الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

العدد (192)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

1430/5/18هـ الموافق 2009/5/13

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	22
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	24
أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية	93

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

(أبنائي وزوجي في ذمتكم) .. آخر كلماتها..

الموت يغيب "غالية" قبل أن تنهي معاناة "الهوية" لزوجها وأبنائها!

المصدر: جريدة الرياض السبت 14 جمادي الأولى 1430هـ - 9 مايو 2009م - العدد 14929
http://www.alriyadh.com/2009/05/09/article428018.html

عسير - متابعة وتصوير: سالم آل سحمان

انتقلت إلى رحمة الله تعالى (غالية علي مجرشي) في أحد مستشفيات الرياض أول من أمس بعد أن سقطت مغشيا عليها، نتيجة لحالة اكتئاب نفسي حاد تعرضت له بسبب احتمال ترحيل زوجها (مجهول الهوية) إلى خارج المملكة.. وكانت قد قدمت من جازان إلى الرياض قبل أسبوع لتقديم شكوى للمسؤولين بوزارة الداخلية وحقوق الإنسان، بسبب المماطلة في البت في استخراج هوية وطنية لزوجها رغم الأوراق والمشاهد الثبوتية، وتهديد زوجها من قبل الجوازات بالترحيل.

لكن (الموت) غيبها عن مواصلة طلبها.. وكانت آخر كلماتها بصوت يملؤه الحزن.. أبنائي وزوجي في ذمتكم في تولي رعايتهم في وطننا الغالي، فلا تشردوهم إلى مصيرهم المجهول بترحيلهم عن المملكة وتجردونهم من إرث آبائهم وأجدادهم في قرية المعطن التابعة لمحافظة صامطة في جازان..

وكانت (غالية) قد دخلت قبل أسبوع أحد المستشفيات بالرياض وهي في طريقها من جازان إلى الرياض لمقابلة المسؤولين لإثبات هوية أطفالها وزوجها.

وتتضاعف معاناة زوجها (علي بركات مجرشي) بعد وفاة زوجته بنت عمه شقيق والده من مواليد المعطن التابع لمركز الخوبة بمنطقة جازان وعاشوا فيها منذ صغرهم..

وقال بنبرة حزينة.. وأجهش بالبكاء.. ماتت رفيقة دربي وخلفت منها بنتين وثلاثة أولاد، وها أنا الآن في حيرة من أمري وإثبات هويتنا بعد أن تماطلت الإدارات المسؤولة في جازان منذ (26) عاماً.

وبهذه الطريقة اسودت الدنيا في وجهي وبرحيل زوجتي زاد العناء والتعب والشقاء مدى ما تبقى من عمري، وياليت رحيلي سبق رحيلها..!!

من جهة أخرى أكد مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة.. أن الجمعية.. تلقت كامل الأوراق الثبوتية والرسمية لإثبات هوية علي مجرشي وزوجته وأبنائه وبدأت متابعتها مع الجهات المختصة بما يكفل حقوقهم والحفاظ عليها، وإثبات الهوية للزوج.. ونتمنى أن تنتهي القضية بما يضمن لهذا الزوج وأبنائه العيش بكرامة..

"حقوق الإنسان" تقف على معاناة نازحي جنوب الليث

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/05/12هـ) 07/ مايو/2009 العدد : 2881
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090507/Con20090507275861.htm?kw

حامد الإقبالي ـ الليث

زارت لجنة من جمعية حقوق الإنسان أمس قبيلتين نازحتين تسكنان قرية الجويني (150 كيلو مترا شرق الليث) ولا يحمل أفرادهما هويات ويعيشون في ظروف قاسية. وواجه أبناء قبيلتي العدوان والحسانية أعضاء الجمعية بجملة من المطالبات، مؤكدين أن عددهم يتجاوز 900 شخص بعائلاتهم، وسجل منهم نحو 93 فردا في إدارة الأحوال المدنية في الليث قبل 15 عاما، غير أنهم لم يحصلوا على الهويات حتى اليوم. وقال يعقوب العدواني (أحد أبناء قبيلة العدوان) إنهم لا يملكون سوى وثائق مختومة من شيوخ القبيلة لا تمكنهم من التنقل، وأبدى تخوفه أمام اللجنة من أن يتم القبض على أحدهم على أنه مجهول.ويعيش هؤلاء في عشش ويقتاتون من الاحتطاب، فيما يتعلم أبناؤهم في المدارس الحكومية، لكنهم لا يحصلون على شهادات ولا مكافآت. وتعليقا على أوضاع القبيلتين، قال رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان حسين الشريف إن الجمعية ـ بعد جولتها الميدانية على قرية الجويني ـ بصدد التواصل مع الجهات المسؤولة لإيجاد الحلول المناسبة.وبين أن الجمعية ستتواصل مع «الأحوال المدنية» لإيصال أصواتهم بشأن الهويات، ومع وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل مساعدتهم ماديا في ظل ظروفهم الصعبة، مشيرا إلى أن اللجنة رصدت حالة واحدة تتطلب العلاج الطبي العاجل.

بعد ما تدخلت جمعية حقوق الإنسان:

الإفراج عن 25 موقوفاً في قضية عارمية الطائف

المصدر: جريدة الرياض لخميس 12 جمادي الأولى 1430هـ - 7 مايو 2009م - العدد 14927
http://www.alriyadh.com/2009/05/08/article427843.html

الطائف - نواف بن خيشوم:

أفرجت شرطة محافظة الطائف عن جميع الموقوفين في قضية النزاع على أراضي العارمية، حيث قامت بإخلاء سبيل الموقوفين والذين تم إيقافهم في عدد من أقسام الشرط، وذلك بعد ان قضى الموقوفون خمسة أيام في التوقيف دخل خلالها حالة من الإضراب عن الطعام استمرت يومين. وكان الموقوفون تم توقيفهم على خلفية النزاع القائم في أراضي العارمية شمال الطائف بعد تظلمهم من أعمال التسوية والتبتير في الأرض المذكورة مطالبين بأن ينتظر خصمهم في النزاع لحين استكمال الوجه الشرعي للقضية.

وقد بذلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جهوداً في إطلاق الموقوفين لاسيما القصر منهم. واستغرب المفرج عنهم إطلاقهم دون معالجة السبب الذي تم إيقافهم من أجله مؤكدين أن العمل لايزال مستمرا حتى أثناء إيقافهم مطالبين الجهات التنفيذية بإجابة طلب المحكمة العامة بالطائف التي تصر على وقف العمل تمشيا مع الأنظمة القضائية وذلك من خلال تقديمها ثلاثة خطابات لمحافظة الطائف تفيد بأن القضية تحت المداولة القضائية، معربين عن قلقهم من أن يتم تصريف المخطط بطريقة لاتستند على ركائز قانونية مايعني احتمالية توريط المزيد من الأشخاص في بيع غير شرعي.

إلى ذلك شخص عدد من رجال القانون الوضع في عارمية الطائف بأنه نتيجة عدم التوظيف الجيد للأنظمة المعمول بها ففي حين أن المصر على العمل يعتمد على نظام الطرق والمباني يحتج المعارضون له بنظام المرافعات الشرعية، ويضيف المحامي سعود المالكي أنه بالنظر إلى النظامين محل الخلاف نجد أن نظام الطرق والمباني لا يعتد به في مثل هذه الحالة لأنه يأتي في ظل وجود القضية تحت مظلة الأنظمة القضائية ولا يجوز إقحام نظام الطرق في غير موضعه.

وأشار المالكي إن في كل الأحوال فإن نظام المرافعات الشرعية من الأنظمة الأساسية ويقاس بنظام الجزاءات ونظام الخدمة المدنية أما نظام الطرق والمباني يعمل به في ظل غياب الطرف القضائي في المسألة.

الجدير بالذكر إلى إن عارمية الطائف لاتزال تشهد حالة من القلق والترقب بين أطراف النزاع مما دفع بالجهات الأمنية إلى وضع عدد من الدوريات الأمنية في الموقع تحسبا لأي حدث من شأنه أن يفاقم من القضية والتي استمرت لمدة شهرين منذ بداية المواجهات بين أطراف النزاع حيث كانت «الرياض» قد رصدت القضيه منذ وقوعها إلى حين إعداد الخبر.

الليث:"حقوق الإنسان" تؤكد أن ظروف سكان"الجويني" صعبة

المصدر: جريدة الحياة - 09/05/07//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090507-17e14582-c0a8-10ed-00fa-e78f52aa9dee/story.html

الليث - سعيد المهابي

أكد رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية بدأت زيارة قرية «الجويني» في مركز الجائزة شرق محافظة الليث بعد مارصدته بعض وسائل الإعلام أخيراً. موضحاً أن الجمعية تلقت مطالب أهالي القرية والتي كانت عبارة عن رغبتهم في إكمال أوراقهم الثبوتية من الأحوال المدنية في المحافظة، للاستفادة منها في نواحي العمل أو الخدمات الأخرى. وأضاف الشريف أن الجولة كشفت أن أبناء القرية لايحصلون على الشهادات التعليمية إلا بعد حصولهم على الأوراق الثبوتية، ونحن سنتواصل مع وكالة الوزارة للأحوال المدنية لإيصال صوتهم، والنظر في شكواهم وسرعة البت في أوراقهم الثبوتية. وأشار إلى أن الجمعية ستتواصل مع الشؤون الاجتماعية من أجل مساعدة أهالي القرية مادياً كونهم يعيشون في ظروف صعبة للغاية. لافتاً إلى أنه تم رصد حالات تحتاج إلى تدخل طبي عاجل وسنرفع إلى الشؤون الصحية بشكل عاجل من أجل تمكين المحتاجين من العلاج. يشار إلى أن الجمعية شاركت بأعضاء لها خلال هذه الجولة ممثلاً في الشريف منصور أبورياش ومفيد جواهرجي.

الإفراج عن 25 موقوفاً في قضية أراضي العارمية بالطائف

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 8 مايو 2009
http://al-madina.com/node/135571

عواض الخديدي - الطائف

أفرجت شرطة الطائف عن جميع الموقوفين في قضية النزاع على أراضي العارمية وقامت بإخلاء من تم إيقافهم في عدد من أقسام الشرط وكان الموقوفون قد تم توقيفهم على خلفية النزاع القائم في أراضي العارمية شمال الطائف بعد تظلمهم من أعمال التسوية والتبتير في الأرض المذكورة مطالبين بأن ينتظر خصمهم في النزاع لحين استكمال الوجه الشرعي للقضية.

وقد بذلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جهودًا في إطلاق الموقوفين لاسيما القصر منهم. من جانبهم استغرب المفرج عنهم إطلاقهم دون معالجة السبب الذي تم إيقافهم من أجله مطالبين الجهات التنفيذية بإجابة طلب المحكمة العامة بالطائف التي تصر على وقف العمل تمشيا مع الأنظمة القضائية وذلك من خلال تقديمها ثلاثة خطابات لمحافظة الطائف تفيد بأن القضية تحت المداولة القضائية، معربين عن قلقهم من أن يتم تصريف المخطط بطريقة لاتستند على ركائز قانونية وقال المشرف العام على جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة إن الجمعية تابعت أوضاع الموقوفين من توقيفهم حيث تم تكليف الزميل عادل الثبيتي بالطائف لمتابعة أوضاعهم أولا بأول حتى تم إطلاق سراح 4 أحداث يوم السبت الماضي ثم واصلت الجمعية جهودها لإطلاق سراح ما تبقى من الموقوفين حتى تحقق ذلك يوم الاثنين الماضي ، وأضاف أن الجمعية تثمن جهود شرطة محافظة الطائف وعلى رأسها مديرها اللواء مساعد اللهيبي وكذلك تثمن الجمعية جهود هيئة التحقيق والادعاء العام بالمحافظة على ما بذلته من جهود وتعاون مع الجمعية، إلى ذلك شخص عدد من رجال القانون الوضع المتأزم في عارمية الطائف بأنه نتيجة عدم التوظيف الجيد للأنظمة المعمول بها ففي حين أن المصر على العمل يعتمد على نظام الطرق والمباني يحتج المعارضون له بنظام المرافعات الشرعية، ويضيف المحامي سعود المالكي أنه بالنظر إلى النظامين محل الخلاف نجد أن نظام الطرق والمباني لايعتد به في مثل هذه الحالة لأنه يأتي في ظل وجود القضية تحت مظلة الأنظمة القضائية ولايجوز إقحام نظام الطرق في غير موضعه، وأشار المالكي أنه في كل الأحوال فإن نظام المرافعات الشرعية من الأنظمة الأساسية ويقاس بنظام الجزاءات ونظام الخدمة المدنية أما نظام الطرق والمباني يعمل به في ظل غياب الطرف القضائي في المسألة.

تجدر الإشارة إلى أن عارمية الطائف لاتزال تشهد حالة من القلق والترقب بين أطراف النزاع مما دفع بالجهات الأمنية إلى وضع عدد من الدوريات الأمنية في الموقع تحسبا لأي حدث من شأنه أن يفاقم من القضية والتي استمرت لمدة خمسة وعشرين يوما منذ بداية المواجهات بين أطراف النزاع.

الوضع لا يزال محتقناً

الإفراج عن 25 موقوفاً في قضية عارمية الطائف منهم4 أطفال

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 13 جمادى الأول 1430 العدد 13371
http://www.al-jazirah.com/311893/ln117d.htm

الطائف - متابعة وتصوير - فهد سالم الثبيتي

أفرجت شرطة محافظة الطائف عن جميع الموقوفين في قضية النزاع على أراضي العارمية، الذين كانوا موقوفين في عدد من أقسام الشرط، وذلك بعد أن أمضوا خمسة أيام في التوقيف دخلوا خلالها في إضراب عن الطعام لمدة يومين.

وتم التوقيف على خلفية النزاع القائم في أراضي العارمية شمال الطائف بعد تظلم هؤلاء من أعمال التسوية والتبتير في الأرض المذكورة، مطالبين بأن ينتظر خصمهم في النزاع لحين استكمال الوجه الشرعي للقضية.

وقد بذلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان جهوداً مقدرة في إطلاق الموقوفين، لاسيما القُصر منهم. واستغرب المُفرج عنهم (25 بينهم أربعة أطفال) إطلاقهم دون معالجة السبب الذي تم إيقافهم من أجله، مؤكدين أن العمل لا يزال مستمراً حتى أثناء إيقافهم، وطالبوا الجهات التنفيذية بإجابة طلب المحكمة العامة بالطائف التي تُصر على وقف العمل تمشياً مع الأنظمة القضائية وذلك من خلال تقديمها ثلاثة خطابات لمحافظة الطائف تفيد بأن القضية تحت المداولة القضائية.

وأعرب المفرج عنهم عن القلق من أن يتم تصريف المخطط بطريقة لا تستند على ركائز قانونية، ما يعني احتمال توريط المزيد من الأشخاص في بيع غير شرعي. إلى ذلك شخص قانونيون الوضع المتأزم في عارمية الطائف بأنه نتيجة عدم التوظيف الجيد للأنظمة المعمول بها، وقالوا إنه في حين أن الشخص المصر على العمل يعتمد على نظام الطرق والمباني، يحتج المعارضون له بنظام المرافعات الشرعية.

وقال المحامي سعود بن مبارك المالكي أنه بالنظر إلى النظامين محل الخلاف نجد أن نظام الطرق والمباني لا يعتد به في مثل هذه الحالة لأنه يأتي في ظل وجود القضية تحت مظلة الأنظمة القضائية، ولا يجوز إقحام نظام الطرق في غير موضعه، وأشار المالكي إلى أنه وفي كل الأحوال فإن نظام المرافعات الشرعية من الأنظمة الأساسية ويقاس بنظام الجزاءات ونظام الخدمة المدنية، أما نظام الطرق والمباني فإنه يتم العمل به في ظل غياب الطرف القضائي في المسألة.

تجدر الإشارة إلى أن عارمية الطائف لا تزال تشهد حالة من القلق والترقب بين أطراف النزاع، مما دفع بالجهات الأمنية إلى وضع دوريات في الموقع تحسباً لأي تطور من شأنه أن يفاقم من القضية والتي استمرت لمدة خمسة وعشرين يوماً منذُ بداية المواجهات بين أطراف النزاع.

الشريف : توصيات بسرعة البتّ في"الثبوتية" وتوفير المساعدات

المصدر: جريدة المدينة الخميس، 7 مايو 2009
http://al-madina.com/node/135202

جزاء المطيري - الليث تصوير: جزاء المطيري
وقف وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة أمس على معاناة قرية الجويني بالليث واستمع الوفد لمطالب الأهالى والمتمثلة فى توفير وثائق تمكنهم من التنقل خارج حزام قريتهم والحصول على قروض الضمان والمساعدات وأوصى الوفد المكون من د. حسين الشريف المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والعضوين منصور ابو رياش والعقيد متقاعد مفيد جواهرجي بضرورة التواصل مع « الاحوال المدنية» من أجل استكمال اجراءات الهويات وكذا وزارة الشؤون الاجتماعية (المدينة) رافقت وفد حقوق الانسان فى جولته.
أحد اهالي القرية يقول يعيش أبناء "الجويني" ممن استقرت بهم الحياة في هذا الوادي قبل أكثر من خمسين عاما بلا أي إثباتات أو هويات شخصية والتي بدونها أصبحنا مجهولي الهوية ومحرومين من توفير أساسيات الحياة و متطلباتها وأضاف :تقدمنا لإدارة الأحوال المدنية بالليث مطالبين بمنحنا بطاقات أحوال مدنية بعد أن أثبتنا من خلال شيوخ القبيلة كوننا سعوديين حيث الأصل والمنشأ والولادة والسكن وقاموا بعمل إجراءات التسنين وإلى الآن لم يبت في وضعنا !!.
وقال آخران: الإثباتات التي لدينا هي عبارة عن تصاريح نستخرجها من إدارة الأحوال المدنية أو مشاهد موقعة من شيخ القبيلة تؤكد اننا من أفراد قبيلة و معروفون تسمح لنا فقط بالتنقل في محافظة الليث ومراكزها ولا يضاف فيها أفراد الأسرة. وأضاف عندما نريد السفر إلى مكة المكرمة أو جدة فإن هذه التصاريح تصبح عديمة الفائدة حيث أن الجوازات والشرطة لا تعترفان بها لذلك تجدنا عندما نسافر إلى مكة المكرمة أو جدة لأي سبب نضع أيدينا على قلوبنا ونكون خائفين طوال فترة وجودنا فيهما خوفا من أن تمسك وتقبض علينا الجوازات أو الجهات الأمنية الأخرى!!!!
من جانبه قال الدكتور حسين الشريف المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فى اعقاب لقائه مع اهالى القرية اننا سوف نرفع توصيات عاجلة بضرورة التواصل مع وكالة الوزارة للأحوال المدنية من أجل سرعة البت في أوراقهم الثبوتية إضافة إلى التواصل مع الشؤون الاجتماعية من أجل مساعدتهم كونهم يعيشون ظروفا اجتماعية قاسية ، وقال الشريف: بعد اطلاعي على أحوال القرية وأهلها فإنها تحتاج إلى حل سريع وعاجل خاصة وأن الأماكن التي يعيشون فيها غير مناسبة وهي لا تكفي للحد الأدنى من المعيشة.

جولة لـ "حقوق الإنسان" على عنابر التوقيف في الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/16هـ) 11/ مايو/2009 العدد : 2885
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090511/Con20090511276754.htm?kw

محمد عضيب ـ الدمام

تستعد جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، لجولة ميدانية جديدة على أماكن التوقيف لدى الجهات الأمنية في عدد من محافظات المنطقة، للوقوف على ما تم إنجازه لمعالجة الملاحظات التي كانت اللجنة رصدتها في زيارات سابقة، وتتعلق بالازدحام ومستوى تكييف الهواء في عنابر التوقيف التابعة للمرور، الشرطة، إدارة الوافدين في الجوازات والسجون. من جهة ثانية، عبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، عن أمل الجمعية في أن تضع الجهات المسؤولة عن أماكن التوقيف والسجون في الاعتبار ارتفاع درجات الحرارة في موسم الصيف، وتهتم بصيانة أجهزة التكييف. وطالب برصد ميزانية لكل مكان توقيف، حتى تتمكن كل إدارة معنية من تنفيذ مشاريع الصيانة دون حاجة إلى مخاطبات وإجراءات روتينية.

إمارة عسير شرعت في تصحيح وضعها مع طفليها لتمكينهما من الدراسة

زوج ليلى يعتدي عليها بالضرب والركل في شارع عام

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/16هـ) 11/ مايو/2009 العدد : 2885
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090511/Con20090511276754.htm?kw

عبدالرحمن القرني ـ عسير

في الوقت الذى شرعت فيه إمارة منطقة عسير في مخـــاطـــبـــة الجهات المعنية؛ لاستكمال إثبات هوية ليلى وطفليها وتصحيح أوضاعهم لتمكين الطفلين من الالتحاق بالمدارس، سجلت شرطة محافظة خميس مشيط البارحة الأولى حالة اعتداء على ليلى، وهي يمنية متزوجة من مواطن سعودي، تركها معلقة مع طفليهما واختفى عن الأنظار، وكانت «عكاظ» نشرت تفاصيل قصتها بتاريخ 1430/3/27 هـ. الأمر الذى لم يرق لأسرة زوجها كما تقول ـ حيث مارسوا عليها ضغوطا ومضايقات بسبب لجوئها إلى الإعلام لطرح قضيتها، وجاءت آخر ردة فعل من قبل زوجها الذى اعتدى عليها بالركل والضرب على مرأى من المارة وسط شارع عام، وجرى نقلها إلى مستشفى خميس مشيط المدني لتلقي العلاج وصدر تقرير طبي بالواقعة.وكانت هيئة حقوق الإنسان، خاطبت إمارة منطقة عسير لحل قضيتها المنظورة منذ سبع سنوات وإنهاء قضيتها وإثبات هويتها وطفليها وتصحيح أوضاعهم.يشار إلى أن ليلي تقيم منذ أن هربها زوجها إلى المملكة قبل عشر سنوات دون أوراق ثبوتية، وهي تعيش ـ حسبما تقول ـ على صدقات المحسنين منذ أكثر من سبع سنوات بعد أن تركها زوجها مع طفليها وعد (9 أعوام)، ورائد(8 أعوام) اللذين حرمهما من الدراسة، بسبب عدم استخراجه أوراقا ثبوتية لهما، كما تطالب بالطلاق وإثبات هوية طفليهما.من جهة أخرى، أكد مصدر مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة أن الجمعية تتابع القضية، وستتولى مساعدتها ومتابعة الجهات المختصة بما يكفل حقوق (ليلى وأبنائها)، وتمت مخاطبة إمارة منطقة عسير وطلبت مساعدتها وإثبات هويتها وطفليها في أسرع وقت.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حلقة نقاش في معهد الدراسات الدبلوماسية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16/5/1430 هـ. الموافق 11 مايو 2009 العدد 5691
http://www.aleqt.com/2009/05/11/article_227121.html

د. منصور المنصور

"الاقتصادية" من الرياض

عقد مركز الدراسات الاستراتيجية في معهد الدراسات الدبلوماسية السبت الماضي حلقة نقاش مع وفد من الكلية الحربية الوطنية في الولايات المتحدة ترأسه الدكتور كمال علي بيوغلو. تحدث في بداية الحلقة الدكتور منصور المنصور المشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية، عن السياسة الخارجية السعودية تجاه قضايا المنطقة المهمة، كما تحدث الدكتور صالح الخثلان نائب رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان عن المملكة وقضايا حقوق الإنسان.

د. صالح الخثلان

حقوق الانسان تتعهد بمساعدة المتعرضات للعضل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 11 مايو 2009 الموافق 1430/5/16
http://al-madina.com/node/136329

قال د. مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الانسان ان الجمعية لن تتهاون في مساعدة أي فتاة في حال تعرضها للعضل من جانب والدها، مؤكدا ان عضل الفتيات يعد مخالفة للنصوص الشرعية المتعلقة بهذا الجانب من تيسير الزواج والحث عليه وعدم وضع العوائق في طريقه. كما أن فيه إحياء لعادات الجاهلية،

رئيس جمعية حقوق الإنسان بمناسبة "اليوم العالمي"

رئيس جمعية حقوق الإنسان يستقبل مسؤولة أممية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17جمادي الأولى 1430هـ - 12 مايو 2009م - العدد 14932
http://www.alriyadh.com/2009/05/12/article428873.html

الرياض - واس:

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بمقر الجمعية في الرياض أمس الاول المديرة الاقليمية لمكتب الأمم المتحدة للطفولة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا السيدة سكرت قاق يرافقها ممثل منظمة الأمم المتحدة بالرياض الدكتور أيمن بولبن. وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الانسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص. حضر اللقاء عضو الجمعية الدكتور عبدالخالق عبدالحي والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية خالد بن عبدالرحمن الفاخري.

مسئولة أممية تزور حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 17-05-1430هـ الموافق 12-05-2009مالعدد 13115 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13115&P=1&G=2

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بمقر الجمعية في الرياض أمس المديرة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة للطفولة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيدة / سكرت قاق يرافقها ممثل منظمة الأمم المتحدة بالرياض الدكتور أيمن بولبن.

5 عوام بحثا عن هوية لزوجته الأجنبية

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/17هـ) 12/ مايو/2009 العدد : 2886
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090512/Con20090512276960.htm?kw

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

رفضت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة، الخوض في "مخالفات قانونية"، بعد شكوى تقدم بها مواطن يطالب بتوثيق زواجه من أجنبية، إذ لم يحصل المواطن على موافقة من الجهات المعنية قب الزواج.

وكانت محاولات المواطن علي جبران فقيهي لإضافة زوجته إلى سجله المدني قد فشلت، خاصة بعد أن رزق منها بمولودة، الأمر الذي دفعه للتوجه لحقوق الإنسان للوقوف بجانبه وإيجاد حل لمحنته التي استمرت 5 سنوات، عبر إعطائه الموافقة بتوثيق الزواج، وإضافة الزوجة إلى اسمه، إلا أن حقوق الإنسان طالبته باتخاذ الإجراء النظامي في مشكلته.

وأوضح فقيهي بأنه تزوج بامرأة من إحدى الجنسيات العربية قبل 5 سنوات زواجا شرعيا خارج المملكة، وتفاجأ عند عودته بأنه يجب عليه أخذ موافقة مسبقة، الأمر الذي دفعه لإدخالها بتأشيرة عمرة، حتى يتم إنهاء إجراءاتها القانونية، وأضاف فقيهي «بعد عام رزقت منها بمولودة وتقدمت بطلب لإضافة ابنتي، وجاءتني الموافقة على إضافة المولودة، فيما لم تتم الموافقة على طلبين سابقين لإضافة الزوجة، التي تعيش في حالة نفسية سيئة، وذلك بعد وفاة والدتها، وعدم تمكنها من السفر، لأنها نظاما تعتبر متخلفة ولن تتمكن من العودة».

من جهته أوضح منصور أبو رياش عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة، بأن جمعية حقوق الإنسان تعمل على تفعيل أنظمة الدولة لصالح المواطن، وأكد بأن الجمعية دائماً ما تدافع بموجب النظام، وأشار أبو رياش إلى أن المواطن فقيهي وقع في مخالفة قانونية، وشدد على أن الجمعية لا يمكنها التدخل في مثل هذه الأمور المتضمنة تجاوزات قانونية، مبيناً أن عليه أن يتخذ الطرق النظامية ويعالج قضيته بطريقة صحيحة.

تدهورت حالتها النفسية بمنعها الاتصال بوالدتها (المطلقة)

(أشواق) تتعرض للضرب والجلد بسلك كهربائي على يد والدها بالطائف

المصدر: جريدة الجزيرة 13375 الثلاثاء 17 جمادى الأول 1430 العدد 13375
http://www.al-jazirah.com/208340/ln96d.htm

الطائف - متابعة وتصوير - فهد سالم الثبيتي

أخضعت شرطة محافظة الطائف أحد الآباء للاستيقاف على ذمة التحقيق بعد أن تسبب في إصابات بليغة لابنته الصغيرة التي تعرضت لأبشع وسائل الضرب والتعذيب على يده، فيما تم الإبقاء عليها بالمستشفى كونها تعرضت لجروح دامية يتم علاجها حالياً بمستشفى الملك فيصل الذي نقلت له عن طريق الهلال الأحمر.

وبدأت التفاصيل عندما احتجزت الطفلة (أشواق) 10 سنوات من قبل والدها الذي تعيش معه في منزله في حي العقيق حيث قام بضربها ضرباً عنيفاً باستخدام سلك كهربائي لأنها اتصلت هاتفيا بوالدتها (المطلقة من والدها) كذلك استخدم أقدامه في ركلها في أنحاء متفرقة من جسدها حتى وجهها لم يسلم عندما تلقت ركلة على فمها وأنفها أسال منهما الدماء

وتسبب في حدوث نزيف بخلاف ظهرها وعنقها والأجزاء الجانبية من جسمها والتي تحولت لخطوط حمراء منتفخة جراء لسع السلك الكهربائي. بعدها تمكنت الطفلة من الهرب واللجوء لعمارة قريبة منها ذكرت بعض المصادر بأنها لجارهم وهو زوج والدتها المطلقة من والدها حيث اختبأت خوفاً من والدها والذي كان قد تبعها ووقف عند باب العمارة محاولاً إخراجها وفقاً للمعلومات التي حصلت عليها (الجزيرة)، وبدوره قام جارهم بإبلاغ عمليات الأمن طالباً الاستغاثة حيث حضرت دوريات الأمن للموقع وتم ضبط والد الطفلة فيما تم استدعاء الهلال الأحمر والذي تولى إجراء الإسعافات الأولية للطفلة ومن ثم نقلها للمستشفى، بعد أن تمت إحالة والدها لمركز شرطة السلامة واستيقافه ليخضع للتحقيق الأمني. وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد تبلغت بالواقعة والتي حضرها مندوبها بالطائف عادل بن تركي الثبيتي والذي تولى متابعة الحالة والوقوف عليها بانتظار إعداد تقرير متكامل، فيما أكد الثبيتي بأن الطفلة تعرضت لتعذيب وعنف من والدها حيث نسق مع الجهات الأمنية من أجل التواجد ومباشرة الحالة مثمناً جهود لجنة الحماية الاجتماعية في تجاوبها وتعاونها هي والشرطة في متابعة حالات العنف الأسري وأشار إلى أنه طلب من الشرطة إيجاد خفارة أمنية على الطفلة بالمستشفى ومنع الزيارة عنها حتى تستكمل إجراءات التحقيق ومعرفة التفاصيل الكاملة للواقعة.
وكان الناطق الإعلامي باسم شرطة الطائف الرائد تركي الشهري قد أكد ورود بلاغ لمركز شرطة السلامة عن تعرض طفلة لحالة عنف أسري من والدها وسيتم إجراء اللازم.

توقيع مذكرة تفاهم بين جمعية حقوق الإنسان وجامعة طيبة

المصدر: جريدة الرياض لأربعاء 18 جمادي الأولى 1430هـ - 13 مايو 2009م - العدد 14933
http://www.alriyadh.com/2009/05/13/article429046.html

الرياض - الرياض:

توقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجامعة طيبة اليوم مذكرة تفاهم بهدف تفعيل التعاون بين الطرفين من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتثقيف أفراد المجتمع من خلال إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل وإعداد البرامج التدريبية وتبادل البحوث والدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان والتعاون فيما يرد للجهتين من موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان وتأتي هذه الخطوة في إطار توجهات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتفعيل التعاون مع الجامعات في المملكة واهتمام جامعة طيبة بنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع.

ويقوم بتوقيع الاتفاقية من جانب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بين ربيعان القحطاني رئيس الجمعية ومن جانب جامعة طيبة الدكتور منصور بن محمد النزهة مدير جامعة طيبة.

بهدف تفعيل التعاون مع الجامعات

توقيع مذكرة تفاهم بين (حقوق الإنسان) وجامعة طيبة.. اليوم

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 جمادى الأول 1430 العدد 13376
http://www.al-jazirah.com/192409/ln84d.htm

الجزيرة - عبدالرحمن المصيبيح

يتم اليوم توقيع مذكرة تفاهم بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجامعة طيبة بهدف تفعيل التعاون بين الطرفين من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتثقيف أفراد المجتمع من خلال إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل وإعداد البرامج التدريبية وتبادل البحوث والدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان والتعاون فيما يرد للجهتين من موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان.

وتأتي هذه الخطوة في إطار توجهات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتفعيل التعاون مع الجامعات في المملكة واهتمام جامعة طيبة بنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع، وسوف يقوم بتوقيع الاتفاقية من جانب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية، ومن جامعة طيبة معالي الدكتور منصور بن محمد النزهة مدير جامعة طيبة.

أجرت اتصالا بوالدتها المطلقة فنالت الطفلة الضرب بالأسلاك النحاسية

تجديد إيقاف والد أشواق.. و"الحماية" تعد مسكناً لها بعد الشفاء

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277256.htm

عبد الهادي الربيعي، عبد العزيز الثبيتي ـ الطائف

جددت شرطة الطائف إيقاف والد الطفلة أشواق (تسعة أعوام)، التي تعرضت للعنف الأسري على يد والدها لليوم الثاني، على ذمة التحقيق في قضية عنف أسري ضد طفلته.وقال لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي لشرطة الطائف الرائد تركي الشهري، إن الشرطة تحفظت على والد أشواق للاستجواب واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة. من جهتها، أكدت دار الحماية الاجتماعية في الطائف أنها في طور إعداد مقر سكن جديد للطفلة أشواق بعد تماثلها للشفاء وخروجها من المستشفى، حيث طالبت الدار بضرورة تسلم الطفلة لحمايتها من اعتداءات والدها، فيما طالبت أشواق تسليمها إلى والدتها التي حضرت أمس إلى المستشفى لزيارتها، وعبرت الأم عن استيائها لما تعرضت له طفلتها على يد والدها.من جانبه، أكد عضو جمعية حقوق الإنسان عادل الثبيتي أن الجمعية طالبت باتخاذ الاجراءات النظامية والقانونية لملاحقة الأب قضائيا، وفرض حراسة مشددة على الطفلة داخل المستشفى والتنسيق المشترك بين الجهات الحقوقية بهدف منع تسليم الطفلة مجددا إلى والدها حتى لا تتعرض لحالة عنف أخرى. وأشار إلى أن الجمعية تتابع عن كثب إجراءات القضية بعد تحفظ شرطة السلامة على الأب للتحقيق معه، في الوقت الذي تتلقى فيه الطفلة العلاج من آثار الكدمات على جسدها. وبين الثبيتي، أن اعتداء الأب جاء على خلفية اتصال هاتفي أجرته الطفلة من منزل جيرانها مع والدتها (المطلقة)، في محافظة جدة للاطمئنان عليها دون إذن الأب، وهو ما جعله يستشيط غضبا عندما علم بذلك، ليتخذ من الأسلاك النحاسية وسيلة لتأديب طفلته، التي لاذت بالفرار من بين يديه إلى منزل جيرانها.وأبلغ جيران الطفلة أشواق الجهات الأمنية، التي سارعت في الحضور والقبض على الأب وإحالة الطفلة إلى المستشفى. إلى ذلك أكد مصدر طبي أن الطفلة أشواق تعرضت لإصابات متفرقة في جسدها، ويتم حاليا إجراء صور أشعة لها تحسبا لتعرضها لكسور.

سهيلة زين العابدين تؤكد أن 99٪ من قضايا العنف الأسري سببها الطلاق

اختصاصية نفسية تتولى تهيئة الطفلة أشواق.. وشرطة الطائف تواصل التحقيق مع والدها

المصدر: جريدة الرياض لأربعاء 18 جمادي الأولى 1430هـ - 13 مايو 2009م - العدد 14933
http://www.alriyadh.com/2009/05/13/article428980.html

الطائف - خالد الحسيني ونايف الحارثي:

أحالت إدارة مستشفى الملك فيصل بمحافظة الطائف الطفلة أشواق البالغة من العمر تسعة أعوام إلى مركز التأهيل الشامل للإناث والتي ضربها والدها ضربا مبرحاً يوم أمس الأول مما أدى إلى إصابتها بعدد من الكدمات والرضوض في أنحاء متفرقة من جسمها فهربت البريئة من منزل والدها في حالة محزنة مستنجدة بجارها الذي ابلغ الشرطة على الفور فيما تلقت العلاج اللازم بعد نقلها للمستشفى وتم التحفظ على والدها في مركز شرطة السلامة للتحقيق.

وكشفت ل«الرياض» مديرة مركز التأهيل الشامل للإناث بالطائف الأستاذة زهور عبد الملك عن أن منسوبي المركز استقبلوا ليلة البارحة الطفلة أشواق وهي في حالة نفسية متدهورة جدا وتم تكليف الاختصاصية النفسية عائشة الشهري لتهيئة الطفلة نفسيا لإخراجها من أزمتها، وأبانت زهور عبد الملك بأن أم الطفلة أشواق كانت قد راجعت مركز التأهيل الشامل للإناث قبل يومين عندما انقطعت أخبارها منذ 3 أيام حيث حضرت والدتها من محافظة جدة مع زوجها وتفاجأت بما فعله طليقها بطفلتهما البريئة.

وأوضحت زهور بأن الطفلة أشواق محل عناية واهتمام المركز كما تم استدعاء جميع أقارب الطفلة لبحث حالتها وتأهيلها بالشكل المطلوب.

ومن جهة أخرى أكدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو جمعية حقوق الإنسان وعضو هيئة الأبحاث والدراسات في تصريح ل«الرياض» أنه لابد من درس هذا الفعل الوحشي من عدة زوايا فالفتاة إذا بلغت سن الحضانة لا بد من بقائها لدى الأصلح والذي تتوفر فيه كافة وسائل الحماية والقدرة على إنتاج فتاه صالحة نافعة بمجتمعها ونحن نتساءل من هنا هل للأب كافة هذه الحقوق ولماذا تحرم الأم من حضانة أبنائها إذ لابد من إعادة النظر في مسألة الحضانة من جديد عبر القضاء وجلسات مجلس الشورى حيث إن 99% من مسلسل حوادث العنف الأسري تكون نتيجة للطلاق بين الزوجين مما يؤثر سلبياً على الأطفال الذين هم ضحايا للانفصال في هذه الحالة نتمنى أن تكون العقوبة جماعية للأب والأم لأنهما المتسببان في مثل ظهور هذه الحالات ولنقل إن الخطأ مشترك فمراعاة حقوق الأبناء هدف سام ومنشود لاغنى عنه فهم جيل الغد ولابد من وضع أنظمة صارمة قضائياً في حالة حدوث الطلاق فلماذا ننتظر حدوث حالات العنف الأسري بدلاً من إيجاد حلول لها.

معلومات عن تعذيب مماثل طال أشقاءها وفريق الحماية يزورهم بالمنزل اليوم

الطفلة المعنفة (أشواق) تخضع لرعاية طبية خاصة وتأهيل نفسي ينتظر خروجها من المستشفى

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 جمادى الأول 1430 العدد 13376
http://www.al-jazirah.com/192409/ln84d.htm

الطائف - فهد سالم الثبيتي:

حظيت الطفلة المعنفة (أشواق) التي ترقد على السرير الأبيض جراء ما تعرضت له من عنف أسري كان المتسبب فيه والدها حظيت بزيارة خاصة من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة الحماية الاجتماعية للاطلاع على مستوى الخدمة الطبية المقدمة لها، وقد أكدت التقارير الطبية وبحضور الكادر الطبي المشرف على حالتها الصحية بأن وضعها مستقر حالياً وفي تحسن، إلى ذلك ثمن عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف عادل الثبيتي الدور الذي يقدمه المستشفى والمتابعة الطبية العالية التي تلقاها، مشيراً إلى أن الطفلة ستخضع لتأهيل نفسي واجتماعي لإعادتها لوضعها الطبيعي وتجاوز المرحلة التي وصلت إليها جراء ما تعرضت له من عنف عن طريق والدها الذي استخدم معها وسيلة للضرب كادت تودي بحياتها لولا لطف الله وتمكنها من الهرب واللجوء لمنزل جارهم ومن ثم لزوجته والمبادرة بإبلاغ الجهات الأمنية التي باشرت الحالة.

وكشفت (الجزيرة) من مصادرها الخاصة بأن يكون أحد أشقاء الطفلة قد تعرض للعنف من والده أسوة بشقيقته (أشواق) والتي انكشفت حالتها ومن المتوقع بأن يكون هناك زيارة للجنة الحماية الاجتماعية وتحديداً عن طريق فريق سيقوم بزيارة المنزل هذا اليوم وتتبع إن كان هناك أطفال ضمن الأسرة يتم تعذيبهم من قبل الأب وفقاً للمعلومات غير المؤكدة والتي تلقتها لجنة الحماية الاجتماعية فيما سيتم رفع تقرير متكامل عن زيارة اللجنة لمحافظ الطائف ولوزارة الشؤون الاجتماعية وبموجبه سيتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الأسرة في حال التأكد إن كان هناك عنف شامل للأطفال بالمنزل.

رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالنيابة حسين العبادي قال في تصريح ل(الجزيرة): نحن ننتظر ما ستنتهي إليه الشرطة من تحقيقات وعلى ضوئها سنتصرف وفقاً لما يمليه علينا العمل من حيث المتابعة لهذه الطفلة، مؤكداً بأنها تحظى بمتابعة من مدير عام الحماية الاجتماعية الدكتور محمد الحربي والذي يتابع حالتها بنفسه. من جهته قال الناطق الإعلامي باسم شرطة الطائف الرائد تركي الشهري: فيما يتعلق بالطفلة فقد تم اتخاذ الإجراءات النظامية بقضيتها وتحفظت جهة التحقيق على والدها والذي يخضع حالياً للاستجواب.

عمد أمريكا يسألون حقوق الإنسان بجدة عن الزنا وزواج القاصرات

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 18 جمادى الأولى 1430 - 13 مايو 2009 العدد 3148 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3148&id=101778&groupID=0

وفد العمد الأمريكي يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجدة أمس

جدة: سامية العيسى

لم يمنع اعتراف المدير التنفيذي لوفد أمريكا للعمد كوجرون توماس بأن المرأة الأمريكية لا تتمتع بكامل حقوقها في الولايات المتحدة من توجيه 5 أسئلة لجمعية حقوق الإنسان في جدة، دار معظمها عن المرأة السعودية.

وكان كوجرون و10 عمد أمريكيين قد زاروا مقر الجمعية في جدة أمس وسألوا عن: قيادة المرأة للسيارة، وحقوق المعاقين، وزواج القاصرات وعقوبة الزنا، والقضايا الحقوقية المعطلة. وفيما تولى مدير فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف مهمة الرد على الأسئلة المثارة حول قيادة المرأة للسيارة ومشاكل المعاقين وزواج القاصرات مؤكداً سعي الجمعية الدؤوب في التوعية بأهمية الاهتمام بالمعاقين ومنع زواج القاصرات، ومشيرا إلى أن مسألة قيادة المرأة السعودية للسيارة تعود للجهات المسؤولة، أفاضت عضو الجمعية الدكتورة بهيجة عزي في الرد على السؤال الخاص بعقوبة الزنا، مؤكدة أن المملكة دولة إسلامية، وعلاقة المرأة بالرجل تتم في إطار الزواج الشرعي منعاً لظهور كيانات تضر بالمجتمع. واعتبر العمدة مارك أن الزيارة عبارة عن تبادل آراء بين الشعب الأمريكي والشعب السعودي ورغبة من الوفد الأمريكي في التعرف على شكل وعمل الجهات الحقوقية.

اعترف المدير التنفيذي لوفد أمريكا للعمد كوجرون توماس أن المرأة الأمريكية لا تتمتع بحقوقها، مدللاً بذلك على عدم وجود امرأة في وفد عمد الولايات الأمريكية. جاء ذلك أثناء زيارة الوفد لمقر الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بجدة أمس، حيث اطلع على عدد من القضايا الهامة التي تشغل الرأي العام تداولها الصحف السعودية. وتناول توماس عمده مدينة دفرون بايوا الذي ترأس 10 عمد من الوفد الأمريكي الزائر قضايا حقوق الإنسان في بلاده بقوله "كأمة تطورنا بعد 230 عاماً من الجهود ونال السود حقوقهم، ولم يكن للمرأة حقوق ومازلنا نواجه المشاكل لكن نعمل على حلها بجدية كذلك نهتم بقضايا الأقليات وتلاحظون أنه من ضمن الـ10 عمد لا توجد امرأة واحدة، وفي الولايات المتحدة ونعترف أننا حققنا تقدما كبيرا".

من جانبه ألقى الدكتور حسين الشريف مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منطقة مكة كلمة أوضح فيها تعريفا للجمعية من خلال عرض مرئي تحدث فيها عن نشاطاتها وأهم القضايا التي تطرح وطرق حلها وبين الشريف بلوغ عدد القضايا التي

وصلت للجمعية إلى 17 ألف قضية أنجز منها 80% وأنواعها قضايا السجون وعنف أسري وقضايا عمالية وإدارية، إضافة إلى قضايا الرأي.
وتساءل توماس:لماذا لا تقود المرأة السعودية السيارة للآن؟ فأجاب الشريف "إن الأمر راجع للجهات المسؤولة"، وعن حق المعاقين قال الشريف: هناك تطورات كبيرة وتوصلنا مع المجلس البلدي لتجهيز كل المباني، وهناك مؤسسات وجمعيات خيرية تطوعية تعمل على تسهيل حياة المعاقين، وقال الشريف "إن الجمعية تعمل على تطبيق القوانين".
وفي سؤال عن زواج القاصرات أجاب الشريف "إن الجمعية خاطبت الجهات المسؤولة ولها دور كبير في إيقافه".
وتناولت الدكتورة بهيجة عزي الرد على سؤال حول عقوبة الزنا أكدت فيه أن المملكة دولة إسلامية، وعلاقة المرأة بالرجل تتم في إطار الزواج وهو إطار شرعي،ومنه تنشأ الأسر وأي علاقة تتم خارج إطار الزوجية تكون غير أخلاقية وتضر بالمجتمع، والعقاب لا يشمل أي فرد كما أنه من الصعب إثبات قضايا الزنا إذ لابد من وجود شهود وعليه يتم العقاب حسب النصوص الشرعية حفظا للأنساب.
وأوضح الشريف أن أنظمة المملكة كفلت في موادها حماية الحقوق لكن الإشكالية في التطبيق، مبينا أن الجمعية شاركت في صياغة نظام حماية المرأة والطفل من الإيذاء من خلال عضوية نائبة رئيس الجمعية الجوهرة العنقري وكذلك قامت الجمعية بإعداد دراسات منها إلغاء نظام الكفالة ودراسة مدى ملاءمة الأنظمة السعودية مع الاتفاقيات الدولية وأرسلت إلى الجهات المختصة إضافة إلى دراسات أخرى حول العنف الأسري والأطفال المعوقين وغيرها.
وحول قضايا المعتقد أوضح الدكتور الشريف أن الجمعية لم تتلق أي شكوى من عدم تمكن أحد من تأدية شعائره الدينية.
وصرح الشريف لـ"الوطن" حول زيارة الوفد الأمريكي بقوله: أفاد العمدة مارك أن الزيارة عبارة عن تبادل آراء بين الشعب الأمريكي والشعب السعودي ورغبة من الوفد الأمريكي في التعرف على شكل وعمل الجهات الحقوقية.

القبرُ ، المستشفى، السِجنُ..!

المصدر: جريدة الرياض لأربعاء 18 جمادي الأولى 1430هـ - 13 مايو 2009م - العدد 14933
http://www.alriyadh.com/2009/05/13/article428994.html

عبد الله إبراهيم الكعيد

كنتُ أود الحديث بالتحديدِ عن الالتزام بالطابور حين كتبت موضوع " هُنا وهُناك" الذي نُشر بتاريخ 6 مايو 2009م، ولو رغبتُ إطالة الحكاية والكتابة عن السلبيات بين (هُنا) أي في مجتمعنا و (هُناك) أي المجتمعات المتحضّرة والمثالية لاحتجت إلى مئات الحلقات كما المُسلسلات المكسيكية أو التركيّة ،لهذا ركّزت على الطابور فقط ، ومع هذا أتتْ ردود أفعال القرّاء مُتباينة حتى إن بعضهم شخّص أسباب عدم الالتزام رغم أني طرحت سؤالاً في خاتمة الكلام لخّصت فيهِ ما أود قوله : " لماذا نكره الوقوف بانتظام في الطوابير ؟؟ "

حسناً ،لماذا العودة لحكاية (هُنا وهُناك)؟ لطرافةِ أو مرارة ما كتبهُ على الموقع الاليكتروني للجريدة القارئ الذي رمز لاسمه ب(عبدالله) حين قال:-

("هُناك" النسبة كبيرة أن تعود إلى بيتكَ سالماً و" هُنا " تقل النسبة أن تعود إلى بيتك سالماً وتزيد نسبة ذهابك إلى القبر،المستشفى،السجن) ..! علامة التعجب المزروعة في نهاية المقولة من عندي بسبب النظرة التشاؤمية التي يرى فيها صاحبنا الوضع في بلادنا، صحيح أن نسبة المخاطر عالية هُنا ولكنها ليست بذاك السوء، ثم ثالثة الأثافي في ثالوث تصورهِ للمخاطر نسبة الذهاب إلى السجن أعتقد مع بالغ احترامي لرؤيتهِ تلك أن فيها مبالغة كبيرة خصوصاً بعد تطبيق نظام الإجراءات الجزائيّة والحد من السجن التعسفي الذي كان يتم في الماضي بل إن البعض يشتكي من تساهل هيئة التحقيق والادعاء العام في إطلاق من يثبت تورطه في بعض أنواع السرقات ومنها سرقة السيارات بالكفالة حتى تتم محاكمته وهذا الإجراء(أي المُحاكمة) قد يأخذ وقتاً طويلاً مما يدفع بالسارق لتكرار فعلته عِدّة مرات لأنه لم يجد العقاب الرادع والمباشر وهو الأمر الذي أدى فيما أظن إلى تزايد نسبة السرقات خاصة والجريمة بشكل عام.

نعم هناك تجاوزات في التوقيف التعسفيّ رصدها التقرير الأخير لجمعية حقوق الإنسان الأهلية ولكنها ليست كما يراها القارئ العزيز عبدالله ..

أختم بقول المفكّر رالف والدو إمرسون (1803-1882) " قارنتُ ما يفعلهُ أحد أصدقائي إذ كان يتوقع كل شيء في الكون وكان يُصاب بخيبة أمل إذا كانت النتائج أقلّ مما يتوقع. ووجدتُ أن أبدأ من الطرف المقابل فلم أتوقع.

هيئة حقوق الإنسان

"حقوق الإنسان" تتبنى قضية تهريب الطفلة ماجدة للبحرين

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 10 مايو 2009 الموافق 1430/5/15
http://al-madina.com/node/136240

عبدالله الزهراني - الدمام (المنامة، هاتفيا)

تفاعلت هيئة حقوق الإنسان مع قضية الطفلة ماجدة التي يدعي والدها المواطن السعودي يوسف الخليفة ان والدتها البحرينية الجنسية قامت بتهريبها عبر جسر الملك فهد الى مملكة البحرين. وقال مصدر في الهيئة -فضل عدم ذكر اسمه- إن هيئة حقوق الإنسان تتابع كل ما يتعلق بقضية الطفلة ماجدة وما نشر حولها في "المدينة" مشيرا الى عمل الهيئة على استكمال كافة معلومات القضية و تفاصيلها ليتم رفعها الى المسؤولين في لجنة الشؤون القانونية بحكم الاختصاص حيث ان هناك إجراءات تستكمل من قبل هذه اللجنة. من جهة أخرى رفعت محامية السفارة السعودية في مملكة البحرين هدى سعد يوم الأربعاء الماضي تظلم في قضية الطفلة حيث إن المعاملة لازلت في النيابة العامة في البحرين وأكدت هدى إن المعاملة سوف تجدد وبعد تجديدها يتم رفعها للمحكمة العامة في البحرين بعد التظلم، واشارات الى انها سوف تطالب بمعاقبة الام اذا ثبت قيامها بتهريب الطفلة لما قد يكون لحق بالطفلة من تضرر أثناء التهريب كما ان التهريب مخالف للأنظمة ويعاقب عليه القانون.

العيبان يستقبل المفوضية الأوروبية

وزير الخارجية الهولندى يزور هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 جمادى الأول 1430 العدد 13376
http://www.al-jazirah.com/192409/ln84d.htm

الجزيرة - عبدالرحمن السريع

استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمكتبه بمقر الهيئة وزير الخارجية الهولندي السيد ماكسيم فيرهاخن والوفد المرافق له، ثم ناقش الجانبان عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، أتى في مقدمتها التقرير الدوري الشامل للمملكة الذي نوقش في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وأبدى الوزير الهولندي إعجابه بما احتواه التقرير، والمناقشات والمداخلات من قبل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان حول هذا التقرير، وقد أيده معالي رئيس الهيئة مبيناً تقبل النقد من أي جهة، فالإسلام في جوهره يحث على قبول النقد ويعتبره عاملاً مساعداً لإصلاح الذات. وتطرق معاليه إلى دور المملكة على الصعيد الدولي خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات للدول الفقيرة، وأن هذا استشعار لواجبها الإنساني. من جانب آخر استقبل العيبان بمكتبه توماس دبلا دل مورال مدير منطقة الشرق الأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط في المديرية العامة للمفوضية الأوروبية. ناقش الجانبان عددا من الأمور ذات الاهتمام المشترك حيث أوضح معالي الرئيس حرص المملكة الشديد على نشر العدل بين الشعوب ونصرة المظلوم وتطرق معاليه إلى مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان على كافة مستويات المجتمع وخاصة للنشء ودمجه في مجال التعليم، وأن هذا المشروع يلقى اهتماما من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده، وأبدى معاليه حرص الهيئة على مد جسور التعاون والتفاهم مع الأصدقاء خاصة في الاتحاد الأوربي .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إحالة والد أريج المحكوم عليه بالقتل إلى"الصحة النفسية"

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/05/14هـ) 09/ مايو/2009 العدد : 2883
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090509/Con20090509276129.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

أحالت الجهات الأمنية في محافظة جدة والد أريج المتهم بقتلها تعذيبا بمشاركة زوجته الثانية، إلى مستشفى الصحة النفسية في الطائف. وقال مصدر مطلع لـ«عكاظ» إن إحالة والد أريج الصادر بحقه حكم بالقتل تعزيرا يأتي كإجراء أمني احترازي للتأكد من قواه العقلية، مؤكدا وجود حراسات على الأشخاص المحكوم عليهم بالقتل. وأشار المصدر إلى أن والد أريج يتلقى العلاج اللازم في المستشفى، من خلال بعض الأدوية التي تم صرفها له للتأكد من حالته.

وكانت اللجنة القضائية في محكمة جدة العامة حسمت قضية مقتل الطفلة أريج بالحكم بقتل والدها تعزيرا وسجن زوجته الثانية خمس سنوات وجلدها 1000 جلدة متفرقة («عكاظ» الأربعاء 1429/11/14 هـ) .. وتعود تفاصيل قضية مقتل الطفلة أريج (9أعوام) على يد والدها وزوجته الثانية إلى أواخر شهر رجب العام قبل الماضي 1428هـ، عندما تعرضت الطفلة إلى عمليات تعذيب وحشية ظهرت على جسدها كآثار الكي بالنار في خمسة مواضع حساسة، وكان والدها صدق اعترافاته شرعا بتعذيب طفلته، كما اعترف أن زوجته الثانية شاركته في كي الطفلة «القتيلة» وضربها في أوقات غيابه عن المنزل، وأنها (حسب اعترافاته) كانت تحرضه على ضربها وخيرته قبل يومين من وفاة أريج بين استمرارها معه في بيت الزوجية وبقاء أريج في المنزل. وكان المدعي العام طالب بقتل والد أريج وزوجته تعزيرا نظرا لعمليات التعذيب الوحشية التي تعرضت لها الطفلة.. وكانت آخر مستجدات القضية والتي تابعت «عكاظ» كافة تفاصيلها عندما أعادت محكمة جدة العامة قبل شهرين ملف قضية مقتل الطفلة أريج على يد والدها وزوجته الثانية إلى محكمة التمييز في مكة المكرمة، («عكاظ» الأربعاء 1430/03/14هـ) وذلك بعد أن أنهت كافة الملاحظات التي سبق أن طالبت محكمة التمييز باستكمالها.

الداخلية تتسلم رد العدل حول مبادرة الطلاق وتحيلها للحقوق الخاصة

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 جمادى الأولى 1430 - 9 مايو 2009 العدد 3144 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3144&id=101226&groupID=0

الرياض: الوطن

تلقت وزارة الداخلية ممثلة بمكتب وكيل الوزارة دراسة وزارة العدل لمبادرة الطلاق المتضمنة طلب إصدار نظام أحوال شخصية يحد من معاناة النساء والأطفال بعد الطلاق والصادرة عن قسم الدراسات والبحوث في وزارة العدل.

أوضحت ذلك صاحبة مبادرة الطلاق السعودي الإعلامية هيفاء خالد، مشيرة إلى أن هذه الإحالة جاءت بعد أن بقيت لمدة 10 أشهر لدى العدل.وقالت إن المعاملة عادت إلى أروقة وزارة الداخلية وتمت إحالتها إلى الإدارة العامة للحقوق الخاصة لتأخذ مجراها مثمّنة العناية التي يلقاها مضمون المعاملة الهادف لاتخاذ إجراء وطني يسهم في الحد مشاكل النساء والأطفال في الطلاق وما بعده.وأضافت أنها ألحقت معاملتها السابقة ببرقية لوزارة الداخلية، تؤكد فيها رغبتها في إصدار نظام أحوال شخصية مستقل عن باقي الأنظمة تُوضح فيه كل حقوق الفرد في إطار الأسرة في مواضيع الأحوال الشخصية كالزواج، والطلاق، والأهلية والولاية، والوصية، والإرث، وأن يُعمل به في محاكم الأحوال الشخصية التي سيتم إنشاؤها حسب توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ضمن تطوير القضاء فيما أشارت إلى أن معاملة أخرى صادرة عن مجلس الوزراء خاصة بنفس الشأن لا تزال تتداول بين إدارتي مأذوني الأنكحة والتطوير الإداري في وزارة العدل.وأشارت هيفاء خالد في برقيتها الأخيرة إلى توقيع المملكة، ممثلة بوزير العدل، على وثيقة مسقط التي أقرها وزراء عدل دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الثامن المنعقد في مسقط بتاريخ 8 - 9 جمادى الآخرة 1417 - الموافق 20 - 21 أكتوبر 1996 والمتعلقة بإصدار نظام أحوال شخصية موحد لدول مجلس التعاون الخليجي والتي وافق عليها المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة المنعقدة في الدوحة بتاريخ 26- 28 رجب 1417 الموافق 7 – 9 ديسمبر 1996، وكذلك ما تضمنته الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها المملكة في شؤون حقوق الإنسان والتي شملت إصدار نظام أحوال شخصية، كما نوّهت في معاملتها إلى ما وثّقه موقع مبادرة الطلاق السعودي الإلكتروني www.saudidivorce.org حول حجم حاجة الناس في المجتمع السعودي لإصدار هذا النظام.وقد أدرجت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى في اجتماعها الرابع المنعقد الأسبوع الماضي، معاملة المبادرة الموجهة لرئيس المجلس والتي أحيلت من لجنة العرائض بالمجلس مشروحا عليها بأن ما جاء فيها وجيه وجدير بدراسته من قبل لجان المجلس حيث تم تحديد لجان الاختصاص بكلٍ من لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والأسرة حيث تنوي الأخيرة البدء فعليا في دراسة ما جاء في المعاملة.وعلّقت هيفاء خالد بالقول: "إن تفاعل الجهات المختصة مع معاملة المبادرة يبشر بالخير حول تأكيد سعيهم في القضاء على تساهل وتلاعب بعض الأفراد في الطلاق والرجعة وما بعدهما، مشيرة إلى أن هذا التجاوب يأتي تأكيدا لبداية الدور الفعلي ومبادرة الجهات المختصة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الأفراد وخاصة ممن يعانون من الفئات المغلوبة على أمرها من ظلم فئات أخرى تمادت في استخدام الصلاحيات والثقة التي مُنحت لهم من خلال الأنظمة، مشيرة إلى أن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة ورغم العثرات التي قد يواجهها الأفراد في هذا المشوار إلا أن الهدف المنشود لابد وأن يتحقق يوما ما".يذكر أن مبادرة الطلاق السعودي تدعو إلى إصدار نظام أحوال شخصية على ضوء القواعد الشرعية المنظمة لمسألة الطلاق وأحكامه وآثاره واستحداث آليات لتوثيقه بناء على النصوص الشرعية والأنظمة المقارنة الأخرى بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ليحد من الأضرار الواقعة على المرأة المطلقة وأبنائها، كما تأتي تحقيقا لمشاعر الأبوة التي يدعو لها خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة للإصلاح الاجتماعي من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين لإبداء مرئياتهم وعرض طموحاتهم الهادفة إلى المشاركة في تطوير إيجابي يخدم جميع فئات المجتمع السعودي.

السعوديات أقل تفاعلاً مع قضايا المجتمع

المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 جمادى الأولى 1430 - 7 مايو 2009 العدد 3142 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3142&id=101019

جدة : الوطن

تدنت مشاركة المرأة السعودية في استبيان وطني وزعته "المبادرة الوطنية للتكافل الاجتماعي" بقيادة فريق نسائي متخصص في تعميق العمل الاجتماعي محلياً، حيث لم تتعد نسبة المشاركة من الإناث في الإجابة على الاستبيان سقف الـ 24% من نسبة مشاركين بلغ عددهم حتى منتصف الأسبوع الجاري أكثر 113 ألف شخص من الجنسين.وقالت رئيسة مجلس إدارة " شركة ديرتي الغالية " المتبنية للمشروع الأميرة نورة بنت عبدالله إن النسبة القليلة لمشاركة المرأة في الاستبيان تضع أكثر من علامة استفهام حول مدى تقبل السعوديات فكرة المشاركة في تطوير المجتمع وتحديثه مضيفة "أن الاستبيان مثل فرصة جيدة لمعرفة آرائهن في النواحي الاجتماعية وتنمية الإنسان المحلي بشكل عام".وكانت نسبة مشاركة الرجال قد شكلت نحو 76% من المشاركين في الاستبيانوالذي وزعته المبادرة الوطنية للتكافل الاجتماعي بداية الشهر الماضي في 300 ألف نسخة احتوت على 43 سؤالاً تبحث عن إجابات متعلقة بدور مجلس الشورى والجامعات السعودية التعليمية وتنشيط مشاريع التكافل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص لإيجاد دراسات ومشاريع متخصصة في تفعيل مبادئ التكافل داخل الأراضي السعودية. من جانبها ترى عفاف الجلال وهي أكاديمية سعودية وناشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية، أن ضعف المشاركة النسائية قد يكون إشارة مبطنة من الإناث ردا على ضعف الفرص المتاحة لهن في مجال المشاركة المهنية والتنموية واستحواذ الذكور على صناعة القرار في معظم المجالات. في المقابل لم تحدد الدكتورة لبنى الأنصاري الناشطة الحقوقية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أسبابا حقيقية لعزوف المرأة عن المشاركة في الاستبيان الخاص بالتكافل الاجتماعي رغم أهميته وكونها عنصراً مهماً في العملية الاجتماعية مضيفة أنها لا تستطيع أن تضع احتمال عدم اعتياد المرأة محلياً سببا مباشرا.وأضافت رئيسة مجلس إدارة شركة ديرتي الغالية وهي جهة – غير ربحية- أن الأسباب حول تدني نسبة مشاركة المرأة في الاستبيان ليست واضحة تماما، فالاستمارات التي طبعت في 300 ألف نسخة وزع نحو 30 في المائة منها، مشيرة إلى أن المبادرة قامت بتدشين موقعها الإلكتروني www.tkafol-sa.com الخاص بالاستبيان وكان يعول فيه بالدرجة الأولى في الحصول على إجابات من النساء اللاتي لم يصلهن الاستبيان يدوياً وفتح المجال أمام أكبر عدد ممكن في أي مكان داخل المناطق السعودية. وتستشهد عفاف الجلال بتجربة مشاركة المرأة انتخابات الغرف التجارية في السعودية قبل نحو 3 أعوام، وكيف أنها رافقها صخب إعلامي إلا أن حجم المشاركة في صناديق الاقتراع من سيدات الأعمال كان مخيبا للآمال، مضيفة "أن دورا هاما يقوم على عاتق المؤسسات التربوية في تأصيل ثقافة المشاركة النسوية في مختلف الأنشطة والميادين الاجتماعيةوالإنسانية".وأضافت الأنصاري أن المبادرة بشكل عام تعد فكرة مهمة وجيدة لبناء مجتمع أفضل ولرفع مستويات التنمية والمعرفة من خلال تبنيها لعدة برامج اجتماعية تؤهل الأفراد من خلال مفهوم التكافل على خلق مستقبل أفضل للأجيال المقبلة.وأظهر آخر إحصاء للسكان في السعودية (عام 2004) أن النساء يمثلن ما نسبته 49% من عدد السكان البالغ أكثر من 16 مليون نسمة، لكن لا يبدو أن هناك إحصائيات متعلقة بمشاركة المرأة في أعمال اجتماعية أو اقتصادية أكثر من الإحصائيات المبنية على دارسات محلية تعنى بشؤون الزواج والعنوسة. وأشارت الأميرة نورة بنت عبدالله آل سعود إلى أن المشاركة المتواضعة للمرأة السعودية في الاستبيان تمثل أهمية خاصة ويمكن من خلال ذلك دراسة نظرة المرأة لمبدأ التكافل ومدى مشاركتها في العمل الاجتماعي. وتفرض النسبة المتدنية لمشاركة المرأة في الاستبيان الخاص بمفهوم التكافل الاجتماعي والذي أطلقته المبادرة الوطنية قبل نحو شهر من الآن جملة من الأسئلة حول دور المرأة المفترض في دفع عجلة التنمية، وغياب آرائها في الاستبيان والذي مثل الفرصة الأولى لها محلياً في إطلاق آرائها والتعبير عنها في مشروع وطني اجتماعي ضخم يهدف لتعميق مفهوم التكافل الاجتماعي إضافة إلى تعزيز فرص التنمية ورفع سقفها محلياً.

الأميرة عادلة بنت عبدالله: نسعى لإرساء أسس مجتمع واع وآمن

قضاة ومحامون ورجال أمن يطالبون ببرامج تثقيفية لمعالجة العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض لخميس 12 جمادي الأولى 1430هـ - 7 مايو 2009م - العدد 14927
http://www.alriyadh.com/2009/05/07/article427523.html

أبها-سعيد آل جندب ومريم الجابر:

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله نائب رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني أن رؤية البرنامج تعتمد على إرساء أسس مجتمع واع وآمن يحمي ويدافع عن حقوق أفراده خاصة من ضحايا العنف الأسري في مراعاة القيم الاسلامية والعربية الأصيلة.

جاء ذلك في كلمة افتتاحية بلقاء بعنوان دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري نظمه برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأبها في اطار مسؤوليتها الاجتماعية مساء أول من امس.

وأشارت الأميرة عادلة إلى أن مشاركتها جاءت من خلال الهدف المميز للقاء في توضيح آثار العنف ونتائجة الوخيمة على الفرد والمجتمع ورفع مستوى الثقافة الحقوقية لدى كافة شرائح المجتمع للتوعية في مجال العنف الأسري.

وقدم مدير اللقاء المحامي الدكتور ماجد قاروب شرحاً عن أهمية تناول مهام المؤسسات القضائية والأمنية لمعالجة العنف الأسري ثم قدم أول المحاضرين ورقة عمله حيث طالب المقدم عبدالله ظفران بإستراتيجية مقترحة لمواجهة الظاهرة من منظور امني من خلال إعادة النظر في الأنظمة المنظمة لأحوال الأسرة والدور التربوي الإصلاحي الذي ينطلق من المؤسسات الأمنية في مواجهة عنف الأحداث وشغب الملاعب وأنواع الخروج الأمنية.

وأكد المقدم عبدالله على أهمية عمل برامج تثقيفية وإعلامية تركز على تبصير الشباب من الجنسين بمتطلبات مرحلة الزواج وتوضيح الحقوق والواجبات وترسيخ القيم الداعمة للحياة الزوجية مع الإكثار من مراكز التوجية الأسري وعقد ورش عمل لرجال الأمن المباشرين لحالات العنف الأسري من الشؤون الإجتماعية والصحية اضافة لخطة اعلامية استراتيجية تسلط الضوء على الظاهرة وتنمي قيم الحب والتكافل والتراحم بينهم. ثم استعرض الشيخ مساعد القحطاني المحقق بهيئة التحقيق والادعاء العام بعسير ورقته والتي تركزت على دور الهيئة في حل مشكلات العنف الأسري ورأى ان الدور الأول يهتم بالجانب الاحتسابي حيث تتنوع القضايا المعروضة بين ممارسة حق شرعي في التأديب من قبل الأب أو الزوج لمن هم تحت ولايته فهنا يكون التنازل عن الدعوى أولى من الاستمرار فيها أما القضايا التي تتسم بالعنف فينبغي للمحقق تقدير مفاسد اقامة الدعوى من تفريق الأسر وقيام العداوات وانحلال البيوت ويبذل الجهد للتنازل والصفح لما له من أثر في صفاء النفوس وتواصل الأرحام مشيراً أن الهيئة تختص بالنظر في القضايا المطروحة بما يتوافق مع كتاب الله وسنة نبيه مجدداً التأكيد على الدور الإعلامي في التوجية والإرشاد. اثر ذلك قدم الشيخ حمد الرزين القاضي بالمحكمة العامة بجدة ورقة تناولت دور المؤسسة القضائية وقال ان رؤيتنا الإنسانية تنظر بمعيار كلي لاجزئي لنقوم بمعالجة واعية على المستوى الشخصي والأسري والقبلي لكل قضية عنف أسري فطالما وقعت ازمات قبلية جراء الخطأ. وأكد أن نظرة القضاة للنظام عملية لكنها تتسم بالنظرة الإنسانية الفاحصة للأحكام فكثير من القضايا تحدث من زوجة أو ابن أو شخص تحت الولاية ويتحكم بذلك سوء الأدب مع الأب والزوج مما أدى لتزايد العنف الأسري لأن القدرة العقلية والعصبية تتحكم في ردة الفعل وقال الشيخ حمد ان انشاء المحاكم المتخصصة سيكون له دور في التطوير القضائي وخاصة في معالجة أبرز مسببات العنف من عضل النكاح والتي زادت محلياً بشكل كبير. بعدها قدم المحامي الدكتور هادي اليامي رأياً قانونياً عن العنف الأسري ورأى أنه من أسباب تعدد القضايا في المحاكم من خلال نزاعات ورثة أو خلافات أسرية لا منطقية. من جانبه أوضح مدير القسم الاجتماعي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد العيسى في تصريح لـ«الرياض» أن فكرة برنامج الأمان الأسري انطلقت في 1430/1/1هـ وقد سبق بتحضير لمدة ستة أشهر وهو بتعاون بين برنامج الأمان الأسري

الوطني وبين المكتب السعودي للمحاماة وكان التحضير لهذا البرنامج بجهد مشترك بين الطرفين لإيجاد هذه الفكرة التي تهدف إلى توعية العاملين في السلك القضائي والتحقيق والادعاء العام ورجال الأمن والمهنيين في المجالات الأمنية والقضائية وشرائح المجتمع بالإجراءات الجزائية والأنظمة القانونية المتبعة في حالات العنف الأسري في السعودية والتي يتم النظر فيها من بداية التبليغ عن حالات العنف الأسري وتلقي البلاغات للشرطة والضبط للواقعة والتحقيق فيها واخذ إثباتات الشهود. والمرافعات والإجراءات القضائية أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام المتعلقة بقضايا العنف الأسري وكثير من الأمور التي تغيب عن المجتمع وتحتاج للتعريف بها في قطاع المهنيين في هذه المجالات والتي تغيب عن أفراد المجتمع ويتم تداولها في وسائل الإعلام وفي المجالس وذلك لتباين الاحكام والتي تحتاج الى توضيحها من قبل المفتين وقال العيسى ان هذا الملتقى سيتم إقامته كل شهر في احدى مدن المملكة لشمول كافة المدن فقد كانت محطته الأولى جدة ثم المدينة وستكون أبها محطته الثالثة بحيث يشارك في كل منطقة ممثل الشرطة وممثل لهيئة التحقيق والادعاء العام وممثل لوزارة العدل في المنطقة إضافة إلى المكتب السعودي للمحاماة وبرنامج ألامان الأسري الوطني. وعن تشريف نائب رئيس برنامج الأمان الأسري سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبد العزيز أبان أن تشريفها يدعم هذه البرامج وذلك لكونها تدعم العديد من القضايا الخاصة بالعنف الأسري بصفة شخصية كما أنها تحضر كافة الملتقيات وتشجع بحضورها كافة المسؤولين ذوي العلاقة وشرائح المجتمع بالتعرف على البرنامج وتوعية المجتمع ومناقشة مشكلات العنف بشفافية. وأبان أن البرنامج بصدد عمل قاعدة بيانات تضم مشكلات العنف الأسري وإحصائيات من القطاع الصحي ودور الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام لإيجاد قاعدة بيانات كاملة وشاملة عن حالات العنف في المملكة لإيجاد تصور كامل لحجم الممارسات الموجودة في المجتمع وان ندرك وجودها وعن حجم مشكلات العنف في المملكة قال لسنا بأكثر من غيرنا من المجتمعات ونحن نحرص على معرفة المشكلات لتلافي وقوعها. وعن عدد البلاغات التي يتلقاها البرنامج أفاد بأنه يتم تلقي بلاغ واحد أسبوعيا بشكل متوسط وهذه الحالات يتم متابعتها وتأهيلها اجتماعيا ونفسيا ومتابعتها قضائيا وعن النية لإيجاد فروع للبرنامج في كافة مناطق المملكة أشار إلى أن هناك خطة لذلك بعد إتمام الأنشطة التعريفية بالبرنامج وبناء شراكات مع الجهات ذات العلاقة مبينا أنه قد تم حاليا استقبال ومتابعة 130 حاله عنف ضد الأطفال منذ انطلاقة البرنامج. أما عن السيدات فأبان أن البرنامج يستقبل حالة جديدة كل خمسة أيام لمشكلات عنف ضد سيدات في سن 30 وسيدات مسنات في سن 80 سنة وسيدات حوامل وقال انها حالات تتراوح بين كونها استشارية أو عنفا أو متابعة.

وأضاف مدير مركز القانون السعودي الدكتور ماجد قاروب أن البرنامج لديه رسالة اجتماعية تتركز في نشر الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع ولذلك يسعى المركز للتعاون مع مختلف الأجهزة الحكومية والقضائية والأمنية والحقوقية للتعريف بهذه الرسالة. وأبان قاروب أن الهدف من نشر هذه الثقافة هو توعية المجتمع بكافة شرائحه بدور المنشآت القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري حيث نحرص على أن يتحدث في هذه البرامج ممثلون لهذه الجهات من ممثلي الجهات التحقيقية والقضائية بحيث يلقى البرنامج دعما كبيرا.

طالبتا حقوق الإنسان التدخل لإنقاذهما.. من "العضل"

محكمة سراة عبيدة تؤجل الحكم في قضية الفتاتين المطالبتين بحقهما من الإرث

المصدر: جريدة الرياض لخميس 12 جمادي الأولى 1430هـ - 7 مايو 2009م - العدد 14927
http://www.alriyadh.com/2009/05/07/article427523.html

خميس مشيط - سالم آل سحمان:

عقد قاضي محكمة محافظة سراة عبيدة شرق منطقة عسير (65) كيلا صباح أمس الثلاثاء (1430/5/10) الجلسة (التاسعة) للنظر في قضية الشقيقتين ووالدتهما في مطالبة حقهم الشرعي في تركة والدهما حيث امتنع أشقاؤهما من والدهما أعطاءهما الحق الشرعي من الإرث.. وحضرت الشقيقتان الجلسة مع محامي القضية، إلا أنه لم يتخذ القاضي إجراء البت في القضية نظرا لعدم استيفاء استخراج حجج استحكام وصكوك على بعض الممتلكات العقارية والزراعية، والقضية زادت تعقيدا وشائكة وقرر قاضي المحكمة عقد جلسة أخرى يوم الثلاثاء الموافق (1430/5/24) من الشهر الحالي لاستكمال الإجراءات في حصر التركة. الجدير بالذكر ان القضية لها حتى الان عام كامل لم يبت فيها، فيما وجهت الفتاتان ووالدتهما الاتهام لأشقائهما بعضلهما عن الزواج حيث تبلغ الكبرى (48) عاماً وتعمل معلمة اضطرت أن تتوقف عن التدريس، بعد أن لجأت إلى دار الإيواء، فيما تبلغ الأخرى (46) عاماً، وتبلغ والدتهما حوالي (80) عاماً.. وتطلبان توزيع حقهما من الإرث الذي خلفه والدهما رحمه الله الذي يقدر بملايين الريالات من عقارات ومزارع وأنشطة تجارية.. بالإضافة إلى صندوق به مال ومجوهرات.. وطالبت الفتاتان ووالدتهما تدخل هيئة حقوق الإنسان والمسؤولين لحل مشكلتهم عاجلاً، حيث دخلت القضية في منعطف شائك منذ عام ولم يتم حلها إلا بالتدخل من قبل ولاة الأمر بالبت في القضية.

المحاكم المتخصصة ستسهم في معالجة مسببات العنف

المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 جمادى الأولى 1430 - 7 مايو 2009 العدد 3142 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3142&id=101023&groupID=0

أبها: الوطن

أكدت نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة عادلة بنت عبدالله أن رؤية البرنامج تعتمد على إرساء أسس مجتمع واع وآمن يحمي ويدافع عن حقوق أفراده خاصة من ضحايا العنف الأسري في مراعاة القيم الإسلامية و العربية الأصيلة.

جاء ذلك في كلمة افتتاحية في ندوة بعنوان "دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري" نظمه برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأبها مساء أول من أمس.

وأشارت الأميرة عادلة إلى أن مشاركتها جاءت من خلال الهدف المميز للقاء في توضيح آثار العنف ونتائجه الوخيمة على الفرد والمجتمع، ورفع مستوى الثقافة الحقوقية لدى كافة شرائح المجتمع للتوعية في مجال العنف الأسري .

وشرح مدير اللقاء المحامي الدكتور ماجد قاروب أهمية تناول مهام المؤسسات القضائية والأمنية في معالجة العنف الأسري، وطالب المقدم عبدالله ظفران باستراتيجية مقترحة لمواجهة الظاهرة من منظور أمني من خلال إعادة النظر في الأنظمة المنظمة لأحوال الأسرة والدور التربوي الإصلاحي الذي ينطلق من المؤسسات الأمنية في مواجهة عنف الأحداث وشغب الملاعب وأنواع الخروج الأمنية .

وأكد ضرورة عمل برامج تثقيفية وإعلامية تركز على تبصير الشباب من الجنسين بمتطلبات مرحلة الزواج، وتوضيح الحقوق والواجبات وترسيخ القيم الداعمة للحياة الزوجية. مع الإكثار من مراكز التوجيه الأسري، وعقد ورش عمل لرجال الأمن المباشرين لحالات العنف الأسري من الشؤون الاجتماعية والصحية. إضافة لخطة إعلامية استراتيجية تسلط الضوء على الظاهرة، وتنمي قيم الحب والتكافل والتراحم بينهم .

وركز المحقق بهيئة التحقيق و الإدعاء العام بعسير مساعد القحطاني في ورقته على دور الهيئة في حل مشكلات العنف الأسري، ورأى أن "الدور الأول يهتم بالجانب الاحتسابي حيث تتنوع القضايا المعروضة بين ممارسة حق شرعي في التأديب من قبل الأب أو الزوج لمن هم تحت ولايته، فهنا يكون التنازل عن الدعوى أولى من الاستمرار فيها. أما القضايا التي تتسم بالعنف فينبغي للمحقق تقدير مفاسد إقامة الدعوى من تفريق الأسر وقيام العداوات وانحلال البيوت، ويبذل الجهد للتنازل والصفح لما له من أثر في صفاء النفوس وتواصل الأرحام"، مشيراً إلى أن الهيئة تختص بالنظر في القضايا المطروحة بما يتوافق مع كتاب الله وسنة نبيه مجدداً التأكيد على الدور الإعلامي في التوجيه والإرشاد.

وقدم القاضي بالمحكمة العامة بجدة الشيخ حمد الرزين ورقة تناولت دور المؤسسة القضائية، وقال إن رؤيتنا الإنسانية تنظر بمعيار كلي لا جزئي لنقوم بمعالجة واعية على المستوى الشخصي والأسري والقبلي لكل قضية عنف أسري، فطالما وقعت أزمات قبلية جراء الخطأ . وأكد أن "نظره القضاة للنظام عملية لكنها تتسم بالنظرة الإنسانية الفاحصة للأحكام، فكثير من القضايا تحدث من زوجة أو ابن أو شخص تحت الولاية، ويتحكم بذلك سوء الأدب مع الأب و الزوج. مما أدى لتزايد العنف الأسري، لأن القدرة العقلية والعصبية تتحكم في ردة الفعل".

وقال الرزين إن إنشاء المحاكم المتخصصة سيكون له دور في التطوير القضائي وخاصة في معالجة أبرز مسببات العنف من عضل النكاح، والتي زادت محلياً بشكل واضح .

وقدم المحامي الدكتور هادي اليامي رأياً قانونياً عن العنف الأسري، ورأى أنه من أسباب تعدد القضايا في المحاكم من خلال نزاعات ورثة أو خلافات أسرية لا منطقية.

أحدهم لم يشاهد ولده منذ خمسة أعوام...

معاناة الرجال المطلّقين بين رفض تزوجيهم ومنعهم من رؤية أبنائهم

المصدر: جريدة الحياة - 09/05/09//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090508-2194dec7-c0a8-10ed-00fa-e78f805c00fa/story.html

الجوف - عبدالعزيز النبط

في الوقت الذي تأخذ فيه قضية الظلم الذي تتعرض له المرأة المطلقة الاهتمام الإعلامي والاجتماعي الأكبر، يتناسى الكثير أن للرجال المطلقين حقوقاً ومظلمات يتعرضون لها.ولا تبدو قصة أبي عبدالله فريدة من نوعها في هذا الإطار، فهو محروم من مشاهدة ابنه الوحيد منذ أكثر من خمسة أعوام، لسبب أنه طلق زوجته في السنة الأولى من زواجهما.

ويصف أبو عبدالله لـ «الحياة» معاناته بأنها رهيبة، «وليس أقصى من عذاب منع الأب من رؤية أبنائه إلا سكرات الموت!».وأرجع أبو عبدالله سبب «نقمة» والد طليقته إلى أنه طلقها بعد ستة أشهر من زواجهما، مضيفاً: «تزوجنا بالطريقة التقليـــدية ولم أشاهد طليقتي إلا في ليلة الدخلة».وزاد: «كان واضحاً من اللقاء الأول بأن زواجنا محكـــوم عليـــه بالفشل، فلم يحصل توافق أو انسجام أو حتى اتفاق في المسائل الرئيسيـــة للزواج».وذكر أن طليقته ذهبت إلى منزل أهلها بعد شهرين مطالبة بطلاقها، مشيراً إلى أنه حاول أكثر من مرة إرجاعها والتفاهم معها، لكن «والدها كان غاضباً من لجوء ابنته إليهم، ما جعله يخاطبني بجفاء وقسوة وحملني سبب فشل زواجنا».وكشف أبو عبدالله أن والد طليقته حين علم بأن ابنته حامل أراد استخدام هذه الورقة للضغط عليه من أجل «إذلاله»، وقال: «هددني والد طليقتي بأنه سيمنعني من رؤية ولدي إذا لم ألبي مطالب ابنته».وأضاف: «كانت مطالبهم تعسفية وغير معقولة، مثل كتابة مؤخر طلاق بمبلغ مليون ريال، وبأنهم سيمنعونني من مشاهدة ابني»، كمـــا لفت إلى أنه طلق زوجته بعد ستة أشهر من زواجهما، من دون أن يرضخ لمطالب أهل طليقته، ولم يكن يصدق أن والد طليقته سينفذ تهديده بمنعه من مشاهدة ابنه طوال خمسة أعوام منذ انفصاله عن طليقته.

ويتذكر أبو عبدالله «عذابات» السنوات الخمس التي قضاها من دون مشاهدة ابنه، «طردني والد طليقتي أكثر من مرة من أمام منـــزله، ومنعنـــي من مشاهدة ابني، حتى أنه تطـــاول على أحد أقاربي من كبار السن حين أراد التوسط من أجل أن أشاهد ولدي». وأضاف: «كنت في بعض الأيـــام أنتظـــر متخفياً أمام منزل طليقتي من أجل أن ألقي نظـــرة خاطفة على ابني!».ويصف هذه اللحظات بأنها «قاسية» وفوق قدرة البشر على التحمـــل، وقال: «تخيل أن تظل محروماً من مشاهدة ابنك طوال خمسة أعـــوام بسبب أنك تجرأت وطلقت ابنة أحدهم المدللة والتي لا يُرفض لها طلب!».

وزاد: «في سبيل أن يذلني والدها أكثر فهو رفض أكثر من عريس تقدموا إلى طليقتي، حتى لا أتمكن من استعادة ولدي».

وبيّن أبو عبدالله أنه لم يلجأ إلى الجهات القضـــائية والحقـوقية من أجل رؤية ابنه، احتراماً لصلة القرابة بينه وبين والد طليقتـــه، وأملاً بأن تزيل السنوات الطويلة «أحقاد» والدها.ويرى أبو عبدالله أن معاناة الرجل المطلق لا تقف عند هذا الحد، «كثيراً من الأسر ترفض تزويـــج الرجل المطلق، باعتباره صاحب «سوابق» فاشلة في الزواج!».

وعلى غرار موقع الدفـــاع عن حقوق النساء المطلقات يفكر أبو عبدالله بإنشاء موقع إلكتروني للدفاع عن حقوق الرجال المطلقين وإظهار معاناتهم وآلامهم.من جانبه، اعتبر رئيس الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية الدكتور عبدالرزاق الزهراني، الأسرة بأنها كيان اجتماعي عضوي، مكون من الزوج والزوجة والأولاد والسكن.وقال لـ «الحياة» إن جميع أركان هذا الكيان يتأثر بالطلاق، «ومثلما هناك أسر ترفض اقتـــران أبنائها بالنساء المطلقات هناك أسر أخرى ترفض تزويج بناتها برجال مطلقين. وأضاف إن بعض الأسر تتخـــوف من تكرار التجربة «الفاشـــلة» للرجل المطلـــق في زواجه الأول مع ابنتهـــم، إضافة إلى أن بعض الفتيات يرفضن أن يتحملن تربية أبناء الرجال المطلقين من نساء أخريات.وكشف الزهراني عن مشروع دورات مكثفة تقدمت به الجمعية إلى وزارة التعليم العـــالي من أجل، «توعية الشبان والشابات المقبلين على الزواج بالطرق الفعالة لبناء أسرة سعيدة وتجنيبها كل ما يعكر صفوها».

دراسة : لائحة حوكمة الشركات تتجاهل حقوق المساهمين في الإطلاع والتفتيش

المصدر: جريدة المدينة السبت، 9 مايو 2009
http://al-madina.com/node/135867

جدة - المدينة

أكدت دراسة سعودية أن لائحة حوكمة الشركات اعتمدت في أغلب نصوصها على التكرار ، وأغفلت النص على أحكام كثيرة، في غاية الأهمية، مقارنة بما نص عليه نظام الشركات، الأمر الذي يفرغها من مضمونها كلائحة تهدف إلى حوكمة وضبط الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية، وقالت ان اللائحة لم تضع القواعد التفصيلية لكيفية تقدير وتوزيع الأرباح، خلافاً لنظام الشركات الذي أتت مواده مفصلة في هذا الشأن كما لم تقرر للمساهم حق المطالبة ببطلان قرارات الجمعية العامة، والحق في تحريك دعوى الشركة ضد أعضاء مجلس الإدارة، خلافاً لنظام الشركات. ودعت الدراسة الي إقرار القواعد التي تنظم آلية ممارسة المساهمين حق التصويت بشكل مفصل، على أن تسند مهمة الإشراف على هذه العمليات الى شركات محايدة يرخص لها بمزاولة ذلك النشاط. وطالبت بإقرار نموذج للوكالة المعتبرة للإنابة في حضور الجمعيات والتصويت على قراراتها، ووضع القيود والضوابط الشكلية الكفيلة بعدم إساءة استخدامها، ولم توضح الآلية التي تنظم حق المساهم في الاحتكام إلى الجمعية العامة، إذا لم يرتض إجابة مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات على تساؤلاته. كما لم تقرر للمساهم حق التفتيش، وحق الاطلاع على سجلات الشركة. بالاضافة الى عدم اقرار الآليات الملائمة لمجابهة ما يسمى بتعسف الأغلبية. تألفت لجنة مناقشة الرسالة المقدمة من المحامي تركي عبدالعزيز الكريدا من الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري، عميد كلية الاقتصاد والإدارة، بجامعة الملك عبد العزيز، و الدكتور عبد الرحمن السيد قرمان أستاذ القانون التجاري، بقسم الأنظمة، والمشرف على الرسالة، و الدكتور زياد أحمد القرشي، الأستاذ المساعد بقسم الأنظمة. بدأت المناقشة باستعراض الباحث لمفهوم "الحوكمة"، والأسباب التي حثته على تناول موضوع البحث، ومدى أهميته، ثم عرج بعد ذلك على منهجيته في البحث، والمعوقات التي اعترضت طريقه، وانتهى بطرح التوصيات التي توصل إليها وشدد على تسخير التقنيات الحديثة في عملية التصويت، ومن ذلك التصويت الالكتروني، أو عبر الهاتف، أو رسائل الجوال، على أن تسند مهمة الإشراف على هذه العمليات شركات محايدة يرخص لها بمزاولة ذلك النشاط.والاعتماد على التقنيات الحديثة في التواصل مع المساهمين، ومن ذلك استخدام البريد الالكتروني في الدعوة إلى انعقاد الجمعية العامة، والإخطار بجدول الأعمال. ودعا الى ضوابط للوكالة المعتبرة من بينها ان تضم الاسم الرباعي للمساهم الموكل، رقم هويته، وعدد أسهمه، ونطاق الوكالة، وصلاحيات الوكيل، بالإضافة إلى ضرورة توثيقها لدى كتابة العدل، أو التصديق على التوقيع لدى الغرفة التجارية ، وأشاد أعضاء لجنة المناقشة بتميز الرسالة، وملامستها للواقع، وحداثتها، وما انتهى إليه الباحث من توصيات بشأن ضرورة تعديل بعض أحكام اللائحة. وعبر أحد أعضاء لجنة المناقشة عن إعجابه بالرسالة معتبراً إياها "دراسة تحليلية مقارنة" وليس مجرد "دراسة مقارنة" نظراً لما اشتملت عليه من تحليلات دقيقة.كما أوصى د. حسام العنقري، عضو لجنة المناقشة، بأن يقوم الباحث بطباعة الرسالة، وتقديمها كورقة بحثية في الندوات، والدورات، وورش العمل، المرتبطة بموضوع البحث.

ملامح اللائحة

وكان مجلس إدارة هيئة السوق المالية أقر الصيغة النهائية لمشروع لائحة حوكمة الشركات في المملكة في مسعى لرفع مستوى الإدارة الرشيدة فيها.وقالت الهيئة على موقعها إن إصدار هذه اللائحة جاء إيماناً منها بواجبها ورسالتها نحو تطوير السوق المالية في ضوء تعاظم الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات واعتبارها أهم الآليات التي تقيس مدى انتظام وكفاءة السوق المالية وبالتالي تعزيز هذه السوق وزيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها.وأوضحت الهيئة، أنه روعي في إعداد اللائحة المبادئ المقرّة من المنظمات الدولية، كما تم الاسترشاد بتجارب الدول وما أقرته من قوانين أو قواعد في

مجال حوكمة الشركات، وفيما يتعلق بحقوق المساهمين، نصت اللائحة على أن «تثبت للمساهمين جميع الحقوق المتصلة بالسهم وعلى وجه الخصوص الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، الحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، حق حضور جمعيات المساهمين، الاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، حق التصرف في الأسهم، وحق طلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها ومراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس».وفي الإفصاح والشفافية، طالبت اللائحة الشركة أن تضع وتحتفظ بسياسات وإجراءات وأنظمة إشرافية مكتوبة بشأن الإفصاح وفقا لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، على أن تلتزم بالإفصاح في تقرير مجلس الإدارة مدى التزام الشركة بهذه اللائحة، وأسباب عدم الالتزام، أسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضواً في مجالس إداراتها، تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إلغاء الكفالة.. بين إعادة هيكلة سوق العمل والتسبب في رفع أسعار الخدمات

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14/5/1430 هـ الموافق 09 مايو 2009 العدد 5689
http://www.aleqt.com/2009/05/09/article_226407.html

فهيد الغيثي من الرياض

طغت مطالب كثيرين من قراء "الاقتصادية"، في قراءتهم مقترحات إلغاء نظام الكفالة في السعودية أسوة بما أعلنته البحرين الأسبوع الماضي، بتأييد إلغاء ذلك النظام، مستندين إلى كون هذا القرار يعتبر بمثابة إعادة هيكلة لسوق العمل في السعودية، كما أنه كفيل بتحرير السوق من المشكلات العالقة من التستر وغيرها، بينما قال المعارضون: إن مثل هذا القرار سيتسبب في رفع أجور العمالة، وبالتالي أسعار الخدمات الأخرى، فضلا عن ارتفاع قيمة التحويلات المالية إلى الخارج.

وأكد القارئ محمد، أن إلغاء نظام الكفالة الفردي، وإسنادها إلى شركات استقدام، سيزيد من فرص الإنتاج الاقتصادي على الطابع المحلي، كون الوافدين سيستثمرون أموالهم في الداخل بدلا من تحويلها إلى بلدانهم الأم.

ويرى ماجد السلمي، أن مقترح إلغاء نظام الكفالة الحالي سيسهم في إعادة تعرفة أجور العمالة، لاسيما أنه سيقضي نوعا ما على العمالة السائبة في الوقت الراهن. أما القارئ علي، فيرى أنه في حال تطبيق إلغاء نظام الكفالة الفردي، فإن الخاسر الوحيد تجار التأشيرات الذين يجلبون العمال الأجانب مقابل دفع مبالغ مالية ضخمة ثم يحصلون على مبالغ أخرى شهرية منهم، ويرى قارئ آخر أن المقترح خاطئ، والمستفيد الأول من تطبيق المقترح مكاتب الاستقدام، أما المواطن فهو - كما قال - "ضحية"، ويؤكد أحمد أنه قرار صائب في ظل وجود معايير تحمي صاحب العمل والعامل وتضمن حقوق الطرفين.

ورحب محمد سعد الغامدي بالمقترح، واعتبره خطوة صحيحة في اتجاه إعادة هيكلة سوق العمل، ليصبح أكثر شفافية وأكثر تنافسية للعامل المحلي، مؤكدا أن نظام الكفيل الفردي أفرز كثيرا من الممارسات السلبية، كالتستر وغيرها.

وشدد "المتضررون من هذا التوجه هم تجار التأشيرات ومحترفو التستر لذا علينا عدم الإصغاء لهم، وعدم الالتفات إلى دموع التماسيح التي سيذرفونها حسرة على زمن التلاعب والتحايل على النظام".

من جهته، اقترح القارئ الشيخ فرح، أن يكون اسم شركة الاستقدام هو "هيئة شؤون العمالة الوافدة" وهو شعار مناسب، في الوقت الذي لم يبد فيه أسباب اختياره الاسم. ويذكر قارئ قصة مقيم دخل في حالة هستيرية حينما رفض كفيله فرصة عمل أخرى أتيحت له، ورفض كفيله التنازل عنه إلا بمبلغ تعجيزي، أما سعود، فيصف القرار بالرائع جدا بقوله: "سيضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة وسيخلصنا من المشكلات مع حقوق الإنسان العالمية، إضافة إلى أنه يتفق مع الشرع ومع آدمية الإنسان التى احترمها الدين".

ويؤكد خالد حمودة، أن مقترح إلغاء الكفيل، سيحسن من كفاءة العمل والمنافسة الشريفة في الوظائف، بسبب حرية اتخاذ المقيم قراره وتواجد العمالة المتاحة لاستقطاب أي منها للمكان بالأجر المناسب.

من جهته، أكد القارئ أبو عبد العزيز، أن المقترح ليس في مصلحة الوطن والمواطن، وهو يصب في مصلحة شركات الاستقدام، وأيضا العمال، وناشد

مقيم سوداني وزارة العمل والجهات المعنية، الإسراع في تنفيذ القرار وتطبيقه فورا، أما أبو محمد، فيرى ضرورة، دراسة دور شركات الاستقدام التي ستحل مكان الكفيل الفرد، وذلك حتى لا يصبح دورها مثل الكفيل الحالي، ولاشك فيه أن نظام الكفيل الحالي لا يصلح للتعامل، ويجب تغييره ولكن بعد دراسة متأنية.

من جهته، قال أبو أحمد، "إن الأجانب يقومون بممارسات خطيرة على أمن البلد واقتصاده، باتباعهم الطرق غير المشروعة في كسب المال، وهم تحت وطأة الكفيل، فماذا سيفعلون في حالة إطلاق أيديهم بلا كفيل؟

وقارئ آخر يرى أنه من المفترض دراسة الأمر بجدية وتشكيل لجنة لذلك في أسرع وقت ممكن وتكون خارج نطاق المحسوبيات والمصالح الخاصة واقترح تأسيس شركات للعمالة المنزلية، في جميع المناطق تستقدم بمواصفات محددة وعقد موحد بحيث لا يكون فيه استغلال لا للعمالة ولا لصاحب العمل، ويحدد رسم معقول تأخذه الشركة، ويفتح المجال بالتقدم لسفارات المملكة، ويختار منهم العدد والمواصفات المطلوبة، بحيث يكون قدومه ومصاريفه لمدة ثلاث شهور على حسابه إن وجد عملا أو يرجع من حيث أتى وأن يكون عمره بين 18 و50 عاما.

وطرحت "الاقتصادية" في عدد الأربعاء الماضي بتاريخ (2009/5/6) مقترحا، لإلغاء نظام الكفالة الفردي وإسناده إلى شركات استقدام.

وجاء في الخبر "تقديم جهات مختلفة، جملة مقترحات تتعلق بإلغاء نظام الكفالة في المملكة، إلى الجهات المعنية بما في ذلك وزارة العمل، في الوقت الذي أفصحت فيه المصادر أن وزارة العمل انتهت أخيرا من دراسة لائحة شركات الاستقدام، التي من المتوقع أن تكون بديلا لنظام الكفالة الفردي، ومن الجهات التي تقدمت بمقترحاتها للجهات المعنية بما فيها وزارة العمل، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إذ تضمنت هذه المقترحات دراسة رفعتها الجمعية للجهات المعنية في المملكة بشأن إلغاء أحكام الكفالة وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد".

وطالبت الدراسة، بمنع احتجاز جواز سفر العامل، وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل أسرته، أو طلب التصريح له بالحج أو الزواج أو زيارة أحد أقربائه في منطقة أخرى داخل السعودية، وكذلك إلغاء أي مسؤولية شخصية للكفيل بسبب تصرفات العامل الوافد خارج إطار العمل.

الأميرة عادلة رعت اللقاء الأكاديمي لكلية اللغات بجامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 جمادي الأولى 1430هـ - 10 مايو 2009م - العدد 14930
http://www.alriyadh.com/2009/05/10/article428244.html

الرياض - واس:

نظم مركز الدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود اليوم اللقاء الأكاديمي الثالث لكلية اللغات والترجمة بعنوان «الجامعة والمجتمع والوطن» برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز بحضور المشرفات ووكيلات الأقسام والأكاديميات والطالبات في جامعة الملك سعود بعليشة.

وقد استهل اللقاء بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم أنشدت فقرة باللغة الفرنسية لبرنامج الترجمة الفرنسي ثم كلمة لوكيلة قسم اللغات والترجمة هدى الحليسي رحبت بسمو الأميرة عادلة بنت عبدالله وعبرت عن سعادتها بتشريفها اللقاء.. وقالت «الهدف من اللقاء هو نشر الوعي بين الطالبات حول أهمية العمل التطوعي والعطاء بدون انتظار مقابل والتفاني في إنجاز العمل والإخلاص له».

ثم وجهت شكرها إلى مدير الجامعة الدكتور عبدالله العثمان وعميد كليات اللغات والترجمة الدكتور سعد الحشاش على جهودهم المبذولة في سبيل تطوير القسم وتوفير الخدمات اللازمة وشكرت جميع المشاركات والمنظمات والرعاة والطالبات على جهودهم ودعت الله أن يسدد خطاهم وأن يوفقهم لما يحبه ويرضاه.

تلاها ألقت سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله كلمة قالت فيها «يسعدني المشاركة معكم لإيجاد علاقة تأسيسية بين الطالبات والمجتمع من خلال تفعيل العمل التطوعي والانتماء الروحي للكلية لأن الجامعة بمسئوليتها التعليمية هي المحرك الأساسي للمجتمع فكريا وحضاريا وميزان قياس درجة التغير فيه كما أن مهمتها لا تقتصر على التعليم وإنما وظيفة بنائية مزودة بالمعارف والمهارات تنقل المجتمع من الحاضر إلى المستقبل».

ثم شكرت الجامعة وقسم اللغات والترجمة لاهتمامهم بتطوير كفاءة الطالبات ولجهودهم في الإعداد والتنسيق داعية الله لهم التوفيق والسداد.
بعد ذلك ألقت الدكتورة رولا صلاحية قصيدة بعنوان «أبجديات».
وتخلل اللقاء مشاركات لجهات حكومية وأهلية تحدثوا خلالها عن أهدافهم ورؤيتهم المستقبلية ثم أعلنت كل جهة استعدادها للتعاون مع طالبات الجامعة في عدة مجالات تخدم الفرد والمجتمع كواجب ديني واجتماعي وهم (جمعية سند الخيرية لرعاية الأطفال المرضى بالسرطان - جمعية النهضة النسائية الخيرية - مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع - وكالة الجزيرة للإعلان - مستشفى الحرس الوطني - مستشفى الملك فيصل التخصصي.. مركز الأبحاث قسم الترجمة - جمعية حقوق الإنسان - الجمعية السعودية لمرض الزهايمر - جمعية دسكا وجمعية المعوقين - المديرية العامة لمكافحة المخدرات - جمعية واعي - جمعية نقاء لمكافحة التدخين -مركز الأمير سلمان للإعاقة).
وسلمت سموها في ختام اللقاء شهادات الشكر والتقدير للرعاة والجهات المشاركة فيما تسلمت من الفرع النسوي بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات درعا تذكاريا كما تسلمت من قسم اللغات والترجمة درعا. ثم قامت سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله بافتتاح المعرض الذي شمل قسمين الأول للرعاة والثاني للجهات الخيرية المشاركة احتوى على كتيبات ومعروضات وصور ونشرات توعوية تثقيفية للتعريف بطبيعة أنشطتها ومجالاتها. تجدر الإشارة إلى ان اللقاء سيستمر أربعة أيام تضم ورش عمل ومحاضرات تلقيها أستاذات كلية اللغات والترجمة بمشاركة طالبات من جميع أقسام الجامعة وغيرها من المؤسسات التعليمية والدعوة عامة للسيدات.

النظر في شكوى مواطن وظفته شركة تحايلا على السعودة

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/05/15هـ) 10/ مايو/2009 العدد : 2884
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090510/Con20090510276371.htm

صالح الزهراني ـ جدة

ينظر مكتب العمل في جدة في الثالث والعشرين من الشهر الجاري قضية الشاب فارس علي الكناني، الذي فوجئ بتسجيله في التأمينات الاجتماعية دون علمه من قبل شركة لم يعمل معها.
وقال الكناني: عملت بعقد تدريب في أحد البنوك المحلية من تاريخ 1428/7/9هـ لمدة تسعة أشهر براتب قدره 3 آلاف ريال، وبعد انتهاء فترة التدريب مع البنك عرضت علي إحدى الشركات المتعاقدة مع البنك العمل معها بنفس المكافأة التي كنت أتقاضاها من البنك، ورفضت العمل معها ولم أوقع العقد الذي احتفظ بأصله معي.
وأضاف ـ وهو يستعرض بيانات من التأمينات الاجتماعية تؤكد أنه مسجل على رأس العمل في الشركة اعتبارا من 2008/7/1 م إلى 2009/1/1 م في تلك المؤسسة (تحتفظ «عكاظ» باسمها) التي لم يعمل معها كما يقول إطلاقا ـ، لم يخطر ببالي أن تستغل تلك المؤسسة اسمي للتحايل على نظام السعودة، مشيرا إلى أنه توجه فورا إلى مقر البنك وحاول التوصل معهم إلى حل ولكن دون فائدة، ومن ثم لجأ إلى مكتب العمل لإنصافه وإعطائه حقوقه المالية والمعنوية.
من جهتة، قال مصدر في مكتب العمل: إنه تم تحديد يوم 1430/5/7هـ للنظر في قضية «فارس» مع الشركة التي سجلت اسمه في التأمينات دون علمه ولكنها تخلفت عن حضور الجلسة الأولى، وتم تحديد موعد آخر يوم 1430/5/23هـ، للنظر في القضية، مؤكدا حرصهم على إعطاء كل ذي حق حقه.

قال إن "المجلس" سيوجد لائحة "تفتيش قضائي" ويؤكد سعيه لسد نقص القضاة...

ابن حميد :نعمل على إيجاد قاعدة"اعتماد قضائي"... و"التطوير" ليس نقداً للنظام القديم

المصدر: جريدة الحياة - 09/05/10// الموافق 1430/5/15
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/05-2009/Article-20090509-26f9a693-c0a8-10ed-00fa-e78f88787ae9/story.html

الرياض - أحمد غلاب

جدد رئيس المجلس الأعلى للقضاء في السعودية الدكتور صالح بن حميد تأكيده على أن آلية اختيار القضاة في بلاده لا تخضع للمناطقية والفئوية أو غيرها، يأتي ذلك بعد أسبوعين من تصريحات مشابهة أطلقها، أثارت جدلاً واسعاً في الوسط الإعلامي السعودي.

ولم يكتف ابن حميد بتكرار نفيه الاتهامات بوجود فرز مناطقي أو فئوي في آلية اختيار القضاة، إذ كشف أن إدارته تعكف على إيجاد موقع إلكتروني شامل للمجلس، يتضمن في ثناياه أسماء القضاة في السعودية والمعلومات الدقيقة والشاملة عنهم وعن أماكن تخرجهم ومساقط رؤوسهم، رداً على ما أثاره عدد من كُتاب الصحف السعودية في الآونة الأخيرة، حين طالبوه شخصياً بنشر أسماء القضاة لقطع الشك باليقين، ومعرفة مدى خضوعها للمناطقية من عدمها.

وقال رئيس مجلس القضاء الأعلى في مؤتمر صحافي عقده أمس بعد تدشينه أولى ورش عمل التطوير الإداري لأعمال مجلس القضاء منذ تسلمه منصبه: «نظام القضاء واضح، ولا ينظر في المناطقية أو غيرها، فجميع القضاة يعتبرون من خريجي الوطن».

وأضاف: «الإعلام جزء من عمل المجلس، فهو يعتبر مرجعاً للمواطن والمسؤول»، مؤكداً أن إدارته بحاجة إلى الإصغاء للسلطة الرابعة في كل شيء بغية التطوير.

وأشار إلى أن النقص في أعداد القضاة لم يعد سراً، «فمجلس القضاء يبحث عبر قنوات مختلفة ومتاحة له لسد ثغرات النقص، على رغم وجود وظائف شاغرة للقضاة، ملؤها سيحتاج إلى وقت طويل»، مشيراً إلى أن نظام اختيار القضاة ينص على أن يكون القاضي من خريجي كليات الشريعة أو ما يعادلها، علماً بأن النظام أعطى الحق بالاستعانة بغيرهم ممن تتوافر فيهم الشروط، مثل كُتاب الضبط والأكاديميين الجامعيين المؤهلين.

وأكد رئيس مجلس القضاء أن ورشة العمل التي أطلقت أمس بحضور خبراء في الأجهزة الحكومية المختلفة، تهدف إلى الوصول لبيئة عمل تسهم في تنفيذ قرارات المجلس وتفعيل مهامه، وترفع من أدائه وإيجاد بيئة عمل ذات بعد استراتيجي تقوم على هيكل إداري طموح، كاشفاً عن سعي المجلس إلى إيجاد قاعدة الاعتماد القضائي نظير ما هو موجود في الاعتماد الأكاديمي.

وتابع: «نود أن نسمي التغيير الذي يحدث في مجلس القضاء وسير عمله نقلة نوعية تتواكب مع عصره، ونتمنى ألا يفهم أنه تطوير لتوجيه النقد للنظام السابق، وإنما انتقال وتطلع للأفضل لأن النظام القديم كان مفيداً في وقته»، مشيراً إلى وجود توجه لأن يكون عمل المجلس عملاً «مؤسسياً» وليس «اجتهادياً».

وبخصوص الجهة الإدارية عن رؤية هلال رمضان، قال ابن حميد: «في السابق كان الأمر من مهمات مجلس القضاء الأعلى، أما الآن فانتقل جزء من عملها للمحكمة العليا، والأمر محل نظر الآن لتحديد الجهة قبل شهر رمضان المقبل».

وبشأن المحاكم المرورية، أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى أن بإمكان المجلس الآن أن ينظر في تشكيل دوائر مرورية داخل المحاكم، لافتاً إلى أنه فور انتهاء نظام المرافعات المطروح في مجلس الشورى، سيبدأ في تشكيل المحاكم العمالية التجارية، بالتنسيق مع وزارتي التجارة والعمل وديوان المظالم.
وأكد أن المجلس سيسعى إلى إنشاء محاكم جديدة في حال الحاجة، مشيراً إلى أن مجلس القضاء شكل أخيراً دوائر المحكمة العليا وهي دائرة حقوقية وجزائية وسمى رؤساءها. وبخصوص محكمة الاستئناف، فستنشأ قريباً فروع في الرياض ومكة المكرمة والجوف والقصيم والمنطقة الشرقية وأبها وكل محكمة مذكورة في النظام أخيراً.
ونفى ابن حميد أن تكون علاقة مجلس القضاء الأعلى بوزارة العدل يشوبها «الغموض»، لافتاً إلى أن المجلس بصدد إيجاد لائحة خاصة بـ«التفتيش القضائي»، هدفها لن يكون تلمس نقائص القضاة بل التطوير.
وشدد على أهمية لجان المصالحة الموجودة في إمارات المناطق في إفشاء المصالحة بين الخصوم وتخفيف الضغوطات على القضاة.
في السياق ذاته، طالب المشاركون في ورقة العمل أمس بتغيير جذري في عمل القضاء الأعلى، بحيث يلمس هذا التغيير المواطن بشكل سريع ووفق خطة زمنية محددة.
وأوصت إحدى ورق العمل المقدمة بتوصيات عدة، أهمها تقويم الموارد البشرية الحالية في المجلس، والتوسع في إعداد خطط لاستقطاب الموارد البشرية التي يحتاجها بما يمكنه من تأدية رسالته بشكل قوي وفعال، إضافة إلى إعداد خطة طموحة وواقعية مجدولة لتدريب الكوادر البشرية المتاحة.
يذكر أن رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور صالح بن حميد أكد في تصريحات صحافية قبل أسبوعين تقريباً أن آلية اختيار القضاة في المملكة لا تخضع للمناطقية، طالبه على إثرها كُتاب في عدد من الصحف المحلية بنشر أسماء القضاء لتبيان أماكن تخرجهم ومساقط رؤوسهم.

رحلوا عاملها والقضاء يفتح ملفا للدعوى

الإمارة تهتم بصرخة مواطنة صادرت الجوازات مبسطها

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/05/15هـ) 10/ مايو/2009 العدد : 2884
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090510/Con20090510276480.htm

حسين هزازي ـ جدة

أحالت إمارة منطقة مكة المكرمة شكوى تقدمت بها مواطنة في العقد الخامس من عمرها ضد إدارة جوازات جدة تتهم فيها الإدارة بمصادرة مبسطها في سوق الصواريخ وتسفير بائع كان يعمل على كفالتها، إلى قسم الإجراءات لمخاطبة الجهة المسؤولة عن القضية حسب ماذكر مصدر في الإمارة.

وعلمت «عكاظ» أن ديوان المظالم الذى تلقى شكوى مماثلة من المواطنة فتح ملفا للقضية وبعث خطابا إلى جوازات جدة يستفسر فيه عن الشكوى.

وحسب المواطنة إيمان السيد عايش فإن الجوازات صادرت بضاعة بسطتها في سوق الصواريخ جنوب جدة، وتحفظت على العامل البنجلاديشي، ثم رحلته إلى بلاده، رغم أنها تملك عقد إيجار رسميا، وتصريحا بمزاولة البيع على البسطة، إضافة إلى كرت العمل والزكاة والدخل، كما أن العامل مقيم بطريقة نظامية على كفالتها. وأضافت إن الجوازات تجاهلت كل هذه الأوراق الثبوتية وصادرت بضاعتها وسفرت عاملا على كفالتها مستغلة غيابها «دون وجه حق» على حد قولها، مشيرة إلى أنها طرقت أبواب المسؤولين في الجوازات تطالب بحقوقها وبعاملها، ولكنها لم تجد تجاوبا فتقدمت بشكوى إلى كل من منطقة مكة المكرمة و ديوان المظالم مؤكدة ثقتها في الحصول على حقوقها كاملة.

إلى ذلك أكد مصدر مطلع في إدارة جوازات منطقة مكة المكرمة لـ «عكاظ» أن الإدارة اطلعت على الشكوى، وأحالتها إلى جهة الإختصاص للتأكد من دعواها وإنصافها حسب النظام.

"رعاية الأيتام": لم نُوقف مساعدات "مجهولي النسب"

المصدر: جريدة الحياة - 09/05/10//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/05-2009/Article-20090509-27207c68-c0a8-10ed-00fa-e78f3656c01f/story.html

الدمام
أكدت «المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام»، استمرارها في تقديم المعونات والمساعدات النقدية والعينية، لـ«مجهولي الأبوين»، نافية ما ادعاه بعضهم حول إيقافها، وهو ما نشرته «الحياة» على لسانهم.
وأوضحت مؤسسة «رعاية الأيتام»، ان مساعداتها لـ«مجهولي الأبوين» تهدف إلى «سد عوزهم وحاجتهم. وهي تمتد لتشمل النواحي التأهيلية والتدريبية والسكن والتأثيث والتوظيف والتزويج»، نافية ما ذكره «أيتام»، حول إيقاف المكافآت عن المشمولين برعاية المؤسسة، وكذلك إيقاف جميع المعاملات المالية المتعلقة بالمشمولين برعايتها، معتبرة ذلك «لا صحة له، إذ تقوم المؤسسة بصرف المساعدات المالية، وفق لائحة منظمة للمشمولين كافة بخدماتها، من تسديد إيجارات المنازل وتأثيثها، وكذلك صرف مكافآت شهرية لكل من الطلاب والطالبات، والمطلقات والأرامل، وذوي الدخل المحدود، وحديثي التخرج». وعلى رغم نفي «رعاية الأيتام» لإيقاف المكافآت، تحتفظ «الحياة» بتعميم صادر عن المؤسسة في شهر شوال من العام الماضي. ينص على «إشارة إلى تعميم وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، فقد تم إيقاف جميع المعاملات المالية والمساعدات المتعلقة بالمشمولين والمشمولات برعاية المؤسسة حتى إشعار آخر».
وحول ما ذكره «مجهول النسب» زاهد، حول عدم وجود مأوى له ولأسرته، أوضحت المؤسسة بأنه تمت «مساعدته في تسديد إيجار منزله خلال هذا العام بمبلغ 13 ألف ريال، وقد صرفت له المساعدة قبل نحو شهرين، وقد بلغ ما صرف له ولزوجته من مساعدات مالية مختلفة نحو 114 ألف ريال، إضافة إلى المساعدات العينية المختلفة، والتي صُرفت له ولزوجته، على رغم كونه موظفاً، ويتقاضى راتباً لا بأس به».
وذكرت «رعاية الأيتام»، أنها تقدم مساعدات الإيجار للمشمولين برعايتها «كي يقيموا في شقق بالإيجار السنوي، إلا ان زاهد يلجأ إلى السكن في شقق مفروشة، وينفق بإسراف، ما يجعله في حاجة دائمة، على رغم توجيهنا له بعدم السكن في مثل هذه الشقق المفروشة، لزيادة كلفتها»، مشيرة إلى أنه يمارس «أسلوب الضغط» على المؤسسة، مؤكدة أن أبوابها «مفتوحة للجميع، ولديها الاستعداد للتعاون مع أي جهة كانت، فيما يخدم الأيتام ومن في حكمهم من ذوي الظروف الخاصة».

طلاب في الأحساء يكشفون عما تعرضوا له في صغرهم

دراسة: 22 ٪ من الأطفال في المملكة يتعرضون للتحرش الجنسي

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 15 جمادى الأول 1430 العدد 13373
http://www.al-jazirah.com/249761/ln24d.htm

الأحساء - رمزي الموسى

استعرض طلاب بالأحساء المشاكل الجنسية التي تعرضوا لها في صغرهم مؤكدين على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة، وذلك خلال محاضرة كشف فيها الدكتور خالد بن سعود الحليبي الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الأحساء رئيس مركز التنمية الأسرية، أن 22 في المائة من الأطفال في المملكة يتعرضون للتحرش الجنسي.

وأشار خلال محاضرته بعنوان: (التحرش الجنسي ضد الأطفال) التي استضافتها مدرسة الأمير محمد بن فهد الابتدائية إلى أن الدراسات التي أجريت على مستوى المملكة أو دول العالم الآخرى كشفت عن حجم المشكلة والآثار المترتبة عليها.

فعلى مستوى المملكة كشفت الدراسة التي أجراها الدكتور علي الزهراني في جامعة أدنبره في سكوتلندا بأن 22 في المائة من الأطفال يتعرضون للتحرش الجنسي من الآخرين وأن ذلك التحرش قد يقع من قبل الأقارب أو من بعض العاملين كالسائقين والخدم أو من العامل في البقالة وغيرها، لذا يجب أن يكون هناك حذر لا يشوه وجه الثقة أو الحياء لدى الناس.

وأكد الحليبي أن التحرش الجنسي غالباً ما يتم ضد الأطفال لأسباب متعددة، ومنها عدم قدرة الطفل على الدفاع عن نفسه وإمكانية إغرائه واستدراجه بسهولة أو بسبب تعرضه للتهديد حتى لا يبلغ ذويه فيكون ضحية لتلك الممارسات.. كما تعرضت المحاضرة لخطورة ما يحدث في الطفولة ويؤثر على مستقبل الشخص.

وقد استثار الحليبي بأسلوبه المميز عدداً من الطلبة، والذين وقفوا أمام الحضور من مسؤولين وأولياء الأمور وزملائهم الطلاب بكل شجاعة، ليتحدثوا عن ما تعرضوا له من تحرش جنسي وكيف تغلبوا على تلك المشكلة، فيما تساءل بعضهم عن الحلول للتخلص من تلك المشكلة.

وقد تعرض المحاضر لأهمية نشر ثقافة التحرش الجنسي ودفع الحرج للحديث حول تلك المواضيع حتى لا يقع الطفل ضحية للابتزاز الذي يتعرض له من الآخرين، كما كشف عن بعض الدلائل التي تشير إلى أن الطفل واقع في تلك المشكلة ومنها بعض الآلم الجسمية خصوصاً في المواضع الجنسية إلى جانب الارتباك والانفعال عند ذكر اسم شخص معين والقلق والاكتئاب والعزلة وعدم النظافة في جسمه وملابسه ورفض الذهاب إلى مكان معين أو إلى الطبيب.

ووجه الحليبي النصح لولاة أمور الصغار أن يسعوا لتثقيف أبنائهم بما يتناسب مع أعمارهم، فالثقافة الجنسية لا تجرح الطفل وغالباً ما يكون تأثيرها في سلوكه إيجابياً، ومثال ذلك أن لا يسمح لأحد أن يقترب من جسمه، وإخبار والده عندما يعرض عليه أي شخص صورة مخلة أوحينما يكشف له جزءاً من جسم لا يكشف في المعتاد، أوعندما يقدم له هدية معينة، أن لا يركب الطفل مع أي شخص سوى من يأذن له والده بالركوب معه وعدم الذهاب إلى أي مكان دون علم الوالدين.

ابن حميد: تقنين التفتيش القضائي إليكترونياً ومعايير جديدة لسد العجز

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 10 مايو 2009 الموافق 1430/5/15
http://al-madina.com/node/135975

لطفي عبداللطيف- خالد المطوع تصوير علي القرني

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. صالح بن عبدالله بن حميد استحداث لائحة لتقنين التفتيش القضائي اليكترونيا بهدف تقليل الاجراءات ومساعدة القضاة على القيام باعمالهم. واكد أن التنسيق يجري حاليا لسد النقص في أعداد القضاة ووضع معايير في المناهج تساعد على تحقيق الاعتماد القضائي في الخريجين المؤهلين للعمل في القضاء. واكد إنشاء الدوائر المرورية في المحاكم في القريب العاجل موضحا ان اختصاصات المحاكم العمالية والتجارية ستنتقل إلى المجلس الأعلى للقضاء عند صدور نظام الإجراءات الجزائية الموجود حاليا في مجلس الشورى. ونفى وجود غموض في علاقة المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل مشيرا الى تشكيل لجنة للبحث في المسائل التي بها تنازع في الاختصاصات بين الجانبين، وردا على سؤال للمدينة حول تبعية المحاكم الجعفرية (المواريث) قال: ابن حميد انها تتبع حالياً وزارة العدل، والقضاة يتم تعينهم عن طريق وزارة العدل. وعن رؤية الأهلة قال: د. ابن حميد أنها كانت من اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء السابق ولكن حتى الآن لم تحدد الجهة المختصة بها. وقال رئيس المجلس الأعلى للقضاء، أن تطوير النظام القضائي سيحدث نقلة كبيرة في العمل القضائي مضيفاً أن عمليات نقل القضاء ونوابهم وإعارتهم وتعيين رؤساء المحاكم ومساعديهم تحدده اللوائح. وقال: إن تطوير النظام القضائي لا يعني تقنين السابق أو الانتقاص منه، فقد قدم النظام القضائي السابق انجازات كبيرة، إما التطوير فقد اقتضته الحاجة والظروف والمتغيرات، ولابد من تقييم المرحلة. وقال: إن نظام تعيين القضاة صار الآن واضح للغاية وقال: إن تطبيق نظام الاعتماد القضائي سيحدث نقلة كبيرة في عمل القضاة مؤكدا العمل على وضع معايير للمناهج في الكليات الشرعية مؤكدا وجود تجاوب كبير من جامعة الأمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود وجامعة الملك خالد وجامعة القصيم، وأضاف نحن لا نريد الجامعات على نسق واحد، فكل جامعة لها سياستها ومناهجها ولكن نريد وضع معايير تساعد على تحقيق الاعتماد القضائي في الخريجين المؤهلين للعمل في القضاء.

وقال بن حميد إن هناك إجراءات محددة لاختيار الملازمين القضائيين، من حيث الدراسات والتأهيل والمسلك والكفاءة والقدرة على العمل في سلك القضاء. وأعلن رئيس المجلس الأعلى للقضاء عن إنشاء موقع الكتروني خاص بالمجلس سيتم وضع أسماء المحاكم والدوائر ورؤساء المحاكم والدوائر ومعلومات كاملة عنهم فيه. ونفى بن حميد وجود غموض في علاقة المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، وقال: هناك علاقة ودية ومشاركة ونقاط اشتراك بين الجانبين، وتم تشكيل لجنة للنظر في النقاط المشتركة بين الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء، والبحث في المسائل التي فيها تنازع في الاختصاصات بين الجانبين، ونحن نقدر التعاون الكبير والعلاقة المتميزة مع الوزارة.أما شروط اختيار القضاة فقال بن حميد: انه إضافة إلى الشروط النظامية هناك شروط أخرى تتعلق بالشفافية واختيار الأفضل والمسلكين إضافة إلى الدقة والدراسة. واكد تطبيق الأنظمة القضائية والمحاكم بنظامها الجديد بمجرد صدور نظام المرافعات والإجراءات الجزائية وعن التفتيش القضائي قال نحن بصدد تشكيل لائحة لتقنين التفتيش القضائي وفق نظام محدد، وهو ما يساعد على أداء القاضي لمسؤولياته ويقلل الإجراءات القضائية ويحقق الانضباط، ويجعل القاضي ينجز إعماله، مؤكدا ان الإجراءات ستكون الكترونية حتى لا تخضع للروتين المعوق للعمل.

وعن الأمور الإدارية الخاصة بالقضاة قال: إنها من اختصاص وزارة العدل، كذلك مسألة إدخال العنصر النسائي في المحاماة.وقال: هذه الأمور ليست من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء أما مسألة تقنين الأحكام الشرعية فهي من اختصاص هيئة كبار العلماء. وأشار ابن حميد الى تشكيل لجان إصلاح ذات البين في المحاكم والمناطق والمحافظات وقال: إننا نريد الإكثار من هذه اللجان.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد أمس السبت خلال ورشة العمل التي عقدت تحت عنوان "التطوير الإداري لإعمال المجلس الأعلى للقضاء" بالرياض، والتي استهدفت التوصل إلى رؤية مناسبة حيال الهيكل التنظيمي الانتقالي وآليات العمل الإدارية الملائمة للمجلس الأعلى للقضاء وموارده البشرية بما يكفل تنفيذ المهمات والاختصاصات.
وناقشت ورشة العمل ثلاثة أوراق عمل الأول عن "مهمات واختصاصات المجلس الأعلى للقضاء"، والثانية عن "الهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للقضاء"، والثالثة في مجالات التخطيط والرؤى المتعلقة بالموارد البشرية للمجلس، وشارك في ورشة العمل أعضاء مجلس القضاء الأعلى و18 قاضيا من رؤساء المحاكم في المناطق، وممثلين عن وزارة العدل وخبراء من الدوائر الحكومية ذات الاختصاص من أهمها وزارة الخدمة المدنية، وزارة المالية، معهد الإدارة، هيئة الخبراء، هيئة الاستثمار، اللجنة العليا للتنظيم الإداري، المعهد العالي للقضاء.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وفدان من الخارجية الكندية والكلية الحربية الأمريكية يزوران معهد الدراسات الدبلوماسية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 15/5/1430 هـ الموافق 10 مايو 2009 العدد 5690
http://www.aleqt.com/2009/05/10/article_226825.html

"الاقتصادية" من الرياض
زار وفد من الدبلوماسيين في وزارة الخارجية الكندية والمكون من 17 دبلوماسيا كنديا مرشحين للعمل في الشرق الأوسط أمس، معهد الدراسات الدبلوماسية، حيث كان في استقبالهم السفير الدكتور سعد العمار مدير عام المعهد. بدأ برنامج الزيارة بلقاء ترحيبي لأعضاء الوفد مع مدير المعهد،بعد ذلك التقى الوفد في مقر المعهد بممثلين من مجلس الشورى،جرى بعدها لقاء حول السياسة الخارجية السعودية مع الدكتورعبدالكريم الدخيل مدير مركز الدراسات الأمريكية في المعهد، بعد ذلك لقاء حول الاقتصاد السعودي مع الدكتور رجاء البقمي المشرف على مركز الدراسات الآسيوية. وفي الختام جرى لقاء حول حقوق الإنسان في المملكة مع الدكتور صالح الخثلان عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
وكان الوفد قد زار وزارة الخارجية لإجراء لقاء حول العلاقات السعودية ـ الكندية مع الدكتور رائد قرملي رئيس الإدارة الغربية في وزارة الخارجية،وتأتي هذه الزيارة في إطار مشاركة وزارة الخارجية ممثلة في معهد الدراسات الدبلوماسية في تبادل الدبلوماسيين والمشاركة في تزويد المشاركين الكنديين في البرنامج بفهم أكبر لموقف المملكة ودورها الإقليمي في الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة في المنطقة،ودورها في مجال الشورى وحقوق الإنسان.
من جانب آخر قام وفد من الكلية الحربية الوطنية في الولايات المتحدة ترأسه الدكتور كمال بيوغلو، بزيارة المعهد ولقاء الدكتور منصور المنصور المشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية، الذي تحدث عن السياسة الخارجية السعودية تجاه قضايا المنطقة المهمة.

عضل الفتيات.. انتهاك للحقوق من أجل عيون الراتب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 11 مايو 2009 الموافق 1430/5/16
http://al-madina.com/node/136331

ثامر المالكي - سعاد العابد - الدمام

تقدم لخطبتها أكثر من شاب، يشهد لهم الجميع بحسن الخلق، لكنّ أباها كان يرفضهم جميعًا بوضع عيوب الدنيا كلها في كل عريس، وعندما تحاول هدى حسين إبداء رأيها يتّهمها بعدم معرفة مصلحتها، ويمر بها العمر في انتظار مَن يرضى به أبوها.

أمّا نوال علي فيستولى والدها على كامل راتبها شهريًّا ويخشى أن يفقده لو تزوجت؛ لذا يتّهم كلّ مَن يتقدم لها بمحاولة الاستيلاء على راتبها، فيما تقول نورة: تقدّم لخطبتي شاب مثقف ومن عائلة طيبة، وبعدما تمت الرؤية الشرعية شعرت بارتياح تجاهه، لكن والدي اشترط لإتمام الزواج أن أعطيه راتبي كاملاً أول كل شهر، والشباب في هذا الوقت يفضلون العاملة بالأساس لأن الدخل سيكون أكبر مقارنة بعمل الزوج فقط. ويأخذ العضل أشكالاً أخرى منها الحجر على الفتاة، وعدم تزويجها إلاّ إلى ابن عمها، أو أحد أقاربها حتى وإن انتظرت سنوات طويلة، وهذا ما حدث مع «ن. ج» التي تقدّم إليها شاب يعمل على تكوين نفسه في وظيفة محترمة، وذو خلق، ولكن والدها رفض معللاً ذلك بأنها لابن عمّها.

ظاهرة سلبية

يقول د. عبدالله بن عبد العزيز صالح اليوسف (اخصائي علم اجتماع) إن الحجر علي البنات وإجبارهن على الزواج من شخص لا يرغبنه من الظواهر السلبية داعيًا الآباء الى استشعار الأمانة في أعناقهم، وان من حقوق البنت اختيار الأفضل لها، وليس إجبارها على الزواج من الشخص الذي لا ترغبه لمجرد أن الأب يعتقد بأنه الأنسب.

وأوضح ان الزواج رحلة حياة وشراكة طوال العمر يجب التدقيق وعدم التفريط واعتبارها من الأولويات الأساسية التي يضطلع بها الوالدان. ودعا البنت التي يجبرها والدها على الزواج من شخص لا ترغبه أن تناصحه بالرفق واللين، وتحاول التفاهم معه انطلاقًا من حق الأب كما يمكن لها توسيط ذو القربي معربًا عن ثقته أن الأب في الغالب يبحث عن ما يسعد أبناءه واستقرارهم. وأبرز أهم السلبيات المترتبة على الحجر وأبرزها العنوسة والطلاق نتيجة الإصرار على زواج البنت دون استشارتها في الأمر فيما الزواج الناجح شراكة تقوم على الاختيار السليم من جانب الطرفين.

من جهتها تقول أمل الخالدي (أستاذة علم اجتماع): إن أوضاع المرأة السعودية مبرمجة (مجتمعيًّا وقانونيًّا وقضائيًّا) بما يكفل استمرار معاناتها مرجعة العضل إلى بعض الأفكار التى تحرم زواج الفتاة من خارج العائلة أو خارج الخط -كما يحلو للكثيرين تسميته- مرورًا بالتفاصيل الدقيقة التي ترتبط بطريقة تنظيم البيت وتفكير الوالد ومستوى ثقافته.

ثمن الطمع

وتقول د. نجوى عمر (أخصائية نفسية): إن المرأة تدفع ثمن أخطاء لم ترتكبها، منها تخلّف الوالد وذكوريته في أكثر الأحيان، وثمن طمعه في أموالها، وتدفع ثمن تحرره في أحيان أخرى، وأعرف في هذا المجال قصصًا كثيرة منعت فيها البنت من الارتباط بالمتديّن، بسبب سوء نظرة الوالد للتديّن، حتى إن اختارت وأرادت أن تحصل على ما اختارته فلا بد لها من توسيط أهل الخير، ومن لهم منزلة عند وليها كي يمنّ عليها بمباركة زواجها بمن اختارت مشيرًا ان العضل يؤدي إلى ارتفاع نسبة العنوسة، وكشف تقرير لوزارة التخطيط صدر في يوليو 2005 عن ارتفاع نسبة العنوسة إلى نحو 36%، وبين التقرير أن عدد الفتيات اللاتي لم يتزوجن وتجاوزن سن الزواج اجتماعيًّا (30 عامًا) بلغ حوالى مليون و529 ألفًا و418 فتاة.

وتؤكد أن عضل البنات ظاهرة اجتماعية برزت بعد الطفرة. إذ عمد بعض الآباء وأولياء الأمور الى التلكؤ في تزويج بناتهم بغرض الاستيلاء على راتبها إذا كانت عاملة أو بزعم أن المتقدم لخطبتها ليس من مستواهم الاجتماعي. وقد يلجأ احدهم لتحقيق العضل بطلبه مواصفات خاصة في المتقدم قل أن توجد بزعم أنه يبحث لها عن الأفضل ولكنه في الحقيقة يعضلها ويحرمها من حقها في الزواج ويجني عليها.

وتضيف د. نسرين محمد : الجنس غريزة لدى الإنسان ومنعها عن طريق العضل قد يؤدي بالفتاة إلى البحث عن إشباعها بشكل غير شرعي، ولا سيما في ظل انتشار الفضائيات والإنترنت وغيرها من الوسائل التقنية التي جعلت العالم قرية واحدة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الانحراف وتفشي الجرائم الأخلاقية والعنوسة وما يترتب عليها من ظواهر وأمراض اجتماعية نحن في غنى عن ذكرها.

انتفاء مبدأ التكافؤ

وفيما يتعلق بالتداعيات الاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة تقول الأخصائية الاجتماعية ذكرى حسين: إن الزواج عن طريق الحجر فيه جبر وإلزام للفتاة، وبالتالي ينتفي مبدأ التوافق وحسن المعاشرة لان الزواج قائم من الأساس على التحدي والعنف، كما لن يوجد في مثل هذه الزواج تقارب في المستوى الثقافي، وبالتالي سينعدم الحوار..

وكل هذه الأمور ستلقي بظلالها على الأسرة والأبناء الذين قد يصابون بأمراض نفسية، كما تؤدي هذه الزيجات إلى ارتفاع نسبة الاكتئاب لدى المرأة، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها وهى تنتهي غالبًا بالطلاق، ودعت ولي الأمر أن يراقب الله في اختيار الزوج لابنته وأن يعلم انها أمانة فلا يظلمها، وقد حث الإسلام على اختيار الرجل الصالح فقال صلى الله عليه وسلم:

"إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض، وفساد عريض" رواه الترمذي. وناشدت من يقوم بعقد الأنكحة أن يتحرّى من الشهود موافقة المرأة على الزواج. مطالبة الفتاة اللجوء إلى المحاكم لتزويج نفسها أو رفع دعوى "عضل" ضد ولي أمرها، وقالت ان الدولة بدأت مؤخرًا في توفير أرقام تليفونات لمن لها مظلمة، فعلى البنات ألا يخجلن من المطالبة بحقوقهن.

رفع دعوى قضائية

وأكد د . محمد النجيمي استاذ فقه بجامعة نايف للدراسات الامنية بأن ما يفعله بعض الآباء من تحجير ابنته لابن عمها دون غيره مخالف لهدي النبي صلى الله عليه وسلم في تزويج المرأة بالرجل الصالح إذا تقدم لها سواء من الأقارب أو الأباعد كما يعد ظلمًا عظيمًا واستشهد بقول تعالى: (ولا تعضلوهن... الآية). ودعا الفتيات المتعرضات للعضل أيًّا كان نوعه لسرعة الاتجاه الى الحاكم الاداري او القضاة بإقامة دعوى ضد الأب لرفع الضرر عنهن داعيًا الى ردع هؤلاء الآباء بطرق شرعية مناسبة مثل الجلد والسجن حتى لا يتكرر ذلك منهم. وقال الزواج من سنن المرسلين، وسكن للزوجين،

قال تعالى: {ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة). مضيفًا إن المودة والرحمة ينشدها الزوجان في حياتهما الزوجية لتكون سعيدة، فيربوا أولادهما على طاعة الله تعالي. ومن المعلوم أن الزوج يشعر أن زوجته مهوى فؤاده، وموضع سره، ومُنجبة أولاده، وربة بيته، فيأمنها على عرضه وماله.

وأشار الى أن السنة النبوية جاءت بالأمر باستئذان المرأة قبل الزواج عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الثيّب أحق بنفسها من وليها، والبكر تُستأذن في نفسها، وإذنها صمتها» رواه الجماعة إلاّ البخاري.

وأوضح: إن من المشكلات التي تعاني منها النساء في مجتمعنا العضل والتعليق والتحجير وإجبار الفتاة على الزواج بمن لا تريده، وهي مصطلحات تشير إلى مدى تأثير الموروثات القديمة البعيدة عن روح الدّين الاسلامي وسماحته في سلوكيات بعض أفراد المجتمع، وخصوصا قليلي التعليم وضعاف النفوس. فالعضل يشير إلى حبس البنت من الزواج، والتعليق يعني حبس الزوجة من الطلاق، والتحجير أن يحجر قريبته عن الزواج لامتناعها من الزواج منه، أمّا إجبار البنت للزواج من شخص لا ترغبه فقد يحدث في الغالب عندما تكون البنت صغيرة السن، ولا تعرف الحياة الزوجية فيجبرها والدها على الزواج وهي كارهة لذلك. وساعد في بروز هذه الظواهر في الوقت الحاضر التغيرات والتحولات الاجتماعية التي أفرزت التفكك الاجتماعي في بعض فئات المجتمع.

ومن خلال دراستنا عن المجتمع السعودي تعود ظاهرة عضل البنات عن الزواج إلى أمور عديدة يأتي في مقدمتها الدافع المادي،

وذلك عندما تكون البنت تعمل في وظيفة تحصل منها على مرتب مجزٍ، ويتولى الأب راتب البنت فيحرمها من الزواج خشية أن تمتنع بعد الزواج من دفع راتبها لوالدها، كما قد يضع الاب شروطًا يصعب توفرها فيمن يتقدم لخطبة ابنته فتبقى فترة طويلة دون زواج، ومن الأسباب أيضًا أن تكون البنت راعية لأبيها وقد يكون كبيرًا في السن فيخشى إن تزوجت أن يفقد من يقوم بخدمته فلا يزوجها، وفي بعض الحالات قد تكون البنت من أم طلقها والدها فيحقد على ابنته نكاية بأمها.

رفع القضية

من جهته اقترح الدكتور عبدالرحمن الفالح (محامٍ) العودة الى الاحكام الفقهية والتي حرّمت العضل بشتى أنواعه وطرقه، وبيّن انه في حال التأكد من منع البنت من الزواج من قبل ولي امرها فإنه بامكان الفتاة اللجوء الى الحاكم الاداري او القاضي ليتم البت في القضية وتزويجها، ويرغم والدها على اختيار الكفء لها.
وأضاف: في حال لم تتمكن الفتاة من اقامة قضية يمكنها الاتجاه الى أي محامٍ ليتولى القضية نيابة عنها داعيًا الفتيات الى اتخاذ جميع الطرق مع اوليائهن لحل المشكلة ولكن في حال تمسك الاب برأيه فإن على الفتاة سرعة انقاذ نفسها واللجوء الى الشرع.

هيئة كبار العلماء:العضل لا يجوز شرعاً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 11 مايو 2009 الموافق 1430/5/16
http://al-madina.com/node/136330

جريدة المدينة
أقر مجلس هيئة كبار العلماء أن التحجير والعضل وإجبار المرأة على الزواج ممّن لا توافق عليه لا يجوز شرعًا.
والمعروف أن جزءًا كبيرًا من هذه القضايا يكون بسبب أغراض منفعية كاستغلال أموالهن أو توقع حصولهن على ممتلكات في المستقبل، إلى جانب أسباب أخرى مرتبطة بالعادات والتقاليد المحلية.

الرياض
www.Alriyadh.com

مناقشة رئيس ديوان المراقبة العامة الأحد المقبل..

"الشورى" يحمل الشؤون الاجتماعية كامل مصاريف المعوقين

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 16 جمادي الأولى 1430هـ - 11 مايو 2009م - العدد 14931
http://www.alriyadh.com/2009/05/11/article428352.html

الرياض - عبد السلام البلوي:

أقر مجلس الشورى أمس الأحد تحمل وزارة الشؤون الاجتماعية كامل مصاريف رعاية المعوقين وتأهيلهم بما في ذلك الرعاية المنزلية وفق الضوابط التي تحددها الوزارة لمواجهة متطلبات الأجهزة التعويضية والتمريضية التي تعجز عن توفيرها أسر المعوقين. ووافق المجلس على جميع توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب على تقرير الوزارة الأخير بما في ذلك التوسع في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تعالج قضايا المجتمع مثل قضايا المرأة وحمايتها من العنف وما يترتب على الطلاق من آثار مدمرة على الأبناء والأسرة والطفل ودعم ميزانية الوزارة لتحقيق ذلك مع ترتيب هذه القضايا حسب أولوياتها ومن ثم تقديم برنامج عمل للمساهمة في حلها بما يكفل الأهداف المرجوة منها وأيضاً وافق على توصية لدعم ميزانية الوزارة مالياً وبالكوادر البشرية المتخصصة للصرف على الأيتام وبرامج الرعاية الاجتماعية والرعاية البديلة ودعم الأسر المنتجة، إضافة إلى التأكيد على قرار سابق لمجلس الشورى للنظر في صرف بدل مواجهة للباحثين في مكاتب الضمان الاجتماعي الذين تقتضي طبيعة عملهم إجراء البحث الميداني ومقابلة المستحقين، كما أكد المجلس على انشاء المجلس الأعلى للمعوقين. من ناحية أخرى أعلن رئيس مجلس الشورى الدكتور آل الشيخ أمس حضور رئيس ديوان المراقبة العامة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه تحت قبة الشورى الأحد المقبل لمناقشته حول أداء الديوان وما جاء في تقريره السنوي الأخير من معوقات ومقترحات وملاحظات على عدد من الأجهزة الحكومية. ويتطلع رئيس ديوان المراقبة العامة إلى مساندة المجلس له لمعالجة معوقات الديوان التي ذكرها تقريره السنوي الأخير والذي أوضح أنه لازال ينتظر نظامه الجديد الذي رفعه للمقام السامي كما يتطلع إلى الموافقة على مشروعه ليطور هيكله التنظيمي بما يؤدي إلى دعم وتقوية الدور الرقابي للديوان في تحقيق الانضباط المالي والإداري والمحافظة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه. ومما يؤمله رئيس الديوان في المجلس تبني القرارات التي من شأنها إزالة العقبات التي تواجه أداء الديوان لعمله مثل عدم تعاون بعض الجهات المشمولة برقابته في تقديم المستندات والبيانات والمعلومات التي تتطلبها أعمال المراجعة وتأخرها في التجاوب مع ما يبديه الديوان من ملاحظات، والأخذ في مقترحه المتعلق بتفعيل التوجيه السامي لجميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والقاضي بأن على جميع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان الالتزام بالرد على ملحوظاته وإيضاح الإجراءات التي اتخذتها لتحصيل المبالغ التي أبدى الديوان ملحوظاته بشأنها خلال شهر من تاريخ إبلاغه. وكان الفحص الذي أجراه الديوان للحسابات الختامية والميزانيات العمومية للأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وكذلك الميزانيات العمومية للشركات التي تساهم الدولة في رؤوس أموالها بنسبة معينة، حسب تقرير الديوان - الذي انفردت بنشره الرياض في وقت سابق - قد كشف عن عدد من الملاحظات كان من أبرزها استمرار تضخم أرصدة العُهد واستمرار زيادة الأرصدة المدينة في عدد كبير من الشركات المشمولة برقابة الديوان، وأيضاً استمرار تضخم المخزون في كثير من الشركات الأمر الذي يؤدي إلى تجميد أموال طائلة وهو ما يؤثر سلباً على حقوق المساهمين والقيمة السوقية لأسهمهم وقدرة هذه الشركات على توزيع أرباح مجزية لحملة أسهمها. ويرى ديوان المراقبة العامة في تقويمه لما تكشف له من ملاحظات ومخالفات خلال المراجعة المالية وتقويم الأداء للجهات المشمولة بالرقابة أن من أهم أسباب القصور عدم محاسبة المخالفين والمقصرين ومساءلتهم وفق الأنظمة ووجود ثغرات في بعض الأنظمة والتعليمات تسهل استغلالها في ارتكاب المخالفات إضافة إلى انعدام أو ضعف الرقابة الداخلية وعدم تفعيل دور إدارات المتابعة. إلى ذلك استهل المجلس أمس مناقشة المشروع المقترح للنظام الوطني للحماية من الإشعاعات المؤينة وأمان المصادر المشعة وأقر قبل ذلك ملاءمة دراسة مشروع توطين وظائف عقود التشغيل والصيانة في المرافق الحكومية.

بحضور نائب وزير التربية والمديرة الاقليمية لليونيسيف بالشرق الأوسط

إطلاق مشروع قاعدة بيانات الطفولة في المملكة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 16 جمادي الأولى 1430هـ - 11 مايو 2009م - العدد 14931
http://www.alriyadh.com/2009/05/11/article428506.html

فيصل بن معمر الرياض- محمد السهلي:

يعقد نائب وزير التربية والتعليم الأستاذ فيصل المعمر وسيجرد كاج المديرة الاقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد ظهر اليوم مؤتمراً صحافياً لإعلان إطلاق مشروع قاعدة بيانات الطفولة في المملكة والذي يأتي ضمن برنامج العمل المشترك بين اللجنة الوطنية للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفوله (يونيسيف).

ويهدف المشروع إلى جمع كل ما هو متوفر من بيانات الطفولة بالمملكة من مصادرها الأساسية الإحصاء والصحة والتعليم ومن ثم دمجها في قاعدة بيانات واحدة باستخدام برنامج المعلومات المعتمد وبرنامج رصد ومتابعة المؤشرات العالمية والوطنية وستوضع قاعدة البيانات في متناول صانعي القرار والمهتمين بقضايا الطفولة لوضع السياسات المناسبة لحماية ورفاهية الطفل من خلال اعتمادها على أسس علمية.

كما ستتحدث كاج عن زيارتها للمملكة ولقاءاتها مع كبار المسؤولين وشركاء اليونيسيف.

ويعقد المؤتمر الصحافي في القاعة الكبرى بمكتب سمو وزير التربية والتعليم.

النائب الثاني يوجه بدراسة أوضاع نازحي الخرخير..و"الشؤون الاجتماعية" تتفقد أوضاعهم

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/16هـ) 11/ مايو/2009 العدد : 2885
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090511/Con20090511276808.htm

عبدالرحمن الشمراني ـ الخرخير (هاتفيا)

وجه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، بدراسة أوضاع النازحين على الشريط الحدودي الجنوبي للمملكة، والذين يحملون الجنسية السعودية. وباشر فريق من وزارة الشؤون الاجتماعية أعماله، أمس في محافظة الخرخير؛ للوقوف ميدانيا على أوضاع نحو 1500 مواطن يسكنون في مواقع متفرقة في المحافظة في مساحة 36 كيلومترا مربعا، يفتقدون لخدمات الصحة والكهرباء والتعليم والسكن.

وأكد لـ«عكاظ» رئيس فريق العمل فالح المزيد، أن وضع الأسر في غاية الصعوبة، وتحتاج إلى معالجة عاجلة، لأن الخيام التي تسكنها قليلة جدا مقارنة بعدد السكان حيث لا يتجاوز عددها 500 خيمة، مما اضطر البعض منهم لافتراش الأرض.

وبين أن هناك إجراءات عاجلة ستتخذ لتحسين أوضاع النازحين، منها: صرف مبلغ 30 ألف ريال لكل أسرة، تخصيص معاش شهري لمن تجاوزت أعمارهم 60 عاما، ممن يعانون ظروفا صحية، استبدال الخيام ببيوت جاهزة، تأمين مستشفى متنقل، مولدات كهربائية، وتوفيرخزانات للمياه.

وأشار إلى أن الفريق سيرفع في نهاية الدراسة التي تستغرق نحو ثمانية أيام، تقريرا متكاملا عن أوضاع النازحين يتضمن توصيات لمعالجة جذرية لهؤلاء النازحين، ومن تلك التوصيات بناء وحدات سكنية دائمة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية أو أي جهات أخرى، مشيرا إلى أن الفريق واجه جملة من المصاعب خلال الجولة تمثلت في الرمال المتحركة التي أعاقت حركة السيارات، درجة الحرارة العالية، تناثر الخيام في مواقع متباعدة، وغياب أولياء أمور الأسر المستهدفة.

الجدير ذكره، أن الفريق يضم مدير عام المستفيدين في وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشئون الاجتماعية فالح بن عبد الله المزيد رئيسا، وعضوية مدير مكتب الضمان الاجتماعي في محافظة شرورة حسن بن علي خليفة، ومجموعة من الباحثين الاجتماعيين من مكاتب نجران، حبونا، والأحساء؛ للوقوف على احتياجات الأسر وتفقد أحوالها.

"الموارد البشرية": 1.9 مليار لدعم 60 ألف وظيفة

تدني فرص تدريب وتوظيف النساء إلى 13٪

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/16هـ) 11/ مايو/2009 العدد : 2885
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090511/Con20090511276597.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

كشف تقرير لصندوق تنمية الموارد البشرية أن عدد الفرص الوظيفية للمؤهلين لهذا العام بلغ 25.887 ألف فرصة وأن عدد الفرصة التدريبية المدعومة للمهن الفنية بلغ 9.079 ألف فرصة أي ما نسبته 35 في المائة، يلي ذلك المهن الهندسية والتي بلغت 6.078 ألف فرصة للتدريب أي ما نسبته 23 في المائة، بينما كان أقل الفرص التدريبية المدعومة هي المهن الصناعية ومهن الخدمات التي بلغت 6 في المائة.

وأوضح التقرير أن عدد الفرص التدريبية والوظيفية التي اتفق الصندوق مع القطاع الخص على دعمها لبرنامج التدريب والتوظيف للمؤهلين وغير المؤهلين 59.010 ألف فرصة خلال هذا العام.

وأشار إلى أن القطاع التجاري استحوذ على أكبر عدد من الفرص المدعومة، حيث بلغ عددها 16.692 ألف فرصة أي بنسبة 29 في المائة يليه قطاع التعليم الأهلي حيث بلغ عددها 9.315 ألف فرصة تدريب وتوظيف بنسبة 16 في المائة.

وذكر التقرير أن منطقة الرياض كان لها النصيب الأكبر من الفرص الوظيفية والتدريبية حيث بلغت 24.003 ألف فرصة أي ما نسبته 40 في المائة من كل الفرص المشمولة بالدعم من الصندوق، فيما بلغ عدد الفرص التدريبية والوظيفية في منطقة مكة المكرمة 15.412 ألفا أي بنسبة 24 في المائة يليها منطقة المدينة المنورة ومنطقة القصيم بنسبة 3 في المائة.

وفي ما يخص برنامج دعم التدريب والتوظيف لغير المؤهلين دعم الصندوق 30.996 ألف فرصة تدريب على مهارات الوظائف المستهدفة لدى المنشآت المستفيدة، حيث بلغ عدد الفرص التدريبية المدعومة لمهن البيع 8.353 ألف فرصة أي بنسبة 25 في المائة يأتي بعد ذلك مهن الخدمات حيث بلغت 7.352 ألف فرصة بنسبة 24 في المائة ثم يليها المهن الهندسية والتي بلغ عددها 4.606 ألف فرصة أي بنسبة 15 في المائة. وكشف التقرير عن أن فرص الذكور في الحصول على الوظائف التدريبية أكبر منها لدى الإناث حيث بلغت عددها لدى الذكور 51.455 ألف فرصة تدريب وتوظيف أي ما نسبته 87 في المائة، بينما بلغ عدد الفرصة أمام الإناث بلغت 7.555 ألف فرصة تدريب وتوظيف أي ما نسبته 13 في المائة.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج التدريب والتوظيف للمؤهلين وغير المؤهلين بناء على الاتفاقيات الموقعة مع المنشآت المستفيدة خلال هذا العام بلغ 1.942.644.000 ريال تنفق على مشروعات تنمية الموارد البشرية خلال مدة التدريب والتوظيف التي تتراوح بين سنة وثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، خصص منها 1.017.536.000 ريال لدعم برنامج التدريب والتوظيف للمؤهلين، وتم تخصيص 925.108.000 ريال لدعم برامج التدريب والتوظيف لغير المؤهلين.

الدكتور العثيمين: الوزارة لن تهضم حقوق موظفيها وتدرس كل الحلول

الشؤون الاجتماعية توظف 500 يتيمة في المستشفيات

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/16هـ) 11/ مايو/2009 العدد : 2885
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090511/Con20090511276580.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

وقع وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين مساء أمس الأول في جدة، مسودة اتفاقية مع مستشفى الدكتور عبد الرحمن بخش، في إطار سلسلة اتفاقيات مع عدد من المستشفيات الأهلية في المملكة، تقضي بتوظيف الفتيات اليتيمات من ذوات الظروف الخاصة في هذه المستشفيات في وظائف مناسبة، على أن يتحمل الصندوق الخيري الوطني «صندوق الفقر سابقا» تكاليف التدريب والتأهيل، وذلك بحضور مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي، ومدير عام إدارة الأيتام بالوزارة عادل فرحات، والمستشار الاجتماعي إحسان طيب، والدكتور علي بادغيش، والمديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي في منطقة مكة المكرمة نورة بنت عبد العزيز آل الشيخ، إضافة لمدير عام المستشفى الدكتور عبد الرحمن طه بخش.

وعقب التوقيع، قال لـ «عكاظ» الدكتور علي الحناكي مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة: «إن الوزارة تتجه لتوظيف الفتيات اليتيمات، البالغ عددهن 500 فتاة يتيمة على مستوى المملكة في عدد من المستشفيات الخاصة، في أعمال إدارية وأعمال سكرتارية تتناسب مع مؤهلاتهن. وأضاف : إن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أهاب بالقطاع الخاص المساهمة في مثل هذه المبادرات الإنسانية، التي تحقق رغبات اليتيمات، وتكون سببا في إيجاد مصدر دخل ثابت لهن، مؤكدا اهتمام الوزارة بشأن الأيتام واليتيمات على وجه الخصوص، لاسيما أن الشاب منهم يستطيع الاعتماد على نفسه والاستقلال، فيما تظل الفتاة اليتيمة مسؤولية الوزارة لآخر عمرها. أشار الدكتور الحناكي إلى أن الوزارة ابتعثت عددا منهن لإكمال دراستهن في الخارج؛ لنيل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتتابع الوزارة أحوالهن عن كثب وتسعى لتطوير قدراتهن العملية ودمجهن في المجتمع.

من جهة أخرى، استفسر وزير الشؤون الاجتماعية من مدير فرع منطقة مكة المكرمة، عن حجم مشكلة الموظفين المستحقين للبدلات وعزوفهم عن العمل الإداري، ووجه بدراسة الحلول المقترحة، مؤكدا أن الوزارة لن تهضم حق أحد من الموظفين، مطالبا باتباعهم للأنظمة المعمول بها، كما وعد بإيجاد حلول للمشكلة، وطالب ببحث إمكانية ممارسة الموظفين للأعمال الإدارية من مقر عملهم في دور الإيواء، إلا أن هذا المقترح يصعب تنفيذه على أرض الواقع، ووعدت الشؤون الاجتماعية برفع مرئياتها للوزارة، مع الرفع باقتراح منح الموظفين الإداريين بدلات، ومساواتهم بالآخرين؛ كونهم يمارسون أعمالا ميدانية، ويدرسون الحالات، وينتقلون للحالات، ويتعرض بعضهم لمخاطر لاسيما في قضايا العنف الأسرى، وتنحصر مطالبهم في منحهم البدلات أو الرجوع إلى فروع دور الإيواء.

الجهات المختصة تبحث طريقة تهريبها

السفارة السعودية تعد بحل قضية ماجدة المختطفة في البحرين

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/16هـ) 11/ مايو/2009 العدد : 2885
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090511/Con20090511276585.htm

خالد البلاهدي ـ الخبر

وعدت السفارة السعودية في مملكة البحرين المواطن يوسف الخليفة، والد الطفلة السعودية ماجدة «أربعة أعوام»، والتي تم تهريبها إلى البحرين من قبل والدتها المطلقة دون أية إثباتات رسمية قبل نحو عام، بحل قضية ابنته المختطفة خلال الأيام المقبلة، مبدية اهتمامها بإعادة الطفلة المواطنة لوالدها بالطرق والأنظمة المعمول بها في البلدين.

أوضح ذلك المواطن الخليفة والد الطفلة السعودية «ماجدة»، والتي قامت والدتها بتهريبها لمملكة البحرين قبل نحو عام، أن بعد غد الأربعاء سيتحدد الوضع النهائي لقضية ابنته حسب ما أكد له السفير السعودي في مملكة البحرين عبد المحسن المارك، وذلك خلال اللقاء الذي جمعه مع السفير في المنامة.

وذكر الخليفة أن السفارة تتابع قضية طفلته، ووعدت بحلها خلال عشرة أيام.

وقال: «التقيت السفير السعودي الأحد الماضي في مملكة البحرين، الذي طلب مقابلتي بصفة شخصية في مقر السفارة في المنامة، واستمع مني لظروف القضية والأسباب التي أدت إلى التأخر في حلها».

وبين أن السفير أكد له بأنه لايرضى أن تحفظ المعاملة بهذه الطريقة، وأنه لابد أن يلقى المخطئ جزاءه، فالتهريب غير قانوني ولاتجيزه القوانين المعمول بها في البلدين. من جهته، أكد سعد القحطاني نائب مسؤول الرعايا في السفارة السعودية في البحرين أن السفارة استدعت المواطن يوسف الخليفة، وطلبت منه عمل توكيل للمحامية الجديدة للسفارة، وذلك للترافع في القضية للجهات الرسمية في مملكة البحرين خلفا للمحامي السابق، وقد بدأت فعليا في الترافع وننتظر خلال الأيام القليلة المقبلة الحكم النهائي.

مشيرا إلى أن قضية التهريب عبر جسر الملك فهد سيتم بحثها عن طريق الجهات المختصة في البلدين، ولكن نحن في السفارة يهمنا بالدرجة الأولى إعادة الطفلة السعودية لوالدها بالطرق والأنظمة المعمول بها في البلدين.

الجهات الأمنية تضع اللمسات النهائية عليه

مشروع لخفض معدلات الجرائم في أحياء الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/16هـ) 11/ مايو/2009 العدد : 2885
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090511/Con20090511276768.htm

محمد عضيب ـ الدمام

تضع الجهات الأمنية في المنطقة الشرقية حاليا اللمسات النهائية لمشروع يهدف لخفض معدلات الجرائم، تمهيدا لتطبيقه في محافظات المنطقة بمسمى مدينة بلا جريمة.

واستمع مدير شرطة المنطقة اللواء سعد الثبيتي، خلال زيارة تفقدية لقيادة الدوريات الأمنية في الدمام أمس، إلى شرح عن نتائج التطبيق التجريبي لهذا المشروع في بعض أحياء مدينة الظهران. وأشار مدير الدوريات الأمنية العقيد د. عبدالعزيز الحوشان إلى أن مشروع مدينة بلا جريمة، يرصد الأماكن والإحياء التي تكثر فيه الجرائم، ويهدف لتسخير الإمكانيات اللازمة لمنع انتشار الجريمة والتقليل منها. وأوضح أن المقدم محمد بن نايف الحربي (من الدوريات الأمنية في القطيف) يضع اللمسات النهائية للمشروع، للبدء في تطبيقه الفعلي في باقي محافظات وأحياء المنطقة بعد أخذ الموافقة النهائية عليه من قبل مديرية شرطة. وكرم اللواء الثبيتي مدير شرطة المنطقة الشرقية أثناء زيارته للدوريات الأمنية، 70 رجل أمن متميزا من منسوبيها في مختلف محافظات المنطقة. واطلع على أداء الأقسام ومستوى الانتاجية لدى الأفراد.

"الشورى" يوصي بـ"معالجة" قضايا المرأة والعنف... ويقر"بدلاً" للباحثين

المصدر: جريدة الحياة - 09/05/11// الموافق 1430/5/16
http://ksa.daralhayat.com/official_news/05-2009/Article-20090511-2c633dd1-c0a8-10ed-00fa-e78f4607146b/story.html

الرياض - رياض المسلم

أوصى مجلس الشورى بدعم وزارة الشؤون الاجتماعية، للتوسع في تنفيذ البرامج والمشاريع التي تعالج قضايا المجتمع، مثل قضايا المرأة وحمايتها من العنف، والطلاق وما يترتب عليه من آثار مدمرة على الأبناء والأسرة، والطفل وقضاياه، وترتيب هذه القضايا بحسب أولوياتها وتوعية المجتمع بمثل هذه المشكلات، لتقديم برامج عمل للإسهام في حلها، ودعم موازنة الوزارة مالياً وبالكوادر البشرية المتخصصة، للصرف على برامج دعم الأسر المنتجة والحماية الاجتماعية والرعاية البديلة للأيتام، وتتحمل الوزارة مصاريف رعاية المعوق وتأهيله كاملة، بما في ذلك الرعاية المنزلية وفق ضوابط تحددها الوزارة.كما أقر المجلس خلال جلسته العادية الـ 21 التي عُقدت في الرياض أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، ملاءمة مناقشة المشروع المقترح لتوطين وظائف عقود التشغيل والصيانة في المرافق الحكومية.وأوصى المجلس بصرف بدل مواجهة للباحثين في مكاتب الضمان الاجتماعي الذين تقتضي طبيعة عملهم إجراء البحث الميداني ومقابلة المستحقين،

انطلاق "بساط الريح" لدعم أنشطة "مؤسسة الرعاية المنزلية"

عادلة بنت عبدالله تدعو الشركات الطبية إلى التعاون لخدمة "الأسر المحتاجة"

المصدر: جريدة الحياة - 09/05/11// الموافق 1430/5/16
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/05-2009/Article-20090510-2c24d699-c0a8-10ed-00fa-e78f12a9888c/story.html

الرياض - سحر البندر

دعت رئيسة المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية في المنطقة الغربية الأميرة عادلة بنت عبدالله، شركات المستلزمات الطبية والأدوية إلى التعاون مع المؤسسة لخدمة الأسر المحتاجة، مشيرة إلى أن وزارة الصحة جعلت الرعاية الصحية المنزلية أساساً في المراكز الصحية.

وأوضحت خلال مؤتمر صحافي للإعلان عن إطلاق فعاليات «مهرجان بساط الريح - العاصمة 2» في فندق فورسيزون في الرياض مساء أول من أمس، أن 60 في المئة من ريع المهرجان يعود إلى البرامج والأنشطة الخيرية التي تتبناها المؤسسة لخدمة المرضى المحتاجين وأسرهم بالأجهزة الطبية والأدوية والخدمات المساندة كالمواد الغذائية، وتقديم توعية أسبوعية بالتنسيق مع المراكز الطبية.وأضافت أن المؤسسة تعمل على إجراء بحث اجتماعي لأوضاع الأسر التي تبلغها عنها المستشفيات، وتضمها إلى المستفيدين من خدماتها.وأكدت رئيس تنمية موارد المؤسسة في المنطقة الغربية عبير قباني أن الهدف من المهرجان المحافظة على دور المؤسسة الاجتماعي وبصمتها المميزة في أعمال الخير، مشيرة إلى أن 111 جهة من داخل السعودية وخارجها يشاركن في المعرض لدعم المرأة السعودية اجتماعياً وتجارياً، ولا سيما اللواتي يعملن من داخل منازلهن.

وشددت على أهمية التعاون بين الجهات والمؤسسات العامة والخاصة لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مشيرة إلى أن ريع المهرجان يعود إلى خدمة المرضى المحتاجين على المدى الطويل مثل توسيع الطاقة الاستيعابية لأسرّة المستشفيات وتهيئة مساكن المرضى بجميع الحاجات الطبية، ولا سيما لمن يعانون من أمراض مزمنة مثل مرضى الكلى.

ولفتت إلى أن المؤسسة تدرس أوضاع من يتقدم إليها خلال 48 ساعة فقط، وتأخذ القرار بمدى حاجته إلى المساعدة.

من جهتها، ذكرت عضو مجلس إدارة المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية الدكتورة هند الخثيلة أن المؤسسة ترعى الكثير من الأسر السعودية والمقيمة، منوهة إلى أهمية توفير المستلزمات الطبية للأسر المحتاجة.

وأضافت أن ارتفاع المعيشة يجعل أقل أسرة تحتاج في الشهر إلى 1500 ريال شهرياً، ويوجد من بعض تلك العائلات من يعاني من أمراض مزمنة ويتطلب توفير مستلزمات طبية.

وأوضحت عضو مجلس إدارة المؤسسة رئيس العلاقات العامة في المنطقة الغربية جواهر ناضر أن المؤسسة تعاونت مع وزارة الصحة ضمن البرنامج العالمي لمحاربة الدرن، لتقديم الغذاء المدعم بالفيتامينات لمكافحة مرض الدرن وزيادة مناعة الجسم بمعدل 100 مريض شهرياً، إضافة إلى تقديم الغذاء لمرضى الايدز.

وتطرقت إلى المؤتمر الطبي الذي عُقد أخيراً بحضور وزير الصحة السابق الدكتور حمد المانع وجميع العيادات الصحية من مستشفى الحرس الوطني والقوات المسلحة والجامعات الذي نتج منه 11 توصية منها تكوين لجنة وطنية للرعاية الصحية المنزلية.

الابتسامة تعود إلى أحمد ووائل وسيد

< أحمد ووائل وسيد نماذج لأطفال جارت عليهم الدنيا فأصيبوا بأمراض عجز ذووهم عن إيجاد العلاج لها، وهنا جاء دور المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية المنزلية، التي قدمت لهم المساعدة اللازمة ليستمروا في حياتهم مثل أقرانهم الطبيعيين.

بدأت معاناة سيد مظهر (13 عاماً) عندما تعرّض إلى حادثة مرورية أدت إلى كسر في يده اليمنى مع قطع للشريان، أدخل على أثره إلى العناية المركزة، وتقرر إجراء جراحة لبتر يده اليمنى، وبعد أن استعاد الطفل وعيه أصيب بصدمة نفسية وانطوى على ذاته وانعزل عن محيطه الاجتماعي.

وحاول شقيقه الأكبر الذي يتولى رعايته مساعدته لأن والديه متوفيان. وقال لـ«الحياة»: «استجابت المؤسسة الخيرية الوطنية للرعاية الصحية لندائنا فور إرسال خطاب نشرح فيه حال شقيقي الحرجة».

وظهرت النتائج الإيجابية على سيد مظهر بعد فترة قصيرة من الجراحة التي أجريت له في مستشفى الملك فهد الذي نقل إليه بتوجيه من المؤسسة، وبعد تركيب طرف اصطناعي لليد اليمنى بدأ سيد مظهر شيئاً فشيئاً يستعيد ثقته بنفسه وتحسنت حاله النفسية كثيراً، وعاد ليندمج مع أقرانه على حد قول شقيقه.

أما الطفلان أحمد (9 أعوام) ووائل (8 أعوام) فكانا يعانيان من خلل وظيفي أدى إلى قصور في وظائف الدماغ حدت من قدراتهما على القيام بالوظائف العضلية والفسيولوجية الطبيعية. وتنقلا بين مستشفيات عدة، فأكد الأطباء أن حالتها الحرجة تستلزم وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً وأموالاً. وأرسلت والدتهما رسالة للمؤسسة تشرح فيها حالهما، فسارع قسم الخدمة الطبية الاجتماعية إلى الوقوف على حال الطفلين، وأجريت دراسة لوضعهما، ثم وفرت المؤسسة لهما الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية كافة، وسعت لإيجاد دخل ثابت لرب الأسرة بمساعدة أهل الخير، لتعيش الأسرة حياة كريمة تمكنها من رعاية أبنائها ضمن ظروف صحية سليمة.

وذكر مصدر في المؤسسة أن بوادر التحسن بدأت تظهر على الطفلين بعد متابعتهما طبياً واجتماعياً، وهما في طريق العودة إلى ممارسة حياتهما الطبيعية.

200 خريج "يتجمعون" أمام مبنى "التربية" لتوظيفهم

المصدر: جريدة الحياة - 09/05/11// الموافق 1430/5/16
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/05-2009/Article-20090510-2c2399a4-c0a8-10ed-00fa-e78f43d45f98/story.html

الرياض - سعد الغشام

تجمع صباح أمس نحو 200 من خريجي كليات المعلمين من مناطق المملكة أمام مبنى وزارة التربية والتعليم، تزامناً مع الإعلان عن ترشيح 1200 خريج من زملائهم على الوظائف التعليمية التي أعلنت عنها وزارة الخدمة المدنية أمس.

وقال محمد المطيرى أحد الخريجين لـ «الحياة»، إنه تخرج من كلية المعلمين في الرياض، إذ إن المسؤولين في الوزارة وعدوهم بتعيينهم، لكن حتى الآن لم يوفوا بوعودهم، مشيراً إلى أنه اتفق مع زملائه في المناطق على الحضور صباح أمس لمقابلة الوزير، لإنهاء معاناتهم وإيجاد حلول لطلبهم التعيين.

وذكر خريج آخر أنهم يطالبون بالتعيين، كونهم عاطلين عن العمل منذ 4 سنوات، مستغرباً اتخاذ «التربية» قرار تعيين خريجين من زملائهم دون غيرهم.

يذكر أن وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله أنهى التجمع الذي نفذه ٢٥٠ خريجاً من كليات المعلمين أمام مبنى الوزارة في ربيع الأول الماضي، وأعلن حينها عن توافر ١٧٠٠ وظيفة للخريجين، وسيعلن عن وظائف أخرى جديدة لاحقاً خلال الفترة المقبلة.

من جهة أخرى، بناءً على موافقة نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات نورة بنت عبدالله الفايز سيقام غداً اللقاء الثالث للتدريب التربوي لمديرات إدارات التدريب.

وسيناقش خلال اللقاء الذي يستمر يومين قضايا التدريب والإيفاد والابتعاث وموازنة التدريب، بناء على الأسئلة التي وردت من المناطق والمحافظات.

النائب الثاني: أتابع شخصيا توظيف المرأة والرجل

وفاة الأب أو الأم لاتسقط حق الورثة في المعاش

للمتضررات في النفقة من أزواجهن اللجوء لـ

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/17هـ) 12/ مايو/2009 العدد : 2886
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090512/Con20090512277054.htm

سهام الزنيدي ـ الرياض

أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، أن على الرجل والمرأة القبول بالوظيفة حتى ولو كانت براتب قليل، لأنه أفضل من البقاء من دون عمل، إذ أن ذلك خدمة للوطن وإشغال وقت الفراغ بما يفيد». وقال خلال لقائه بمنسوبي جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات، وأعضاء هيئة التدريس والطالبات في فندق الأنتركونتيننتال أمس، إن «المرأة هي المعنية في تنشئة الأجيال، والقادرة أن توجد الرجال الصالحين، إذ أنها أعظم موقع، فهي الأم والأخت والزوجة والابنة والقريبة، وإننا نحبها ونقدرها ونحافظ على كرامتها حتى لو فديناها بدمائنا، على أن تعيش كريمة محترمة محافظة على كرامتها ومكانتها».

وأضاف النائب الثاني،«إنني سعيد بهذا اللقاء لأتحدث لكم بالقليل وأسمع منكم الكثير، وكلي استعداد للإجابة عن أي سؤال منكن، وإننا جميعا في هذا الوطن بقيادة خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد، وحكومة المملكة وشعبها نعتز بكم كبنات اليوم وأمهات الغد».

وأوضح «أن هذه البلاد الوحيدة التي لم تطأها أقدام المستعمرين، واعتمدت على الله ثم على ذاتها وأبنائها وبناتها، ولم يوجد أي شخص أو جماعات في أي دولة في العالم لهم فضل على هذه البلاد، فوحدة هذه الأمة قاموا بها أبناء الوطن بقيادة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن، ووحد أرض الوطن تحت راية واحدة صادقة، إذ أصبح كل منا يشعر أن أي بقعة من أرض الوطن هي بلادنا من شرقها إلى غربها فكلنا متحدون بقلوبنا وبأهدافنا».

وقال: «ثقتنا بالله ثم بكن كبيرة بأن نجد المرأة السعودية تحتل مكانة كبيرة وبكل كرامة واعتزاز بشخصيتها وعملها الدؤوب في بناء الأسرة وتعليم الأجيال»، مؤكدا عدم وجود رسالة أعظم من هذه.

وفتح الأمير نايف بعد ذلك المجال لطرح الأسئلة لطالبات ومنسوبات الجامعة، لتوضح الدكتورة حصة الشمري، أن الموظفة السعودية لا يمكنها أن تستقدم خادمه أو سائقا باسمها ما لم تكن أرملة أو مطلقة، قائلة «نحن موظفات في أمس الحاجة للخادم أو السائق لا سيما إذا كان من الصعب الاستقدام باسم الزوج، فهل من الممكن النظر في هذه القضية لمنح الاستقدام لغير الأرامل والمطلقات»، ليجيب الأمير نايف، أنه من الضروري تقدير احتياجات المرأة، مؤكدا دعمه لها، قائلا: «إنه يجب على وزارة العمل أن تقدر ذلك وتستجيب لهذا الطلب».

وطالبت إحدى الحاضرات بضرورة اتخاذ إجراء حازم ضد بعض الآباء الذين لا ينفقون على أبنائهم بالرغم من مقدرتهم على ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء والإساءة للوطن، ليرد النائب الثاني قائلا: «النفقة حق شرعي على الأب تجاه أبنائه حتى ولو كانت الزوجة مطلقة، كما أن الدولة ملزمة بتطبيق هذا الحق الشرعي، وستقوم الأجهزة المختصة ويدعمها القضاء بتحقيق هذا الأمر».

وأضاف:«إنني أحث وزير الشؤون الاجتماعية بمساهمة من بعض النساء، لإنشاء جمعية تعنى بالمطلقات والعوانس من أجل سد حاجاتهم، خصوصا من هن بين سن 20 و 50 سنة، وتوفير دخل مادي مناسب لها يحفظ كرامتها، وأملي أن يتحقق هذا المشروع بأسرع وقت».

وناشد الأمير نايف كل امرأة يمتنع زوجها من الوفاء بالتزاماته نحو النفقة على أبنائه، بالتقدم بشكل عاجل إلى وزارة الداخلية من أجل إعطائها حقها الشرعي كاملا لها ولأبنائها.

في الوقت الذي أوضحت فيه إحدى الطالبات أن خريجات الجامعة لم يحصلن على فرص وظيفية في الخدمة المدنية، طالبة من الأمير نايف النظر بوضعهن، ليؤكد النائب الثاني أنه كمسؤول يعمل على توفير الوظيفة لكل مواطن، قائلا:«مجلس القوى العاملة سيتابع أعماله من قبلنا شخصيا، فالهدف الاستراتيجي للمملكة سعودة الوظائف، ولابد من تحقيقه سواء للرجل أو المرأة، خصوصا أنه يوجد خريجون حاصلون على شهادة عليا، ولم يحصلوا على وظائف، فأبناؤنا أولى بالعمل لا سيما أن المنافسة شديدة مع وجود الأجانب بأجورهم المنخفضة بينما السعوديون رواتبهم تصل إلى أضعاف ما يأخذه الأجنبي، وهذه بحد ذاتها مشكلة تواجه أرباب العمل.

وأضاف: «لكل مشكلة حل ويجب أن يثبت الرجل والمرأة أنهم قادرون على العمل بمستوى أفضل من المستقدمين الأجانب».

وفي سياق متصل، أوضحت الدكتورة نادية الديجاني أنه عند وفاة الأم الموظفة والأب يصرف للورثة أعلى راتب، متسائلة: لماذا لا يصرف راتب الأم والأب جميعا، خصوصا أنهما من رواتبهم المقتطعة طوال فترة خدمتهم، ليرد الأمير نايف قائلا:«إنني ممن يناقش هذا الأمر ويطالب بأنه عند وفاة الأب أو الأم لا يجب أن يسقط الحق في الراتب التقاعدي ويجب أن يعتبر جزءا من الورث، وأن يحصل عليه الوارث وفق الأصول الشرعية»، مؤكدا أنه بحث مع وزيري الخدمة المدنية والمالية هذا الأمر، موضحا لهم أنني من المؤيدين لذلك، لأنه حق مكتسب، وسأكون من العاملين والمتابعين لهذا الأمر».

وذكرت طالبة في كلية الآداب هبة جبرتي، أن البلاد استطاعت القضاء على الفئة الضالة، مناشدة الأمير نايف بكلمة توجيهية عن دور المرأة للتصدي لظاهرة الإرهاب، ليقول النائب الثاني: «بلادنا واجهت استهدافا شرسا خلال الخمس سنوات الماضية، وحتى الآن ولا زال الاستهداف قائما، ومن المؤسف أنه من بيننا ومن أبناء هذا الوطن من ينجذب إلى هذه الأفعال ويعتبرها أمرا شرعيا».

وأضاف: «القتل والإرهاب وسفك الدماء لا يمكن أن تكون من طبيعة الإنسان، إذ أننا نتألم كثيرا عندما نجد الإرهابيين والموجهين لهم هم من أبناء هذا الوطن، ونطالب الآباء الانتباه على أبنائهم ومتابعة تفكيرهم ومن يصاحبون، إذ أنه من المؤسف أن أبناءنا أصبحوا في الخارج المفجرين، وعرفوا لدى المنظمات باستطاعتهم على أن يدخلوا بحزام ويفجر نفسه بأي مكان ويقتل الأبرياء، وهذه صفة مشينة».

الأميرة عادلة بنت عبدالله ترعى لقاء الخبراء الثاني حول العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17جمادي الأولى 1430هـ - 12 مايو 2009م - العدد 14932
http://www.alriyadh.com/2009/05/12/article428809.html

الرياض - محمد الحيدر:

تنطلق يوم السبت المقبل وتحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز فعاليات لقاء الخبراء الوطني الثاني حول العنف الأسري وذلك بقاعة مكارم بفندق ماريوت الرياض. وينظم هذا اللقاء للعام الثاني على التوالي برنامج الأمان الأسري الوطني والشئون الصحية للحرس الوطني ويستضيف هذا العام معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى كمتحدث رئيسي في اللقاء وذلك عن الدور المستقبلي لوزارة العدل في التصدي للعنف الأسري. كما يشارك به نخبة من الخبراء والمختصين في مجال الوقاية والتصدي للعنف الأسري من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية في المملكة. ويهدف هذا اللقاء إلى متابعة ما تحقق من منجزات في مختلف المؤسسات المعنية بالعنف الأسري في المملكة في ضوء ما صدر من توصيات في لقاء الخبراء الأول الذي عقد العام الماضي، كما يهدف من خلال لقاء المائدة المستديرة لبحث العقبات الرئيسية التي تعترض جهود التصدي للعنف الأسري في المملكة وإيجاد أفضل الحلول لمعالجتها، ومشاركة المسئولين من كافة القطاعات المعنية في إعداد رؤية مستقبلية للتصدي للعنف الأسري في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى تبادل الخبرات بين المتخصصين حول فعالية وسائل الوقاية والتدخل وإعادة التأهيل في حالات العنف الأسري.

تدشين المرحلة التأسيسية لقاعدة بيانات الطفولة في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17جمادي الأولى 1430هـ - 12 مايو 2009م - العدد 14932
http://www.alriyadh.com/2009/05/12/article428748.html

ابن معمر والمديرة الإقليمية لليونيسيف خلال التدشين

الرياض- منصور الحسين: تصوير- فهد العامري

دشن نائب وزير التربية والتعليم الاستاذ فيصل بن عبدالرحمن بن معمر مشروع قاعدة بيانات الطفولة في المملكة ظهر امس بحضور المديرة الاقليمية لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (يونيسيف) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا سيجريد كاج ووكيل وزارة التربية للتعليم الدكتور محمد الرويشد ووكيل الوزارة للشؤون المدرسية الدكتور عبدالله المقبل.

وبدأ الحفل بكلمة الأمين العام المساعد للجنة الوطنية للطفولة الاستاذ محمد بن عبدالعزيز القديري قدم فيها تعريفا مبسطا بالقاعدة.

واوضح ان المشروع تقوم بتنفيذه اللجنة الوطنية للطفولة بالاشتراك مع منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ويهدف الى جمع كل ماهو متوفر من بيانات الطفولة بالمملكة من مصادرها الاساسية ومن ثم دمجها في قاعدة بيانات واحدة باستخدام برنامج المعلومات المعتمد وبرنامج رصد ومتابعة المؤشرات العالمية والوطنية. وستوضع قاعدة البيانات في متناول صانعي القرار والمهتمين بقضايا الطفولة لوضع السياسات المناسبة لحماية ورفاهية الطفل من خلال اعتمادها على أسس علمية.

ثم القى ممثل منظمة الامم المتحدة للطفولة لدول الخليج بالرياض الدكتور ايمن ابو لبن كلمة تحدث فيها عن اهمية هذه القاعدة التي تساند صانع القرار في التعرف على كل ما يهم الطفولة في المملكة. ثم القت المديرة الاقليمية لليونيسيف كلمة بالمناسبة. عقب ذلك القى نائب وزير التربية والتعليم كلمة اوضح فيها أن هذه القاعدة من المواضيع المهمة والاستراتيجية فمن يملك المعلومة يملك المستقبل والاطفال هم المستقبل ونحن نهتم بهم في هذا العصر لكي يهتموا بنا في المستقبل وكل ما يقدم لهم هو جزء من توجيهات ديننا الحنيف.

واشار الى ان هذا المشروع يعد ثمرة جهود كبيرة وعمل مشترك بين اللجنة الوطنية واليونيسيف وقد اعتمد على اسس علمية وهو من اهم البرامج لبناء قاعدة بيانات للطفولة وسيكون له الاثر الكبير في خدمة ابنائنا. وتحدث عن اهمية واهداف هذا المشروع لوضع الخطط المناسبة للمستقبل. واشاد ابن معمر بالدعم الكبير الذي يلقاه قطاع التعليم من خادم الحرمين الشريفين. ثم قدم الأستاذ يوسف القحطاني عرضاً موجزاً لقاعدة بيانات الطفولة.

الرياض : افتتاح ورشة تدريبية عن العنف الجسدي ضد طالبات الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17جمادي الأولى 1430هـ - 12 مايو 2009م - العدد 14932
http://www.alriyadh.com/2009/05/12/article428811.html

الرياض - مندوبة الرياض

افتتحت صباح أمس فعاليات الورشة التدريبية الخاصة عن العنف الجسدي ضد طالبات الاحتياجات الخاصة في الابتدائية 123 بتنظيم مديرة المدرسة الأستاذة أمنة الأحمر والمساعدة لبرنامج الدمج الأستاذة الجوهرة الدهام وبرنامج الأمان الأسري الوطني الملحق بمستشفى الملك فهد بالحرس الوطني ،هذا وقد تبنت الأستاذة نوف بنت مبارك المقيم رئيسة وحدة التربية الخاصة وسط الرياض بالتعاون مع مشرفة العوق السمعي الأستاذة نهاية عبد الرحمن الربيعان فكرة إقامة هذه الورشة التدريبية التي حضرها كل من المشرفة المركزية من الإدارة العامة للتربية الخاصة الأستاذة نجلاء المشيقح، ومديرة إدارة العوق العقلي بإدارة التربية الخاصة الأستاذة الجوهرة التخيفي، ومشرفات مركزيات ومشرفات وسط ،وأمهات الطالبات ذوات الاحتياجات الخاصة (فكري ، سمعي ، بصري) والأخصائية الاجتماعية شيخة العنزي.

وقد تناولت الورشة التي قدمتها الدكتورة نورة بنت محمد الصويان مديرة إدارة الخدمات الإجتماعية ببرنامج الأمان الأسري الوطني عددا من المحاور الاساسية تمثلت في تعريف الإساءة للأطفال ، ومفهوم الإساءة الجنسية عند ذوي الاحتياجات الخاصة ، واسباب الاساءة ، ومؤشرات إساءة معاملة الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبعد ذلك تم مناقشة حالة فتاة متعرضة للاساءة، مع الامهات.وكان لعرضها أثر بالغ على نفوس الحاضرات وخاصة الأمهات، وقالت الاستاذة نوف بن مقيم بان العنف الجسدي ضد ذوي الاحتياجات الخاصة يمارس وموجود ونحاول من خلال الورش التدريبية تثقيف الامهات وتوعيتهن باهمية الاهتمام بابنائهن وعدم الاعتماد على الخدم في تربية الابناء خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة ووعدت المشرفة التربوية نوف بن مقيم والمشرفة التربوية نهاية الربيعان باقامة هذه الورشة في العام القادم.

عقوبة العنف الأسري وأهمية الوعي بالحقوق

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/17هـ) 12/ مايو/2009 العدد : 2886
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090512/Con20090512276809.htm?kw

رأي

لم يكن هناك بد من أن تفرض العقوبات الصارمة ضد أولئك الذين يبيحون لأنفسهم إيقاع الأذى بمن هم تحت ولايتهم من النساء والأطفال، مستغلين حق الولاية ورغبة الأسرة في الكتمان واللجوء إلى الستر لممارسة العنف ضد هؤلاء الذين قدر لهم أن يكونوا تحت ولاية من لا يخاف الله فيهم.إن تشديد العقوبة الذي يصل إلى السجن وفرض الغرامات الباهظة وسحب الولاية، هو أقل ما ينبغي أن يواجه به أولئك الذين يفرطون في حق الولاية ويتعسفون في ممارسة العنف ضد أبنائهم وزوجاتهم ومن يمتلكون حق الولاية عليهم، ذلك أن هذه العقوبة لا تلحق بهم لما مارسوه من عنف فحسب، وإنما لخيانتهم للأمانة وعدم قيامهم بما يقتضيه حق الولاية من رعاية واهتمام.لقد كان من الملفت في الآونة الأخيرة تزايد الحوادث المتصلة بضحايا العنف الأسري والتي بلغت حد قتل الأبناء وتعذيب الزوجات ومنع الحقوق وممارسة الإذلال والتعذيب الجسدي لأطفال ونساء لا حول لهم ولا قوة من قبل أشخاص كانوا هم المسؤولين عن توفير الأمن والسلامة لهم، وهو الأمر الذي شهدت عليه مجموعة من القضايا التي شغلت ولا زالت تشغل الدوائر القضائية ومكاتب المحاماة والادعاء العام، إضافة إلى جماعات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني.والمتوجب الآن بث الوعي بالحقوق المكفولة لأولئك الذين يتعرضون للأذى والعنف بحيث لا يترددون في اللجوء إلى الجهات الأمنية عند إحساسهم بأي هدر لإنسانيتهم أو أي تعسف يمارس ضدهم، ودور التوعية بهذه الحقوق يقع على عاتق المدارس وأجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني كذلك، وبدون هذا الوعي ستظل حوادث العنف الأسري مستمرة في مجتمع تحضه ثقافته على الصبر وحب الستر واحتمال الأذى.

يدفعون ثلث رواتبهم على الإيجار

نصف المواطنين لايملكون مساكن!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17جمادي الأولى 1430هـ - 12 مايو 2009م - العدد 14932
http://www.alriyadh.com/2009/05/12/article428715.html

ضيوف الندوة (من اليمين): د. الفايز، م. الزكري، ابن سعيدان، الرفاعي، الزميل احمد الجميعة
أدار الندوة ـ أحمد الجميعة

المشاركون في الندوة

إبراهيم بن محمد بن سعيدان
رئيس مجلس إدارة شركة آل سعيدان العقارية
عبدالمحسن الزكري
عضو مجلس الشورى رئيس مجموعة الزكري
د. عبدالله الفايز مستشار تخطيط عمراني
أسامة الرفاعي محامٍ ومستشار قانوني

*يواجه سوق الإيجار في المملكة تزايداً في طلب الحصول على الوحدات السكنية، مقارنة بحجم المعروض حالياً، حيث لايزال السوق بحاجة إلى ضخ سيولة مالية من شركات تمويل وبنوك وصناديق استثمارية لمواجهة احتياجات الطلب مستقبلاً، إلى جانب معالجة البطء في اعتماد المخططات السكنية، ودعم المطورين العقاريين من صندوق الاستثمارات العامة.

ونتيجة لهذا العجز بين حجم العرض في السوق والطلب المتزايد من المستأجرين يبقي «المواطن البسيط» أكثر معاناة في تحمل دفع الايجارات على مدى عقود، دون أن يملك منزلاً هو غايته وأمنيته التي يسعى إلى تحقيقها .

وتستمر هذه المعاناة مع مواطنين عاجزين اليوم عن سداد قيمة الإيجار، مما جعلهم يقفون أمام أقسام الشرط والمحاكم، ويعيشون بدون كهرباء، كونهم لا يملكون قيمة السداد.

وفي المقابل اضطر آخرون إلى قبول زيادة المالك في قيمة الإيجار عن الخروج من السكن، والبحث عن مواقع أخرى ربما تكلفهم كثيراً.

ويبقى السؤال الأهم لدى كل مواطن: إلى متى سأستمر في دفع الإيجار؟ وما البديل التمويلي المناسب لظروف دخلي الذي لا يتجاوز خمسة آلاف ريال شهرياً؟.

واقع سوق الإيجار

في البداية وصف الأستاذ ابراهيم بن سعيدان واقع سوق الايجار بالمملكة بان الطلب ما زال يتفوق على العرض، مع تفاوت احجام العروض بين مدة زمنية وأخرى مشيراً الى أنه في دول العالم اذا انخفض العرض الى حدود ٥٪ من الايجار المعروض فان ذلك يعتبر اعلان حالة طوارئ، مؤكداً على اننا في المملكة لم نصل الى هذا الانخفاض، ولكن لا يزال السوق بحاجة الى ضخ سيولة لتنفيذ مشروعات تستجيب لاحتياجات الطلب مستقبلاً.

وأضاف: ان أحد أهم مشاكل السوق حالياً تتمثل في تحرير العقود التي تحمي حقوق المالك والمستأجر، حيث لا تزال الاجتهادات، من مكاتب العقار في أعداد عقود ايجار غير معتمدة، وبالتالي تزايد نسبة الشكاوى والخلافات في المحاكم، ما يضطرنا الى المطالبة بتطبيق العقد الموحد للايجار، وجعله الزامياً على جميع مكاتب العقار، وان كان هناك حالات تستدعي اضافة بنود معينة يمكن جعلها في ملحق يتم ارفاقه بالعقد مستقبلاً.

وأشار الى أن سوق الايجار في المملكة ما زال يعاني من انصراف المستثمرين عن بناء الوحدات السكنية المعدة للايجار، والاتجاه للبناء لغرض البيع، الى جانب بناء الوحدات الخدمية غير السكنية مثل (محطات الوقود، المستودعات) باعتبار انها مطلوبة، وأسهل في عملية التأجير دون مشاكل.

ويؤكد المهندس عبدالمحسن الزكري ان المشكلة التي تواجه السوق العقاري، ومنها سوق الايجار، عدم وجود معلومات للعرض والطلب معترف بها، ولذا فالأرقام دائما متضاربة، ولا تعكس الواقع، رغم اهميتها في السوق سواء للمستثمر او للتخطيط المستقبلي، مشيراً الى أنه لا توجد أرقام عن عدد المباني المستأجرة، وحجم المستأجرين، مؤكداً على أن سوق الايجار يشهد فيه الطلب أكبر من العرض، والسبب عدم وجود وحدات سكنية كافية ما ساهم في زيادة قيمة الايجارات خلال السنتين الماضيتين.

وقال: إن قيمة الايجار تمثل الترموتر لتكلفة البناء، وقبل ذلك تحديد وجهة المستثمر في الدخول في هذا المجال من عدمه.

وأضاف ان السوق يشهد ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الايجارات، نتيجة حجم التكلفة، بدءاً من ارتفاع قيمة الارض، ومواد البناء، والأيدي العاملة، وتكاليف الاستشارات الهندسية للمشروع، هذه العوامل ساهمت في زيادة التكاليف على المستثمر وبالتالي زيادة قيمة الايجار.

وأشار الى أن واقع هذه الزيادة في السوق اليوم لم يتهيأ لها (المواطن البسيط) كون السواد الأعظم من المواطنين دخله الشهري لا يتجاوز خمسة آلاف ريال في الشهر، ما تسبب في أزمة حقيقية لكثير من المواطنين الذين يدفعون ثلث رواتبهم على الايجار، كما ان البعض لم يستطع الالتزام في دفع الايجار للمالك في المدن المتفق عليها، وبالتالي حصل هناك مشكلات كبيرة بين المالك والمستأجر، حيث لا تزال مئات القضايا منظورة في اقسام الشرط والمحاكم بسبب عدم قدرة (المواطن البسيط) على دفع قيمة الايجار..

عقود الإيجار

وتناول المحامي أسامة الرفاعي عقد الايجار من الناحية الشرعية وقال: عقود الايجار من العقود المباحة (وأحل الله البيع وحرم الربا) والايجار صورة من صور البيع، والبيع هنا بيع منفعة، وفي الشريعة الاسلامية تباح حرية التملك والتصرف، فالانسان يتصرف في ملكه كيفما شاء، ولكن دون الاضرار بالآخرين، طبقا للقاعدة الشرعية (لا ضرر ولا ضرار) موضحا ان عقد الايجار من العقود الملزمة للافراد، فلا يجوز الانفكاك من طرف دون الآخر، الا بموافقة الطرفين في العقد، او بموجب حكم القاضي بينهما، مشيرا الى أن هناك اشكالات قد تنشأ بين المالك والمستأجر نتيجة عدم وضوح عقد الايجار بينهما، او عدم صياغته بشكل قانوني تمنع (استغلال الثغرات) لصالح طرف على آخر، متفقا في ذلك مع ابن سعيدان من ان كثير من عقود الايجار تخضع لاجتهاد اصحاب المكاتب العقارية مما يتسبب في بعض المشاكل التي لا تحل الا في اقسام الشرط والمحاكم.

وقال اهم ما يجب ان يتضمنه عقد الايجار القيمة، والمدة الزمنية، الى جانب ضرورة إشعار المستأجر عن اي زيادة في القيمة، او تجديد العقد بالقيمة نفسها او الخروج من العقار قبل انتهاء العقد بمدة لا تقل عن شهرين مؤكدا على أن هذا الشرط مهم جداً في حل كثير من المشكلات الناشئة بين المالك والمستأجر.

ويعلق د. عبدالله الفايز ان عقود الايجار الحالية لا يوجد فيها ما يحفظ حقوق الطرفين، داعياً الى تطبيق عقد موحد واضح الأحكام والشروط الخاصة بين المالك والمستأجر.

وقال: إن العقارات متفاوتة من حيث نوعيتها وحجمها ومواقعها، وبالتالي لا يمكن أن تكون شروط تأجير وحدة سكنية مثل شروط تأجير محل تجاري، موضحاً ان الإشكالية الآخرى في هذه العقود ان ليس فيها ما يحدد حجم الزيادة المستقبلية للايجار، الى جانب عدد الأشخاص واسمائهم الذين يسكنون هذه الوحدة، فمثلاً كثير من دول العالم يشترطون عددا محددا في كل وحدة سكنية إلى جانب قائمة باسمائهم، مشيراً إلى ان ماهو حاصل لدينا هو ان المالك يقبض قيمة الايجار دون

معرفة كاملة بالمستأجر، وما يثبت عمله، وعدد افراد اسرته وبالتالي ظهرت مشكلات امنية عانينا منها طويلاً ولا نزال، داعياً إلى ضرورة توفير الاحتياطات الأمنية في عقد الايجار، وعدم ترك ذلك لاجتهاد اصحاب المكاتب العقارية.
واضاف: ان عقود الايجار المعمول بها حالياً تفتقد معظمها للخلفية القانونية، وبالتالي نضطر لعلاج اخطائنا في اقسام الشرط والمحاكم، رغم انه بالامكان تلافي ذلك بمزيد من عقود الايجار وقد تتضمن الرجوع للمالك عند تغيير أو اضافة أو تحويل اجزاء من الوحدة السكنية، ولكن هذا الشرط لا يمكن تطبيقه، وبالتالي تنشأ مشكلات كبيرة بين الملاك والمستأجرين، إلى جانب ان هذه العقود خالية من انظمة «كود البناء» وانظمة وتعليمات الدفاع المدني، كذلك تنص العقود في معظم شقق امريكا واوروبا ان يعطى المستأجر فقط مفتاحين ولا يسمح له ان يعمل نسخاً اخرى، او تغيير المفتاح.

العلاقة بين المالك والمستأجر

يكشف الأستاذ ابراهيم بن سعيدان ان العلاقة بين المالك والمستأجر يحكمها بالتأكيد عقد الإيجار المتفق عليه، مشيراً إلى أن هذه العلاقة متفاوتة بين مالك وآخر ومستأجر وآخر، ولكن اساس هذه العلاقة هو مدى التزام المستأجر بدفع قيمة الايجار في وقته المحدد، موضحاً ان هناك معاناة كبيرة من المستأجرين في هذا الجانب.

وقال: هناك ثلاث حالات لهذه العلاقة، فالأولى ان يحصل التزام من المستأجر تجاه دفع قيمة الايجار للمالك في وقته المحدد، والثانية ان يطلب المستأجر مهلة من المالك للسداد، والثالثة ان يماطل المستأجر في دفع قيمة الايجار، وهنا تكمن المشكلة، حيث يضطر المالك الى تقديم شكوى إلى اقرب مركز شرطة، ثم تحال الى الامارة «الحقوق الخاصة»، وإذا لم يستجب، يتم احالة الموضوع الى المحكمة، وهناك تأخذ الاجراءات وقتاً طويلاً ما بين تأخر المستأجر عن الحضور، ثم حضوره بعد عدة مواعيد، ثم يصدر صك شرعي بدفع ما في ذمته للمالك، عقب ذلك يحال الصك الى التنفيذ، وهناك اجراءات اخرى تأخذ وقتاً إلى ان يتم اخراج المستأجر بقوة النظام، وبعد خروجه بعد سنة أو سنتين تدخل الى «حلالك» وتجده بحالة سيئة، ويحتاج الى صيانة مكلفة حتى يتم تهيئته للايجار مرة اخرى.
وأضاف: ان بعض الملاك يقدم تنازلات للتسوية مع المستأجر المماطل، ومنها خروجه من الوحدة السكنية دون دفع ايجار، بل إن المستأجر وبكل اسف يطلب من المالك استئجار وسيلة لنقل عفشه..!!
واشار إلى أن هذه المعاناة صرفت من المستثمرين وقتاً وجهداً كبيرين، وكل ذلك بسبب الاجراءات المعمول بها حالياً، إلى جانب ان هذه المعاناة تحد من اقبال المستثمرين على بناء الوحدات السكنية التي يحتاجها السوق..
وقال ان معاناة المستأجرين تنحصر غالباً في رغبتهم البقاء في العقار نظراً لصعوبة حصوله على عقار بديل يسكن فيه، الى جانب عدم رغبة المستأجر في زيادة الايجار مستنداً على عقده السابق مع المالك، كذلك عدم قناعة المستأجر بالزيادة التي تحصل من ارتفاع اسعار العقارات بالتضخم سنوياً، داعياً الى تنظيم عملية الزيادة في ارتفاع الايجار كما حصل في الدول المجاورة مثل: الامارات، بحيث لا تتعدى النسبة (٥٪) سنوياً، حسب التضخم وارتفاع الاسعار، وحسب متطلبات السوق. ويعلق المحامي الرفاعي على الاجراءات الخاصة في التعامل مع المستأجر المماطل، مشيراً إلى أن هذه الاجراءات زادت من حجم القضايا المنظورة في المحاكم، وبالتالي لابد من اعادة النظر في هذه الاجراءات لحفظ حقوق المالك والمستأجر، مبدياً رفضه على اجراء اغلاق الكهرباء على المستأجر.
وقال: إن هذا الحل غير حضاري، ولا يراع انسانية المستأجر، فقد يكون داخل المنزل مريض، أو اطفال، وبالتالي نحتاج الى حلول افضل من ذلك..
ويشير د. عبدالله الفايز الى ضرورة توحيد الاجراءات واختصارها، مع وجود جهة تنفيذية تشرف على هذه الاجراءات للحد من طولها غير المبرر، وبما يحفظ حقوق المالك الذي يعاني اكثر من المستأجر في انهاء هذه المشكلة.

ويرى المهندس عبدالمحسن الزكري ضرورة وجود الجهة التنفذية التي تحكم علاقة المالك والمستأجر، مشيراً الى انه بسبب عدم وجود هذه الجهة تزايدت القضايا المنظورة في المحاكم ذات العلاقة بالعقار عموماً الى حوالي ٦٠٪، مؤكداً على انه اذا ثبت لدى هذه الجهة التنفيذية ان العقد منته فلابد من اخراج المستأجر او يسدد ما في ذمته للمالك، دون الحاجة إلى طول الاجراءات غير المبررة، ولذا استغرب احالة الموضوع الى المحاكم رغم وضوح القضية!.

أسباب زيادة أسعار الايجارات

ويشير الأستاذ إبراهيم بن سعيدان أسباب زيادة أسعار الايجارات إلى تفاقم الأزمة السكانية في المدن السعودية، بعد انحسار فرص الحصول على مسكن بنظام الايجار أو البيع، مما ساهم في رفع قيمة الايجارات السنوية إلى أسعار عالية، إلى جانب اتساع الفجوة بين الطلب والعرض، وقلة العروض السكنية بسبب غياب آليات استثمارية متطورة تلبي الاحتياج السكني المحلي، كذلك قلة المطورين القادرين على إنجاز نوعية ضخمة من المشاريع السكنية بسبب غياب عنصر التمويل العقاري، إضافة إلى مماطلة بعض المستأجرين في سداد قيمة الايجارات أو التأخير في دفعها، ما ساهم في انصراف المستثمرين عنا لاستثمار في المشاريع المعدة للإيجار، وتأخر الجهات ذات العلاقة بإصدار نظام يخص أمور المستأجرين، ووضع آلية لاخراج المستأجر المتعثر عن السداد، وإصدار عقد ايجار موحد يأخذ الصفة القانونية الرسمية ويلزم الأطراف بتطبيقه، وأيضاً من الأسباب قلة الحوافز الممنوحة للمطورين العقاريين، الذي ثبت أنهم يشكلون العنصر الأساسي في تطوير الوحدات السكنية ذات الجودة العالية في الدول المتقدمة والعنصر الحاسم في معالجة القضية الاسكانية. وقال لمعالجة هذه المشكلة يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة من الجهات المعنية وعدم التهاون في القضية الاسكانية والمراهنة على عاملي الوقت والصدقة لعلاجها، حيث ان المملكة تمر بظروف مالية ممتازة تستطيع توظيفها للقضاء على هذه المشكلة بكل سهولة ويسر، إلى جانب تفعيل وتكثيف التعاون بين القطاعين العام والخاص لتكوين شركات تطوير اسكاني جديدة لزيادة نسبة حصة المطورين في السوق الاسكاني من (٢٪) إلى (٤٠٪) خلال (٢٠) سنة المقبلة، كذلك تفعيل التمويل العقاري، وسرعة إصدار كود البناء، والاسراع في تطبيق السياسات التي أقرتها خطة التنمية الثامنة لمعالجة القضية الاسكانية والتي تتمثل في تنويع أساليب التمويل والدعم والمساندة، إضافة إلى تعجيل الدراسات المساعدة على خفض كلفة السكن، حيث ان جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لديها كرسي لدراسة خفض كلفة السكن، وكذلك جامعة الملك سعود، وجامعة الأمير محمد بن فهد بالمنطقة الشرقية تقومان بدراسة أخرى للسكن الميسر، ولعل هاتين الدراستين تنيران لنا الطريق لخفض كلفة السكن وجعله في متناول الجميع سواء باختصار مساحة البناء أو إيجاد مواد بناء من البيئة تخفض التكاليف، ومن بين الحلول أيضاً للحد من ارتفاع الايجار تفعيل اسهام القطاع الخاص في تنمية قطاع الاسكان، وتخفيض تكاليف إنشاء المساكن وصيانتها، إضافة لتعزيز دور القطاع الخاص من خلال اسهام البنوك ومؤسسات وشركات التمويل العقاري وحث الجهات المعنية لاستصدار الأنظمة والتشريعات المنظمة لذلك، وتحجيم ارتفاع أسعار مواد البناء سوءاً المستوردة أو المنتجة محلياً وخاصة الحديد والاسمنت، مؤكداً على ان الزيادة البشرية للسعوديين بشكل متزايد وزيادة نسبة الشباب وصغار السن أكبر مؤشر على مدى الحاجة وزيادة الطلب الوحدات السكنية بشكل كبير.

ويرى المهندس عبدالمحسن الزكري ان من أهم الأسباب لزيادة الايجارات يعود إلى عدم وجود منظومة تمويلية متكاملة وليس فقط شركات عملاقة في هذا المجال، إلى جانب عدم وجود محفزات للمستثمرين لتنفيذ مشروعات عقارية استثمارية، لأن المستثمر يبحث إذا بنى مشروعاً ان يؤجر أو يبيع، فإذا كان الايجار غير متاح للمستهلك، فإن المستثمر سيتجه إلى نشاط عقاري آخر، وبالتالي يقل العرض ويزداد الطلب، مما ينتج عنه زيادة في أسعار الايجار، ولذا من الضروري توفير الوحدات السكنية الكافية لحجم الطلب الحالي في السوق، والبحث عن البناء بسعر أقل تكلفة.

ودعا الزكري إلى ضرورة دعم صندوق التنمية العقارية لمساعدة المواطنين على بناء مساكنهم، مشيراً إلى ان الصندوق طوال (٣٥) عاماً لم يمنح إلاّ حوالي (٦٦٠) ألف مواطن قروضاً عقارية، ولا يزال هناك (٤٠٠) ألف مواطن على قائمة الانتظار!!

استمرار المعاناة

وقال نعلم ان النمو السكاني يزداد والشباب الذين أعمارهم أقل من عشرين عاماً يمثلون حوالي (٦٠٪) من السكان في المملكة، وهؤلاء يحتاجون إلى وحدات سكنية، مطالباً بالسماح في بناء وحدات سكنية في «سطح المنزل» لاستيعاب الأعداد الكبيرة من طالبي السكن، ولو افترضنا أن مدينة مثل الرياض فيها حوالي ٥٠٠ ألف وحدة سكنية، وصاحب المنزل شيد وحدة سكنية إضافية بمنزله فاننا وفرنا (٥٠٠) ألف وحدة دون إيجار.

وأضاف: ينبغي لمن بنى بيتاً أن يبحث عن عائد ٨٪ إلى ١٠٪، وإذا بنيت مثل هذا المشروع وفي النهاية لا أحصل على إيجار هذا المشروع أكون قد خسرت

خطاب لفصل التيار بناء على طلب جهة حكومية

0402-106

الشركة السعودية للكهرباء
Saudi Electricity Company

رقم الاشتراك
رقم العداد

التـــــاريخ ١٤٣٠/٥/٨ هـ
المـــوافـــق ٢٠٠٩/٥/٣ م

المكرم / المحترم
العنوان المرسلات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى خطاب أمارة منطقة الرياض رقم بتاريخ ١٤٣٠/٠٤/٠٥ هـ

والمتضمن طلب فصل الخدمة الكهربائية عن رقم الإشتراك / العداد المذكور أعلاه بسبب الدعوة المقامة من المدعي /

عليه نفيدكم بان الشركة السعودية للكهرباء ستقوم بفصل الخدمة الكهربائية بتاريخ ١٤٣٠/٥/١٥ هـ / ٢٠٠٩/٥/١٠ م وعليكم مراجعة الجهة الطالبة للفصل وتزويدنا بخطاب منهم بعدم الفصل قبل التاريخ الموضح أعلاه والاستفسار أسفين لفصل الخدمة عنكم.

وللاستفسار يمكنكم الاتصال على هاتف رقم

وتقبلوا تحيـــــاتنا..

مدير مكتب خدمات كهرباء الشمال
م / بدر عبدالعزيز الحواس

www.alriyadh.com

وبذلك لن يقدم مستثمر سواء أكان محلياً أو أجنبياً على بناء مشاريع كبيرة استثمارية عملاقة لأن الظروف لا تسمح، لأنني لن استطيع الحصول على الحقوق، ولذلك الكثير من الشركات الأجنبية أو السعودية ليس لديها الاستعداد للدخول في مجازفات في بناء وحدات سكنية، حتى البيت حينما تبيع بيتاً أو وحدة سكنية أو أرضاً، المشتري يعطيك دفعة ويعلقك ويقول راجعني ليس لديّ باقي المبلغ الآن أو تقسط له المبلغ المتبقي، ولهذا السبب ان شركات التقسيط وأغلب البنوك تعاني من مشكلة البيع والإيجار، ويبقى على الحكومة أن تعمل أنظمة واضحة وصريحة لحفظ حقوق الناس سواء المستأجر أو المؤجر، وإذا تم هذا الأمر على مستوى المملكة فستجد ان الأمور ستسهل والناس سيبنون البيت والناس

سيملكون وحدات سكنية وبدلاً من أن يستأجر الواحد منهم ب ٥٠ ألفاً يمكن أن يستأجر ب ٣٠ ألفاً وب ٢٠ ألفاً وستهدأ الأمور لأنه سيكون هناك عدد كاف حسب الطلب الموجود، لكن إذا لم يوجد الضبط في العقود والتأجير من قبل الجهات المختصة ففي نهاية الأمر ستجد الناس لن يقدموا على بناء وحدات سكنية وسيأتي الغلاء والتذمر والسبب في النهاية هو انه ليس لدينا ضبط في الحقوق.

وكشف الزكري ان قروض البنوك لتمويل العقار لا يصل إلى (٥٪)، مشيراً إلى أن (٩٥٪) من تمويل العقار ذاتي، مقترحاً أن تنشأ شركات التمويل والبنوك وصندوق الاستثمارات العامة وبنك التسليف صناديق لتمويل القطاع العقاري، والاستجابة إلى حجم الطلب المتزايد على الاسكان في المملكة.

وقال: إن المواطن اليوم لم يعد بوسعه تحمل تكاليف البناء وشراء الأراضي، داعياً إلى تسهيل حصوله على قروض ميسرة لتحمل شراء الأرض أو البناء.

تقرير وزارة التخطيط يكشف حجم المشكلة!

* تشير الاحصائية الرسمية لوزارة الاقتصاد والتخطيط هذا العام ان نسبة المساكن المملوكة من المواطنين بنحو (٦٢٪)، مؤكدة على انها نسبة تقل عن المعدلات المماثلة في العديد من دول العالم.

ويعود هذا الوضع أساساً إلى محدودية توفر التمويل السكني الطويل الأمد من جهة، وكون أسعار الأراضي والمساكن تقع خارج نطاق قدرة التمويل الذاتي لذوي الدخل المتوسط والمنخفض من جهة أخرى، مما يتطلب أهمية توفير تمويل طويل الأمد كاف من مصادر القطاع العام والقطاع الخاص، والتعجيل ببدء الهيئة العامة للإسكان مشروعاتها السكنية في جميع مناطق المملكة وتذليل حصولها على احتياجاتها من الأراضي لبناء مشروعاتها، وتيسير اجراءات تنفيذ تلك المشروعات.

وتحفيزاً للقطاع الخاص بما في ذلك القطاع المصرفي يتطلب الأمر اعتماد التنظيمات واللوائح التي من شأنها تخفيض مخاطر الإقراض السكني، وبالتالي تشجيع القطاع المصرفي على الإقراض للأغراض السكنية، واستثمارات القطاع الخاص في هذا المجال.

«العقد الموحد» ينتظر التطبيق منذ 11 عاماً!

* كشف الأستاذ ابراهيم بن سعيدان أثناء حديثه عن تأخر الموافقة في تطبيق «العقد الموحد» لتأجير العقارات في المملكة، مشيراً إلى أن هذا التأخر استمر أكثر من (١١) عاماً، مما تسبب في كثير من الشكاوى والخلافات المنظورة في المحاكم حالياً.

وقال: إن اللجنة العقارية واللجنة الوطنية العقارية بمجلس الغرف التجارية الصناعية أعدت عام ١٤١٩ه مشروع عقد موحد لتأجير العقارات، اشتمل على احكام عامة وشروط خاصة بما يحفظ حقوق المالك والمستأجر، وتم الرفع بالمشروع إلى وزارتي العدل والتجارة والصناعة، وتمت الموافقة عليه بصورة اختيارية وليس الزامية، وتم الرفع به الى المقام السامي، ولم يتم اقراره حتى الآن.

وأضاف قائلاً: إن العقد الموحد مطبق في كثير من دول العالم، واثبت نجاحه في ضمان حقوق المالك والمستأجر طيلة مدة العقد، الى جانب الحد من المشاكل الناشئة بينهما، كذلك منع الاجتهاد من قبل «الوسطاء» بين الملاك والمستأجرين، مؤكداً على ان السوق العقاري ما زال ينتظر تطبيق المشروع.

توقع زيادة الإيجارات ٣٠٪ مطلع العام ٢٠١١

* توقع الأستاذ ابراهيم بن سعيدان ان يشهد سوق الإيجار عام ٢٠١١م ارتفاعا يصل ما بين ٢٥ - ٣٠٪ معللاً ذلك الى تجاوز السوق حالة الركود من الأزمة المالية خلال عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ الى جانب صدور نظام الرهن العقاري، وتنامي الطلب على الإيجار نتيجة النمو السكاني خلال العامين المقبلين، كذلك تزايد التكلفة المالية للإنشاء.

بينما يشير المهندس عبدالمحسن الزكري نقلا عن أحد الخبراء المشاركين في منتدى جدة الاقتصادي ان ماهو موجود في السوق العقاري بالمملكة لا يشكل سوى ٣٠٪ من الاحتياج الفعلي، وهو ما يرشح الطلب على سوق الإيجار في المستقبل.

..والبناء متعدد الأدوار أهم الحلول!

* طالب عقاريون بالمسارعة في إصدار قرار السماح بتعدد الأدوار في شوارع ٤٠ و٦٠م، وعدم قصرها على شوارع ٣٠ و٣٦م، مؤكدين على أنه في حالة السماح بذلك سيساهم في زيادة المعروض من العمائر السكنية على الطلب، مما سيخلق التنافس بين ملاكها وأصحاب المكاتب العقارية لعرض الأسعار المنافسة، إضافة إلى تخفيض أسعار الأراضي في شوارع ٣٠ و٣٦م.

دراسات ومقترحات

{ كشفت دراسة قام بها فريق متخصص من جامعة الملك فيصل وبدعم من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أن (٥٢.٨٪) من المواطنين مولوا مساكنهم من مدخراتهم، و (٤٠٪) عن طريق صندوق التنمية العقارية، و(٦٪) بواسطة البنوك وشركات التمويل، و (٥٪) بمساعدة الأهل والأقارب.
{ المملكة تحتاج سنوياً ما بين ٩٥- ١٢٥ مليار ريال سنوياً لتوفير مابين ١٤٥- ١٥٥ ألف وحدة سكنية.
{ كشف تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) خلال شهري فبراير ومارس الماضيين عن تراجع زخم الارتفاع في الإيجارات، نتيجة للتوسع الملحوظ في إنشاء المباني السكنية من قبل القطاعين الحكومي والخاص.
{ أصدرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عن حاجة العاصمة إلى ٣٠ ألف وحدة سكنية خلال السنوات العشر المقبلة.
{ اقترحت دراسة أكاديمية تخصيص بدل غلاء المعيشة العام المقبل الذي يصل إلى ١٥٪ بتكلفة ٣٠ مليار ريال على خزينة الحكومة لدعم الإسكان، مما يتوقع معه انخفاض التكلفة على المواطن حوالي ٢٠٪.
{ توقع التقرير الصادر من شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» حول القطاع العقاري المحلي أن (٥٠٪) من المواطنين يملكون مساكن، بينما النصف الآخر من المواطنين مازالوا مستأجرين.
{ قدرت احدى الدراسات لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أن نسبة ساكني الشقق من الأسر السعودية تشكل ضعف ساكني الفلل.

الحلول المقترحة للمعوقات

{ هناك العديد من الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات التي تواجه قطاع الاسكان وتحد من تلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية، وفيما يلي الحلول المقترحة:
- معالجة البطء في اعتماد المخططات السكنية.
- دعم المطورين العقاريين وشركات التمويل العقاري من صندوق الاستثمارات العامة.
- إقرار زيادة ارتفاعات المباني على الشوارع الرئيسة مما يخفض التكلفة وبالتالي انخفاض الأسعار.
- إعادة نظام النسبة المقتطعة للمرافق كما كانت سابقا ٣٣٪ بدلا من ٤٠، ٤٥٪ التي تم فرضها على المطورين.
- عدم إلزام المطورين بتجهيز كافة المرافق على المخططات السكنية والتي سيضطر المطور لتحميلها على المواطن في نهاية الأمر.
- تحويل الشركة العقارية السعودية من شركة عقارية الى شركة تمويل عقاري.
- التغلب على مشكلة ارتفاع أسعار المواد وخاصة الاساسية منها مثل الحديد والاسمنت والتي ساهمت في الفترة الماضية في ارتفاع الاسعار، حيث لوحظ بعد اتخاذ الحكومة اجراءات للحد من تصدير هاتين المادتين انعكاس ذلك على الأسعار.
- إقرار نسبة مئوية لزيادة إيجارات العقار لا تزيد عن ٥ - ١٠٪ سنويا وبما لا يرهق كاهل المستأجرين (إذا دعت الضرورة لهذه الزيادة التي تخضع للعرض والطلب).
- تقليل نسبة البناء المسموحة، حيث تنص التعليمات الجديدة ان تكون نسبة البناء ٣٥٪ من مساحة الارض في حالة تعلية البناء، بينما في السابق كانت النسبة ٦٠٪ من مساحة الارض وهذا يرفع التكلفة ويزيد العبء على المواطنين الراغبين في التملك.
- إيجاد مرجعية موحدة للجهات المسؤولة عن العقار في المملكة.
- تفعيل دور الشركات العقارية التي تملك الحكومة جزءا كبيرا منها مثل الشركة العقارية السعودية والتي أنشئت من أجل تطوير أداء القطاع العقاري عن طريق المنافسة والبدء في بناء مساكن للبيع على المواطنين أصبحت تعمل على تطوير الأراضي وبيعها ولم تعمل على بنائها وتوفير السكن.

نقطة خلاف

* يرى المحامي أسامة الرفاعي ان هناك جشعاً من بعض ملاك العقار في تقدير قيمة التكلفة للعقار ومدة الايجار التي استهلكها خلال عدة سنوات، وبين القيمة الايجارية التي يستحقها في السوق حالياً، فمثلاً لو ان هناك عقارا قيمته مليون ريال، وتم تأجيره لمدة عشر سنوات بمبلغ ١٠٠ ألف ريال في العام، فإن المالك مازال ينتهز فرص الطلب في السوق ويرفع الايجار إلى (١٣٠) ألف ريال دون مبرر أو وجه حق، رغم أنه استوفى تكلفة عقاره، داعياً ان يكون هناك «تقدير منطقي» بين قيمة الايجار وعمر العقار.
ويختلف د. عبدالله الفايز مع المحامي الرفاعي في هذا الجانب، معللاً أننا في «سوق حر».
وقال: لو بنيت عقاري قبل (١٥) عاماً ب ١٠٠ ألف ريال، واليوم يساوي مليوناً في السوق، فحينها لي الحق في رفع سعر الايجار، لأن السوق عرض وطلب، مشيراً إلى ان العقار خلال السنوات الثلاث الماضية شهد نمواً ارتفعت معه الأسعار، وبالتالي أرض عقاري التي اشتريت مترها في السابق ب ٤٠٠ ريال تساوي اليوم ١٠٠٠ ريال، وبالتالي لي الحق في استثمارها بحسب سعر السوق.

نقطة نظام

اتفق المشاركون في الندوة على ضرورة إيجاد تنظيم ينهي المشاكل بين المالك والمستأجر، لاسيما في دفع الايجار دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات طويلة بين أكثر من جهة تنفيذية وقضائية.

وقالوا: إن وجود لجنة تنفيذية داخل أقسام الشرط للنظر في هذه المشاكل كاف لإنهائها، دون الحاجة إلى تحويلها إلى أمارات المناطق ثم المحاكم، مشيرين إلى ان العقد الموقع بين الطرفين واضح في قيمته ومدته، وبالتالي إذا أخل المستأجر بدفع الايجار تنظر هذه اللجنة في الأمر وتنهيه بسرعة دون تأخير، مؤكدين على ان هذا التوجه لو تم تطبيقه سيحد من حالات المماطلة التي يستغلها بعض المستأجرين لتحقيق أهدافهم الخاصة، وأهمها عدم سداد الايجار مقابل الخروج!!

اتفاقية لتبادل تسليم المتهمين والمحكومين مع أفغانستان

مجلس الوزراء يقر ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 جمادى الأولى 1430 - 12 مايو 2009 العدد 3147 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3147&id=101599&groupID=0

الرياض: واس

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – أو من ينيبه – بالتباحث مع الجانب الأفغاني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة وأفغانستان في مجال تبادل تسليم المتهمين والمحكوم عليهم وتبادل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية والتوقيع عليه.كما وافق المجلس على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أقر في مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في مدينة داكار العام الماضي.وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج الاجتماع التشاوري الحادي عشر، الذي عقد في مدينة الرياض يوم الثلاثاء الماضي، وناقش العديد من الموضوعات المهمة التي تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ومسيرة عمله المشتركة، ومن بينها شبكة السكك الحديدية بين دول مجلس التعاون، والربط الكهربائي الذي سيحقق بمشيئة الله وفورات كبيرة في تكلفة الطاقة الكهربائية بين دول المجلس، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص في نمو وتطوير العمل الخليجي في مجالي التجارة والاقتصاد.

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – أو من ينيبه – بالتباحث مع الجانب الأفغاني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة وأفغانستان في مجال تبادل تسليم المتهمين والمحكوم عليهم وتبادل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية والتوقيع عليه.كما وافق المجلس على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ، الذي أقر في مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في مدينة داكار العام الماضي.وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج الاجتماع التشاوري الحادي عشر، الذي عقد في مدينة الرياض يوم الثلاثاء الماضي، وناقش العديد من الموضوعات المهمة التي تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ومسيرة عمله المشتركة، ومن بينها شبكة السكك الحديدية بين دول مجلس التعاون، والربط الكهربائي الذي سيحقق بمشيئة الله وفورات كبيرة في تكلفة الطاقة الكهربائية بين دول المجلس، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص في نمو وتطوير العمل الخليجي في مجالي التجارة والاقتصاد.وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن تقديره لإخوانه قادة دول المجلس ورؤساء الوفود، على ما أبدوه من رغبة صادقة وعمل مخلص لتعزيز سبل التعاون بين دول المجلس في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية.وقال وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، عقب الجلسة، إن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على المباحثات والمشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة الدول ومبعوثيهم وتطرقت إلى مختلف الأحداث والمستجدات عربياً وإسلامياً ودولياً ومن بينها الرسالتان اللتان تلقاهما من أخيه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والرئيس نيكولا ساركوزي رئيس الجمهورية الفرنسية، والاتصالات الهاتفية من الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية ورئيس وزراء بريطانيا جوردن براون.وأشار وزير الثقافة والإعلام، إلى أن المجلس أكد أهمية اجتماع مجلس التفاهم العالمي في دورته السابعة والعشرين تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين التي بدأت أمس في ثول باستضافة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية وما سيناقشه خلال أيام انعقاده من موضوعات تهم العالم بأسره، ومن بينها توفير الطاقة والنمو الاقتصادي والعديد من القضايا الدولية والوضع الراهن في العالم.كما استمع المجلس وبتوجيه كريم إلى تقرير من صاحب السمو الملكي وزير الخارجية حول الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، الذي اختتم في القاهرة يوم الخميس الماضي، وناقش العديد من البنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتأكيده في بيانه الختامي على أن تحقيق الحل الدائم والشامل للقضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي

الإسرائيلي على المسارات كافة، هو المدخل الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة والكفيل بإحراز التقدم المنشود في القضايا الإقليمية الأخرى.
وبين الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس، إثر اطلاعه على نتائج أعمال الاجتماع الطارئ للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب الذي عقد في الرياض يوم الثلاثاء الماضي شدد على أهمية التنسيق وتكامل الجهود بين الدول العربية لمجابهة وباء أنفلونزا الخنازير، كما أكد أهمية مضامين "بيان الرياض" الصادر عن الاجتماع في خطى مواجهة هذا الوباء.واختتم وزير الثقافة والإعلام بيانه بأن المجلس بعد استعراض جدول الأعمال اتخذ من القرارات ما يلي:
أولاً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – أو من ينيبه – بالتباحث مع الجانب الأفغاني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية أفغانستان الإسلامية في مجال تبادل تسليم المتهمين والمحكوم عليهم وتبادل تنفيذ العقوبات السالبة للحرية والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والرفع عن ذلك لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.
ثانياً:
وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – أو من ينيبه – بالتباحث مع الجانب الأرجنتيني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الأرجنتين في مجال تبادل تسليم المتهمين والمحكوم عليهم والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً :
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية – أو من ينيبه – بالتوقيع على مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .
رابعاً:
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (91 / 62) وتاريخ 1430/1/7هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أقر في مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في مدينة (داكار) بتاريخ 1429/3/7هـ الموافق 2008/3/14م، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
خامساً:
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (66/100) وتاريخ 1430/1/21هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اليونانية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، وعلى (البروتوكول) المرافق لها الموقع عليهما في مدينة (أثينا) بتاريخ 1429/6/15هـ، الموافق 2008/6/19م ، وذلك بالصيغتين المرفقتين بالقرار .. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
سادساً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض وزير المالية – أو من ينيبه – بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

حملة تطالب بحقوق أبناء السعوديات المتزوجات بأجانب

يشارك فيها أكثر من 600 ناشط حقوقي وأصحاب قضية ومتعاطفون

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 جمادى الأولى 1430 - 12 مايو 2009 العدد 3147 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3147&id=101638&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

بادرت سعودية (متزوجة بغير سعودي منذ 35 سنة) بالمطالبة بإطلاق حملة إلكترونية للمطالبة "بحقوق أبناء السعوديات المتزوجات من غير السعوديين"؛ من خلال موقع ومدونة شخصيين، جمعت كل المعلومات المتعلقة بقضية هذه الشريحة من المجتمع السعودي والمعاناة التي تواجهها يوميا، مستهدفة التوعية بهذه القضية بالدرجة الأولى.

وشارك في هذه الحملة حتى ساعة كتابة التقرير أمس، 661 ناشطاً وناشطة حقوقيين سعوديين وأبناء وبنات مواطنات غير سعوديين يعانون من نفس المشكلة إلى جانب متعاطفين مع القضية؛ وتأتي هذه المشاركة بهدف الالتفات إلى قضية هذه الشريحة المهمة ممن تربوا وعاشوا على أرض هذا الوطن، لتفعيل القرارات التي اتخذت للحفاظ على حقوقهم أبناء السعوديات من غير السعوديين، والتذكير بأهمية قضيتهم والتوعية بها. وطالبت المبادرة بتطبيق الدراسة التي رفعت من قبل حقوق الإنسان للأحوال المدنية بخصوص أبناء وبنات السعوديات المتزوجين من أجانب، وإيقاف رسوم الإقامة عن أبناء وبنات السعوديات من أجانب، وتفعيل القرارات التي تعطيهم الحق في العمل والدراسة وأن يسمح لهم بالابتعاث وإكمال دراستهم، وعدم اشتراط زواج ابنة السعودية من أجنبي من سعودي لتحصل على الجنسية، وعدم التمييز بين البنات والأبناء في التجنيس، وعدم تسفير أبناء السعوديات من أجانب بعد وفاة والدهم كونهم على كفالته، وتسهيل إجراءات كفالة والدتهم لهم مع كفالتها لزوجها.

موقع ومدونة لترويج المبادرة

وتشير صاحبة المبادرة فوزية سعد (المتزوجة من يمني الجنسية ولديها منه 8 أبناء وبنات) لـ"الوطن"، إلى لجوئها إلى التقنية للتذكير بحقوق مثيلاتها من بنات الوطن من خلال موقعها ومدونتها الشخصيين، بعدما أصبحت منبرا لكل من يريد أن يُعبِّر عن مشاكله؛ ويأتي ذلك بعدما يئست من تناول وسائل الإعلام لهذه القضية المهمة(بحسب تعبيرها عن الموقف)، واتهمت وسائل الإعلام بتهميش قضايا المرأة السعودية وركضها وراء قضايا هامشية مثل قيادة السيارة والمناصب، مضيفة أن هنالك أشخاصا يشكون يوميا من معاناة حقيقية ولا يلتفت إليها أحد.

واستنكرت صاحبة المبادرة فوزية سعد، منح الزوجة غير السعودية (عند زواجها بسعودي) كامل حقوقها من جنسية واعتراف بمواطنتها وعندما تتزوج السعودية من غير السعودي تكافأ بالمعاناة وحرمان أبنائها وبناتها من جنسيتها. فيما يتم التمييز بين بناتها وأبنائها؛ حيث يحق للأبناء المطالبة بجنسية أمهم عند بلوغ الثامنة عشرة (حسب النظام)؛ إلا أن هنالك عراقيل تقف أمام أغلبهم فلا يحصلون عليها لسنوات عديدة بسبب البيروقراطية.

حقوق تبنتها المبادرة

وتبنت المبادرة عدداً من الحقوق التي يسعى إليها أبناء السعوديات من غير السعوديين، من خلال ما اتجه إليه أحد كتاب الرأي في الصحف المحلية عبدالله صالح بالعبيد، وتمثلت تلك الحقوق في:

أولا: اعتبار أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير سعوديين والحاصلات على إذن مسبق بالموافقة على هذا الزواج من الجهات المختصة سعوديين منذ ولادتهم يحظون بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغيرها أسوة بأشقائهم السعوديين المواليد من أب وأم سعوديين أو أب سعودي وأم غير سعودية.

ثانياً: إعادة النظر الكريم برفع التمييز في منح الجنسية بين الأشقاء من أبناء وبنات المقيمين من أم سعودية حيث إن البنات المولودات لأب غير سعودي وأم سعودية يحصل شقيقهن الولد المولود بالمملكة على الجنسية السعودية بموجب

المادة الثامنة من نظام الجنسية أما شقيقاته البنات المولودات بالمملكة فمحرومات منها وتعطى لهن بطاقة خاصة لا تعفي أحداهن من الإقامة وتبقى في نظر النظام غير سعودية.

ثالثاً : السماح للنساء السعوديات المتزوجات من غير السعوديين والحاصلات على إذن مسبق بالزواج من الجهات المختصة بالمملكة بتقديم طلب منح أرض سكنية بأسمائهن ومن ثم التقديم بطلب قرض لصندوق التنمية العقاري لبناء أو الحصول على سكن. إن هذه الأسر تعاني من إيجارات مساكنها الحالية حيث يستقطع من دخلها ما نسبته 35% لتسديد الإيجارات سنوياً حيث توفير السكن سوف يرفع المعاناة عنهن وعن أبنائهن الذين هم في النهاية مواطنون سعوديون.

رابعاً : مساواة أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير السعوديين بإخوانهم السعوديين في العلاج والتعليم بجميع المراحل والحصول على المكافآت الخاصة بالمرحلة الجامعية ومرحلة الامتياز بالنسبة لطلبة وطالبات الطب في جميع تخصصاتهم وإتاحة الفرصة للابتعاث الداخلي والخارجي، إضافة إلى حصولهم على الخصم الخاص بالطلبة على تذاكر السفر الصادرة من الخطوط السعودية أو السكة الحديد أو غيرها عند رغبتهم في السفر إلى داخل أو خارج المملكة ما داموا على مقاعد الدراسة.

خامساً : منح أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير سعوديين عند بلغوهم سن الثامنة عشرة وخصوصاً غير الحاصلين على الجنسية بسبب (مكان الميلاد، انقطاع الإقامة، عدم النشأة في المملكة، عدم التقديم في الوقت المناسب بسبب عدم إلمام أهاليهم بالأنظمة) وبالذات البنات وكذلك النساء غير السعوديات المتزوجات من سعوديين وغير الحاصلات على الجنسية السعودية وخصوصاً المطلقات والأرامل والمعلقات.

سادساً: السماح لأبناء وبنات السعودية المتزوجة من غير سعودي البالغين الذين لم يحصلوا على الجنسية السعودية بسبب "الميلاد خارج المملكة، انقطاع الإقامة، عدم النشأة بالمملكة، عدم تقديم الطلب في الوقت المناسب" إضافة إلى زوجها غير السعودي شرط استمرار الحياة الزوجية بينهما " 10 سنوات متتالية" مع وجود أطفال بالوكالة الشرعية والقانونية عن أمهاتهم وزوجاتهم السعوديات في مراجعة جميع الدوائر الحكومية والشركات والبنوك في كل ما يخصهن وإدارة أعمالهن التجارية والعقارية والاستثمارية أسوة بما هو مسموح به لإخوانهم السعوديين من أب سعودي وأم غير سعودية أو من أب وأم سعوديين.

سابعاً: حصول أرامل ومطلقات ومعلقات السعوديين غير السعوديات على الجنسية السعودية سيرفع المعاناة عنهن ويسهل رعايتهن ورعاية أبنائهن في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية ويسهل ظروفهن المعيشية وبالتالي سينعكس ذلك على تحسين ظروف أبنائهن المعيشية والذين هم في النهاية مواطنون سعوديون.

ثامناً: عدم حرمان أبناء وبنات السعودية العاملة في القطاع الحكومي أو الخاص والمتزوجة من غير السعودي من وراثة راتبها التقاعدي أسوة بإخوانه أبناء وبنات السعودي المتزوج من غير السعودية.

تاسعاً: المساواة بين أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير السعوديين ومنهن المهجورات والمطلقات والأرامل وإدراجهن ضمن الفئات المستفيدة من الضمان الاجتماعي.

عاشراً: إعفاء أبناء وبنات السعوديات المتزوجات بغير سعوديين وغير الحاصلين على الجنسية السعودية، إضافة إلى أزواجهن وكذلك زوجات السعوديين غير السعوديات وخصوصاً الأرامل والمطلقات والمعلقات اللاتي لديهن أبناء من نسبة السعودة المقررة حسب نظام العمل والعمال والسماح لهم بالعمل في المهن المحظور شغلها إلا بسعوديين وتسجيلهم لدى نظام التأمينات الاجتماعية.

الحادي عشر: إدراج النساء غير السعوديات المتزوجات من سعوديين المهجورات منهن والمطلقات والأرامل وأبنائهن ضمن الفئات المستفيدة من الضمان الاجتماعي.

الثاني عشر: السماح لأزواج السعوديات غير السعوديين أو أبنائهن غير الحاصلين على الجنسية السعودية بتملك سيارات الأجرة أو الشاحنات والعمل عليها داخل وبين مدن المملكة من أجل توفير لقمة العيش الكريمة لهم ولأسرهم.

الثالث عشر: إعفاء المواطن السعودي المتزوج من غير السعودية والحاصل على موافقة رسمية من الجهات المختصة بالزواج سواء من داخل المملكة أو من خارجها من رسوم الاستقدام والإقامة ونقل الكفالة والكشف الطبي بغرض تجديد الإقامة لزوجته غير السعودية المقيمة برفقته كربة بيت وغير العاملة كما أرجو إعفاء أبناء وبنات وأزواج السعوديات المتزوجات من غير سعوديين والمقيمين خارج المملكة أو الذين انقطعت إقامتهم والراغبين في العودة على المملكة من رسوم الاستقدام.

الرابع عشر: مساواة أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير سعوديين وغير الحاصلين على الجنسية السعودية من المبدعين والمتفوقين والموهوبين في كافة المجالات من حيث الرعاية والدعم والتشجيع من قبل الجهات المختصة.

الخامس عشر: مساواة أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير السعوديين وغير الحاصلين على الجنسية السعودية من المعوقين "عقلياً ونفسياً وجسمياً" من حيث الرعاية العلاجية والدعم والتشجيع إضافة إلى رعاية الموهوبين والمبدعين منهم وإبراز إبداعاتهم من خلال المعارض والمناسبات الرسمية والأهلية إضافة إلى مساواتهم بإخوانهم السعوديين من حيث الرعاية العلاجية من الأمراض المستعصية وذات الكلفة العالية ودعمهم مادياً ومعنوياً نظراً لظروفهم الصعبة.
السادس عشر : السماح لأزواج وأبناء وبنات السعوديات غير الحاصلين على الجنسية السعودية بالمشاركة في ملكية السكن والنشاط التجاري والمهني والحرفي وذكر نسبة مشاركتهم في صكوك الملكية والتراخيص التجارية والمهنية والعقود الرسمية حفظاً للحقوق وسعياً إلى لم شمل تلك الأسر المشتتة.
السابع عشر : مساواة أزواج وأبناء وبنات السعوديات المتزوجات من غير سعوديين وغير الحاصلين على الجنسية السعودية بإخوانهم السعوديين بالاكتتاب في أسهم الشركات المتنوعة والبنوك المطروحة في سوق المال بالمملكة، إضافة إلى فتح حسابات التوفير في الصناديق الاستثمارية وغيرها لهم ولأبنائهم وبناتهم.

دعم توظيف الفتيات السعوديات في القطاعات الطبية الخاصة

المصدر:جريدة المدينة الثلاثاء، 12 مايو 2009 الموافق 1430/5/17هـ
http://al-madina.com/node/136990

حمود الصقيران - جدة

وقع صندوق تنمية الموارد البشرية بمنطقة مكة المكرمة امس الاول اتفاقية تعاون في مجال دعم توظيف الكوادر الوطنية السعودية في منشآت القطاع الطبي الخاص مع مجموعة عيد كلينك الطبية بجدة. ووقع الاتفاقية عن الصندوق مدير فرع صندوق تنمية الموارد البشرية بمنطقة مكة المكرمة هشام عبدالرحمن لنجاوي وعن القطاع الطبي الخاص البروفيسور الدكتور محمد ديب عيد. وتنص الاتفاقية على تحقيق دعم وتدريب الموارد البشرية السعودية للعمل في قطاع الخدمات الصحية التي تحتاج الى كوادر وطنية سعودية في القطاعات الصحية حيث سيتم في المرحلة الاولى توظيف فتيات سعوديات في المجالات الادارية ثم التوسع في التخصصات المتعلقة بالتمريض والجهاز الفني في اقسام المختبرات والاشعة وغيرها. واكد مدير فرع صندوق تنمية الموارد البشرية بمنطقة مكة المكرمة هشام عبدالرحمن لنجاوي على اهمية توقيع مثل هذه الاتفاقيات مع القطاع الطبي الخاص والذي يشكل عدد العاملين فيه من العمالة الوافدة نسبا مرتفعة واوضح ان صندوق تنمية الموارد البشرية يسعى الى توظيف وتدريب السعوديين والسعوديات في القطاعات الصحية الخاصة من خلال هذه الاتفاقيات. ولفت الى ان صندوق تنمية الموارد البشرية استطاع خلال العام الماضي توقيع اتفاقيات دعم لتنمية الموارد البشرية في منطقة مكة المكرمة حيث استطاع الصندوق توظيف وتأهيل وتدريب اكثر من 13 الف شاب وشابة في مختلف التخصصات والمجالات الى جانب ان الربع الاول من هذا العام 2009م تمكن الصندوق من توقيع اتفاقيات دعم لاكثر من 4 الاف من الشباب والفتيات.

وبين ان الصندوق اعد برامج متخصصة لدعم الشباب والفتيات المتخصصين في هذه المجالات ووصل هذا الدعم الى 90 في المائة في تأهيل تخصصات التمريض والصيدلة ورفع نسبة ومدة الدعم لمرحلة البكالوريوس في كل هذه التخصصات من 24 الى 30 شهرا وسوف يتم رفع المدة الى 36 شهرا من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة. وقدر اللنجاوي جملة الانفاق من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية من اجل اتفاقيات دعم تنمية الموارد البشرية وتوظيف وتدريب وتأهيل الكوادر السعودية على مستوى المملكة الى اكثر من 2 مليار ريال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزير العدل يرعى اختتام اللقاء الحقوقي الوطني

المصدر:جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17/5/1430 هـ. الموافق 12 مايو 2009 العدد 5692
http://www.aleqt.com/2009/05/12/article_227554.html

"الاقتصادية" من جدة

يرعى الشيخ الدكتور محمد العيسى وزير العدل اليوم فعاليات اليوم الختامي للقاء الحقوقي الوطني الذي تنظمه اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ولجنة المحامين في غرفة جدة.

وأكد محمد الفضل رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ورئيس غرفة جدة أن اللقاء الذي يستمر لمدة يومين سوف يتناول عدداً من المحاور وفي مقدمتها القطاع الحكومي وما يتعلق به من أعمال قانونية وقضائية وواقع الإمكانيات وقدرتها على مواكبة التطويرات. وكانت فعاليات اللقاء أنطلقت أمس بحضور ممثلين عن وزارة العمل وديوان المظالم والهيئة العامة للاستثمار واللجنة الوطنية للمحامين حيث ناقشت الجلسة الأولى "القطاع الحكومي، الأعمال القانونية والقضائية واقع الإمكانات وقدرتها على مواكبة التطورات" في حضور المستشار عمر السبهان مدير الشؤون القانونية في وزارة العمل والدكتور ماجد قاروب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين وأدار الجلسة الأولى المحامي عبد الناصر السحيباني، وطرح الدكتور ماجد قاروب خلال الجلسة ورقة عمل بعنوان "القانون والمحامي والاحتراف" أكد خلالها أنه بعد قيام هيئة دوري المحترفين السعودي وبعد أن أصدرت الهيئة لائحة الحقوق التجارية وطلبت من الأندية تسجيل علامات تجارية خاصة بفرق كرة القدم والاشتراك في الغرف التجارية الصناعية لتأكيد استقلاليتها المالية والإدارية عن الأندية للتركيز على عناصر الربح والخسارة وتأكيد قدرتها على اتخاذ جميع قراراتها التجارية وإبرام العقود وفق قواعد تجارية وربحية استشعرت الهيئة وبتوجيه من الأمير نواف بن فيصل أهمية تعاقد فرق كرة القدم المحترفة مع مكاتب محاماة وطنية مرموقة تقدم العون القانوني اللازم والضروري لفريق كرة القدم وفق عقود خدمات استشارية توقعها الهيئة مع مكاتب المحاماة وتتكفل بدفعها نيابة عن الأندية دعما لها في هذه المرحلة الانتقالية المهمة تجاه العمل الاحترافي.

وينتظر أن يشارك في اللقاء الوطني خلال الجلسات العلمية الثلاث التي تقام اليوم ممثلون من معهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن القائمون على برنامج (عدل) الخاص بتطوير مرفق القضاء وأعضاء اللجنة الوطنية للمحامين وأعضاء مجلس إدارة غرفة جدة ورؤساء اللجان المشاركة.

دار الحماية الاجتماعية تؤكد: الإعلامية بحاجة ماسة إلى حمايتها من العنف

المصدر: جريدة الجزيرة 13375 الثلاثاء 17 جمادى الأول 1430 العدد 13375
http://www.al-jazirah.com/208340/ln3d.htm

الجزيرة - سعود الشيباني

أكدت الصحفية بالمركز الرئيسي لصحيفة (المدينة) بجدة سحر خان (33 سنة) وأم لفتاة أنها تعرضت لضرب مبرح وعنف أسري من عائلتها وهو ما أثبته الطب الشرعي من مستشفى الملك فهد بجدة معللة سبب ذلك العنف الذي أصابها بسبب ذهابها لحضور إحدى دورات تدريبية لحقوق الإنسان مع والدتها. وأشارت الضحية أنها تمكنت من الهرب من منزل أهلها بعد احتجازها وإغلاق أبواب المنزل عليها ثم الاعتداء عليها بالضرب المبرح ومنعها من الخروج حيث لجأت منذ السبت الماضي إلى دار الحماية الاجتماعية بجدة بعد أخذ التقرير الطبي الذي يثبت تعرضها للكمات مؤذية وضرب مبرح مشيرة إلى أنها أوكلت محاميا للدفاع عن قضيتها وحمايتها من عنف ذويها.

إيقاف التحرش.. بالسجن وقوانين الحماية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 12 مايو 2009 الموافق 1430/5/17
http://al-madina.com/node/136697

ابتسام المبارك - المدينة المنورة

اثارت شكاوى بعض الطبيبات والممرضات عن محاولات التحرش بهن خاصة اثناء المناوبة الليلية تساؤلات هامة عن غياب عقوبات صارمة ضد المتحرشين في ظل صعوبة اثبات ذلك حيث يعمد المتحرش الى اختيار الوقت المناسب بعيدا عن الاعين . وفي حين تؤكد الكثير من العاملات في المجال الطبي ان 90% من الحالات لا يتم الكشف عنها خوفا من الفضيحة او النقل من العمل يرى اخرون اهمية العمل على تكريس البيئة النظيفة في العمل من خلال الحد من الاختلاط الا في الضرورة وتشديد العقوبات على المخالفين للانظمة الى حد الفصل في العمل . يأتي ذلك في الوقت الذى يتطلع فيه الكثيرون الى النظام المزمع دراسته قريبا ويشدد على السجن عقوبة لردع المتحرشين .

إيقاف التحرش.. بالسجن وقوانين الحماية

في البداية تعدد د. لمياء مقبل جيار استشارية نساء وولادة أنواع التحرش مشيرة انها تشمل الفعل والقول والرسائل أو النظر ولم يسبق على حد معلوماتي أن تعرضت طبيبة في المستشفى الذي اعمل به للتحرش الفعلي سواء من الأطباء أو الموظفين على اختلاف مستوياتهم أما التحرش بالنظر أو بالرسائل فاعتقد أننا تعرضنا له ولكن في نطاق ضيق من

شخصيات تعاني من شعور بالنقص . وقد تقدمت بشكوى للجهة المعنية ليأخذ المسيء جزاءه خاصة ونحن في بلد منصف لا يرضى بالخطأ موضحة ان حجم الخطأ يعتمد أساسا على شخصية المرأة والرجل ونوعية الضوابط الأمنية الموجودة في مقر العمل . وشددت على ان عمل الممرضات في الفترة المسائية لا غنى عنه مفضلة أن يكون عملهن في الأقسام الداخلية الخاصة بالنساء أو الأطفال.من جانبها ألمحت الدكتورة جيهان الحازمي استشارية نساء وولادة أن المشكلة تعكس وجود أزمة أخلاق وبعد عن الدين فلو تعامل كل رجل مع أي امرأة على أنها إحدى محارمه لما رأينا شيئا من التحرش الجنسي مؤكدة أن للمرأة دورا كبيرا أيضا في المحافظة على نفسها من خلال الالتزام بالحشمة لان المسؤولية تقع على عاتق الطرفين . وايدت عمل المرأة في المناوبات الليلية لان العيب في النفوس الضعيفة.

تقديم الشكاوى

وترى صفية العمر رئيسة تمريض ضرورة منح المرأة القوة لتقديم شكوى ضد من يتحرش بها مشيرة أن الخوف من الفضيحة يجعل الصمت أكثر ما تلجأ له المرأة في تعاملها مع هذه المشكلة خاصة إذا كانت متزوجة خشية أن يصل هذا الأمر إلى زوجها، وإن كانت غير متزوجة تصمت خشية على سمعتها و فرص الزواج لديها، الأمر الذي يجعل المتحرش يتمادى في فعلته وليس معنى ذلك أن لا يكون للمرأة دور في الإسهام بالتحرش ضدها من خلال الملابس أو طريقة كلامها وخضوعها بالقول مما يفسح المجال لضعاف النفوس للتحرش بها .

تقول الدكتورة فاطمة داود عبد الحميد استشارية جراحة أطفال رئيسة فريق الحماية من العنف الأسري بصحة المدينة المنورة التحرش بالنساء الموظفات أثناء العمل ليس ظاهرة محلية فقط بل مشكلة تعاني منها الدول الغربية العربية على حد سواء. فبالرغم من سن قوانين تحد من ممارسة التحرش بالموظفات أثناء العمل ما زال ذلك الامر مستمرا. ويرجع ذلك الى اسباب منها صعوبة إثبات واقعة التحرش من قبل الضحية و جهل الكثيرات منهن بقوانين الحماية ، و اخذ المعتدي كافة السبل للحيلولة دون اكتشاف أمره واختيار ضحاياه من غير القادرات على رفع الشكوى. واكدت اهمية تقليص الاختلاط بين الموظفين و الموظفات في نفس التخصص خصوصا أثناء الدوام الليلي ودراسة امكانية تخفيض اعداد العاملات في الفترة المسائية والتعامل مع الحالات المبلغ عنها بكل سرية مع مراعاة السرعة في إنهاء الإجراءات. . وايدت عدم إعطاء مناوبات ليلية للنساء العاملات بالمستشفيات خصوصا في المنشآت أو الأقسام التي لا يمكن التقليل من اختلاط الرجال بالنساء بها .

90 % من الحالات

قالت د. وفاء طلبة صاحبة مراكز صحية إنها توافق بشدة على مشروع مجلس الشورى لفرض عقوبات وغرامات على المتحرشين في أماكن العمل لأن المرأة بطبيعتها خجولة ويمنعها الحياء من أن تبوح بتحرش بذيء حدث لها مؤكدة ان 90%من النساء يخشين البوح بمثل هذه الحالات المخجلة مؤكدة ان الحل الامثل يكمن في توفير بيئة العمل المناسبة للنساء و ممرضة أثناء الكشف وتخصيص جهاز حراسة امني من النساء أيضا في مكان العمل الذي تتناوب فيه الطبيبات والممرضات ليلا يشرف عليهن رجل امن لأهمية وجود الرجال في مواقف الحماية وقد تمكنت من تحويل أكثر من عيادة للكشف على النساء فقط لاسيما عيادة الجلدية لما فيها من خصوصية في أكثر الأحيان خاصة أنني مررت بموقف تحرش من مرافق لمريض أثناء الكشف في العيادة ولم اسكت على فعله وشكوته إلى الجهات المختصة وتم اتخاذ إجراء يردعه وأمثاله.وقال الدكتور محمود إبراهيم قمر فلاته أستاذ مساعد صحة نفسية وكيل عمادة القبول والتسجيل للشؤون التعليمية بجامعة طيبة : التحرش في المستشفيات أطرافه تتنوع فهو إضافة إلى التحرش الذي يقع على الطبيبات والممرضات من الأطباء فإن هناك أطرافا أخرى مثل تحرش الأطباء (ذكوراً وإناثاً) بالمرضى المقيمين وأيضاً تحرش المرضى الزائرين بالممرضات والطبيبات . واقترح تخصيص رقم مجاني داخل المستشفيات للاتصال به كحالة طوارئ وتخصيص وحدة (اجتماعية وأمنية) لمباشرة التحقيق في كل شكوى تصل عن طريق الرقم المجاني والمباشر.والفصل بين العاملين في حالة عدم مباشرة العمل مع المرضى على أن ذلك مكانياً وزمانياً إن أمكن.

3 سنوات سجن للمتحرش في النظام الجديد

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 12 مايو 2009 الموافق 1430/5/17
http://al-madina.com/node/136699

جريدة المدينة

ينتظر ان يصوت اعضاء مجلس الشورى قريبا على نظام مكافحة التحرش الجنسي ، بعد اكتمال مسودة الدراسة التي قدمها احد مكاتب المحاماة الاستشارية بطلب من الدكتور مازن بليلة عضو مجلس الشورى (مقدم دراسة مشروع نظام مكافحة التحرش) . واقترح د. بليلة اختيار موقف وسط من العقوبات المعمول بها في الخارج وهي من 3- 5 سنوات سجن او من سنة الى ثلاث سنوات والقوانين المتساهلة من سنة فأقل.واكد بليلة ان المشروع يهدف الى حماية المرأة في بيئة العمل موضحا ان من النقاط المطروحة للنقاش في الدراسة التفرقة بين هتك العرض ،الفعل الفاضح ،خدش الحياء الذي يندرج تحت الجرائم الاخلاقية لكونها عدوان على الاداب العامة) كما حملت الدراسة في طياتها مدى ملاءمة تطبيق عقوبة الجلد للمرأة وتقبل المجتمع الدولي لهذا النوع من العقوبة. واكد بليلة ان الدراسة التي يدعمها بقوة تمكن من ادراج مادة تتعلق بميعاد الدعوى في اللائحة التنفيذية وليس في النظام ، حيث ان الحق العام لا يسقط بمرور الزمن والتحرش جريمة تتعلق بالحق العام.وتضمنت المسودة المقدمة للشورى الاسلوب العلاجي للنظام وهو نص يحدد انواع التحرش الجنسي ومظاهر التحرش العام ونص يحدد مظاهر التحرش في العمل وعقوبته والاجراءات التي يتم فيها الابلاغ عن الجريمة بسلك طريقين اداري وجنائي ، كما حملت المسودة الاسلوب الوقائي بالتزام صاحب العمل المتمثلة بوضع لائحة داخلية للجزاءات التأديبية وتوفير نظام فعال للشكوى المقدمة ومراقبة تطبيق النظام. اما من حيث نطاق تطبيق النظام فهناك نطاقان تم تحديدهما وهما النطاق الزماني (اذا حدث التحرش خارج نطاق العمل من قبل المدير في العمل) ، وتحديد النطاق المكاني بنوع العمل (وظيفي - مهني - حرفي) ، اما فيما يتعلق بطرق الاثبات فتكون بالكتابة والشهود والقرائن والمعاينة واليمين والاقرار.

وزير العدل: ندرس فتح مكاتب نسائية في المحاكم وقنوات لتعيين المرأة في القضاء

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277123.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

وضع وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء على أرض الواقع في زيارته ذات المحطات الأربع في مدينة جدة وقال: إنه سيعلن في الأيام القريبة المقبلة عن مناقصات ضخمة جدا لإنشاء عدد من المحاكم المتخصصة، والسعي لإيجاد مواصفات تتعلق بإنشاء مدن عدلية في عدد من مناطق المملكة، وتدارك أي سلبيات في منشآت المحاكم الحالية.

وأضاف وزير العدل في الحفل الذي نظمته اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف التجارية واستضافته لجنة المحامين في الغرفة التجارية في جدة أمس أن المحاكم المتخصصة ستكون في القريب العاجل، ومنها المحاكم العمالية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية، إضافة إلى المحاكم العامة والجزائية. وهذه النقلة ستجعل القضاء في المملكة في وضع أفضل، ويتبوأ مكانته المرموقة.

وردا على سؤال عن عدم وجود توازن بين عدد القضايا والمراجعات، وبين عدد القضاة وعدد كتاب العدل في المملكة أوضح الوزير أن الموارد البشرية للقطاع العدلي ستكون محققة للطموح إن شاء الله، ونرجو أن تشغل الوظائف من قبل المجلس الأعلى للقضاء عن طريق المخرجات الشرعية واستقطاب الخبرات القضائية وإدخالها للسلك القضائي، مستدركا «أن لدى الوزارة الآن بريدا إلكترونيا لتلقي الشكاوى المرفقة بالوثائق والمستندات من أي مواطن».

وشهد الوزير توقيع ثلاث اتفاقيات بين اللجنة الوطنية للمحامين في المملكة مع جمعية مودة للطلاق، وبرنامج الأمان الأسري لتنسيق التعاون المشترك بينهما، والعمل على إيجاد برامج لعلاج قضايا العنف الأسري والحد من الطلاق.

وقال وزير العدل في كلمته التي ارتجلها أمام الحضور:

نحن في وزارة العدل ندعم هذه الملتقيات ونشد من أزرها، ونعتبر نشر الثقافة الحقوقية في طليعة مهام الوزارة، خاصة أنها لا تزال تحتاج منا الكثير لتعزيزها وتصحيح مفاهيم البعض نحوها، لأن هناك بكل شفافية نسبة من التدني في الرصيد الحقوقي لدى البعض، وأخص المعنيين في الجانب الحقوقي، ونحن في وزارة العدل نسعى لنشر الثقافة العدلية ونتطلع أن يساهم نظام القضاء الجديد الذي صدر منذ عامين في إيجاد رؤية واضحة في هذا الصدد.

وأضاف: النظام الجديد للقضاء أكثر تطورا وتحديثا، وآلية الإجراءات فيه تعتبر نقلة حضارية عن ما كان عليه الحال، لكن تنقصنا المفاهيم الحقوقية والكوادر التي تعيننا على أداء الرسالة، ولا شك أن الإخوة المحامين هم ذراع الوزارة الأيمن، وهم شركاؤنا في تحقيق العدالة، ونسعى أن يكون هناك وعي منهم في الاضطلاع برسالتهم، وإذا كان هناك بعض القصور فإن هذه الملتقيات تعمل على احتوائه وعلاجه ولو بالتدريج، ووزارة العدل اضطلعت بمسؤوليتها تجاه مهنة المحاماة وبحاجة للمقترحات من مثل هذه الملتقيات، وقد حضرت اليوم لأقدم رسالة واضحة وهي حرص الوزارة على رفع شعار الشراكة، فنحن لا نعمل بمعزل عن الشركاء، هناك تحرك في الطريق الصحيح لوضع أسس جديدة مشتركة بيننا وبين الإخوة المحامين.

وردا على سؤال جميل فارسي رئيس لجنة المجوهرات في الغرفة التجارية عن تفاوت الأحكام الصادرة من قضاة بعض المحاكم، ومنها على سبيل المثال الحكم الذي صدر على سارقي الخروفين، أجاب الوزير: هناك من له وجهة نظر ويرى تفاوتا في الأحكام، ولذلك نحن في الوزارة نطور مدونة الأحكام القضائية لتصبح مرجعا للجميع وتسهل من عملية التقاضي وتقارب بين الأحكام، ولكن الأحكام أيا كانت يجب أن تحترم، وهناك درجات تالية من التقاضي للنظر في أية ملاحظة، كما لا ننسى أن لكل

قضية ظروفها وملابساتها التي تختلف من قضية لأخرى حتى وإن بدت متشابهة من النظرة الأولى، ويحق للخصوم التوجه لمحاكم الاستئناف والمحكمة العليا إذا لم يقتنعوا بالحكم.
وعن فتح مكاتب نسائية في المحاكم وإشراك المرأة في لجان الصلح، ولا سيما في مجال الخلافات الأسرية، قال الوزير: إن ذلك محل دراسة جادة، ونسعى لإيجاد قنوات تعين المرأة في القضاء، أما مكاتب الصلح فأعتقد أن الأخ رئيس المحكمة العامة في جدة الشيخ راشد الهزاع سيعمل على تقريب وجهات النظر، وأعتقد أن المقبل أفضل، ولا سيما أن الوزارة تطمح في استصدار نظام للصلح في المحاكم ونأمل ذلك.
وعن قلة القضاة وكثافة عدد القضايا أوضح الوزير:
لا نعاني من قلة الوظائف فلدينا ألفا وظيفة قضائية شاغرة و 200 وظيفة قاضي استئناف ورئيس محكمة استئناف، ننتظر من المجلس الأعلى للقضاء أن يعين من يشغلها قريبا وأود أن أبشر الجميع أننا بصدد لائحة جديدة لاختيار القضاة من قبل المجلس الأعلى للقضاء،
وأردف: كما أن الوزارة أكثر حرصا على تطوير مهنة المحاماة من المحامين أنفسهم وفي الطريق بإذن الله سيتم إقرار هيئة للمحامين، وهي منظورة الآن من قبل خبراء ومختصين وهي مهمة جدا لكنها تحتاج بعض الوقت.
وعن تزايد حالات العنف الأسري قال الوزير نحن لا نزال الأفضل في هذا المجال ولسنا الأسوأ، وبرنامج تأهيل القضاة وتدريبهم على قضايا العنف الأسري هي بلا شك محل الاهتمام، ومثل هذه اللقاءات خطوة في هذا الاتجاه.
وللأسف يقع العنف الأسري أحيانا لأسباب تافهة، ونأمل في هذا الصدد دورا أكبر للجان الصلح والمكاتب وتزايد هذا النجاح مرتبط بصدور نظام للصلح يعمل به في القضاء.
من جانبه قال الدكتور ماجد قاروب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين في مجلس الغرف التجارية، إن الحاجة اليوم باتت ملحة لولادة هيئة المحامين وتفعيل دور المرأة في مكاتب المحاماة وهذا سيوفر 20 ألف وظيفة في مجال المحاماة، شريطة التطبيق الكامل لنظام المحاماة الذي سيوقف نزيف ملياري ريال يستنزفها الدخلاء على مهنة المحاماة ومنتحلي صفة المحامي.
وقال إن عقود الخصخصة والتطوير والمساهمات والأعمال المصرفية والاستثمار في الغاز والكهرباء والمياه وغيرها من الأعمال تحتاج لمكاتب محاماة معتمدة جعلت مكاتب المحاماة الأجنبية تربح مليار دولار سنويا في السنوات الخمس الماضية كان الأولى أن تربحها مكاتب المحاماة السعودية، وشكا من دخلاء مهنة المحاماة ومنهم أطباء ومهندسون يتقمصون دور المحامي ويباشرون أعمالا حقوقية متجاوزين الأنظمة، ويحصل هؤلاء على ملياري ريال سنويا من أصحاب القضايا دون أن يحصل أصحاب القضايا على ما يريدون.
وفي نهاية اللقاء شهد الوزير توقيع ثلاث اتفاقيات بين اللجنة الوطنية للمحامين في المملكة مع جمعية مودة للطلاق وبرنامج الأمان الاسري، بعدها كرم المشاركين وتبودلت الهدايا والدروع التذكارية.
كما زار وزير العدل المحكمة العامة في مدينة جدة لمدة ساعتين التقى فيها أصحاب الفضيلة القضاة وتجول في أقسامها المختلفة، حيث زار قسم الحاسب الآلي والسجلات ومكتب المحامين ولجنة الصلح والوقف العلمي لدعم أبحاث الجامعة وأقسام محضري الخصوم والمبنى الجديد الذي تعثر تسليمه من المقاول لما يقارب ثلاث سنوات، كما زار مكتب قاضي التنفيذ الشيخ علي النهابي واستمع إلى شرح موجز عما يقارب ثلاثة آلاف قضية تنفيذ تسلمها قاضي التنفيذ في جدة وأنهى مئات القضايا المتعثرة أو التي شهدت مماطلة في التنفيذ.
وأكد الوزير أن هناك خطوات مقبلة نحو إقرار نظام التنفيذ الجديد وهو بلا شك أهم مراحل التنفيذ كون معاناة المواطنين من التنفيذ معروفة للجميع، ولدينا إلحاح شديد في تسريع إقرار نظام التنفيذ الذي يقضي على المماطلين والمتهربين من تنفيذ الأحكام أو الديون بأنواعها، وسيكون قضاة التنفيذ هم الفصل الأخير من المحاكمات، والآن لدينا خمسة قضاة تنفيذ ستعمل الوزارة على إيجاد دوائر تنفيذ جديدة.
وشهد الوزير إحدى جلسات التقاضي الإلكتروني في المحكمة العامة مع رئيس المحكمة الشيخ الدكتور راشد الهزاع، وأبدى إعجابه الشديد مؤملا الاستفادة من الحاسب الآلي في تسريع عملية التقاضي.
واستمع الوزير إلى شكوى من المختصين عن تكرار تعطل الحاسب الآلي بسبب بطء السرعة والحاجة إلى سيرفرات أكبر حجما، ووعد بحل المشكلة مع المختصين في الوزارة، واستوقف أحد المواطنين الوزير في المحكمة بكلمات «أنا في ذمتك يا معالي الوزير»، فسأله الوزير عن شكواه وطلب منه أن يبعث بها إلى بريده الإلكتروني مع الأوراق والإثباتات التي لديه ووعد بالرد عليه، وتدخل رئيس المحكمة ووعد أن ينظر فيها ويحلها له سريعا، مطالبا أن يراجعه في مكتبه إذا رغب ذلك، وقال المواطن لـ «عكاظ»: إن أحد القضاة يريد أن يخلع منه زوجته وهو لا يريد فراقها، وإن لديه قضية خلع ونفقة مع الزوجة، وإن قضيته منظورة منذ سنتين وأصبح القاضي يشكل له عقدة نفسية بسبب تعامله معه ـ على حد تعبيره.
وفي نهاية الجولة قال وزير العدل لـ «عكاظ»: أشكر الإخوة في المحكمة العامة في جدة، وقد سرني ما شاهدته من تطور ونقلة حضارية كبيرة في مجال التقاضي الإلكتروني، وأود أن أقول:

السلطة القضائية هي سلطة الحسم القضائي من قبل السلك القضائي، باختصاصهم الولائي المكاني والنوعي، المشمولين بنظام القضاء الذي رتب حقوقهم وواجباتهم، ومنع دخول أي من أعضاء السلطة التنفيذية ـ على وجه الخصوص ـ من التدخل في عملهم الفني البحت وكافة مرافق القطاع العدلي في خدمة هذه السلطة في شؤونهم الوظيفية، والحرص على عدم الإخلال باستقلال هذه السلطة، والتأكد من تفعيل ضمانات العدالة والمراقبة، والإشراف على سير العمل، وانسجام إجراءاته، وعدم تعثر أدائه، ودعمه بالأدوات المساندة، وهذه المهمات تتقاسمها الوزارة مع المجلس الأعلى للقضاء، وإن كانت الوزارة تتحمل الجزء الأكبر باعتبارها المظلة العدلية أمام الحكومة (مجلس الوزراء)، الذي صدرت عنه أنظمة القضاء، ويناط به مراقبة أداء أجهزة الدولة، ولا سيما تطبيق الأنظمة باعتباره جهة إشرافية وتنظيمية وتنفيذية، ومجلس الوزراء هو من كرس مفهوم استقلال القضاء، وأوجد من خلال الأنظمة الصادرة عنه الضمانات الكافية لهذا الاستقلال، وضمانات الحياد القضائي وألزم بسلطته التنظيمية والتنفيذية الجميع باحترام أحكام القضاء وتنفيذها على الفور.

وحول سؤال حول مكونات السلطة القضائية، أوضح وزير العدل أن المحكمة العليا تقع في قمة هرمها، ثم الاستئناف، وتليها المحاكم الابتدائية.

وحول مشاركة الوزارة في إعداد خطة لتطوير آلية العمل الإداري في المجلس الأعلى للقضاء، وهل هذا يمثل قناعة الوزارة بتطوير العمل الإداري على حساب العمل القضائي الذي لا تزال آلية عمله التنفيذية في بداياتها بالرغم من مرور ما يقارب السنتين على صدور النظام وآليته؛ أكد الوزير العيسى أن للمجلس الأعلى للقضاء استحقاقا كبيرا على الوزارة باعتباره مرفقا عدليا له أهميته ودوره الكبير، وقد شاركت الوزارة في فعاليات حلقات النقاش لتطوير العمل الإداري في المجلس، والوزارة تضع كافة إمكانياتها لخدمة هذا المرفق الحيوي، ولن تؤثر هذه الخطوة على تطوير الخدمة القضائية، وقد شكلنا فريق عمل لتفعيل الآلية، وسنهتم بجانب التدريب، حيث إن الوزارة مسؤولة عن تنفيذ التدريب القضائي، أو على الأخص ما نصت عليه الآلية التي أكدت على دور الوزارة في هذا، والأيام المقبلة ستشهد نقلة تنفيذية يسعد بها الجميع.

بحث دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277068.htm

«عكاظ» ـ الرياض

بدأت أمس في مدينة معان الأردنية أعمال الندوة العلمية «دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية»، التي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع جامعة الحسين بن طلال، خلال الفترة من 17 ـ 19 من الشهر الحالي، بمشاركة 92 متخصصا من وزارات الداخلية، العدل، الأجهزة المعنية بموضوع الندوة في الأردن، السعودية، الإمارات، السودان، سوريا، قطر، لبنان، عمان وفلسطين.

وتهدف الندوة إلى بيان ماهية التوعية الأمنية فكريا واجتماعيا، أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في ذلك، إضافة إلى وضع تصور شامل لتحقيق تلك الأهداف.

وتناقش الندوة ـ بحضور هيئة علمية متميزة من أبرز الخبراء في المجالات الأمنية ـ خمسة محاور رئيسية، تعنى بتكامل جهود مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، التوعية في مجالات الأمن الفكري، مكافحة الإرهاب، المخدرات ومجابهة الشائعات.

وبدأت الجلسة الأولى برئاسة الدكتور ذياب البداينة ـ من جامعة الحسين بن طلال ـ بمناقشة ورقة علمية بعنوان «جمعيات الإرشاد الفردي والجماعي ودورها في الحد من العنف الأسري»، قدمها الدكتور معن خليل العمر، من كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أعقبتها ورقة بعنوان «توظيف تطبيقات مادة التربية الوطنية في التوعية الأمنية .. مؤسسات المجتمع المدني نموذجا»، أعقبت ذلك جلسة مناقشة عامة.

وفي الجلسة الثانية ـ التي رأسها الدكتور سليمان أحمد آل خطاب ـ نوقشت ورقة بعنوان «دور الأندية الأمنية والعسكرية في التوعية الأمنية»، قدمها اللواء الدكتور سعد بن علي الشهراني، وكيل كلية الدراسات العليا في جامعة نايف، ثم قدم الدكتور حسن سلامة العواران، من جامعة مؤتة، ورقة بعنوان «دور المؤسسات الدينية في التوعية الأمنية».

وستناقش الندوة اليوم عددا من الأوراق العلمية بعناوين: «إسهامات الجماعات الافتراضية في الوقاية من المخدرات»، «مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي»، «التحصين الأمني للرأي العام ضد الشائعات»، «دور المنظمات النسوية في التوعية الأمنية»، «دور الأندية الطلابية في التوعية الأمنية»، و «دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الإرهاب».

"المظالم" يحيل دعوى طلب أب زيارة ابنيه إلى المحكمة الشرعية

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277077.htm

فهد الرياعي ـ أبها

أحالت المحكمة الإدارية في عسير، دعوى المواطن موسى القحطاني إلى المحكمة الشرعية؛ للنظر في قضيته، والتي يطالب فيها عدة جهات أمنية بتطبيق الصكوك الصادرة من المحكمة الشرعية في محافظة أحد رفيدة، التي تنص على منحه حق الزيارة لابنته وابنه اللذين يعيشان في كنف والدتهما (طليقته) منذ سبعة أعوام، ولم يتمكن من زيارتهما حتى اللحظة.

المحكمة الإدارية أحالت القضية للمحكمة الشرعية بحكم أنها جهة الاختصاص، لاسيما أن المدعي يطالب في الوقت الحاضر بحق الحضانة بعد أن بلغت ابنته السن الشرعي الذي يخوله حضانة طفليه للعيش في كنفه.

القحطاني ذكر لـ«عكاظ» أنه منذ طلاق زوجته، وهو يسعى لزيارة ابنته وابنه من خلال دعاوى قضائية نظرتها محكمة أحد رفيدة الشرعية، على الرغم من صدور حكم شرعي يقضي بمنحه حق الزيارة لهما دون جدوى، وأضاف: لم أجد أي جهة تقف معي لتطبيق هذا الحق في ظل تعنت طليقتي وأسرتها ومنعي من زيارتهما، فتقدمت بدعوى لديوان المظالم في عسير، أطالب فيها بحق الحضانة بعد أن عجزت عن زيارة ابنتي وابني طيلة السنوات الماضية، أحالها الديوان للمحكمة الشرعية، إلا أن تباعد الجلسات وعدم حضور الخصوم لا يزال يؤجل الفصل في القضية حتى الآن، وهناك موعد جلسة في الثامن والعشرين من هذا الشهر آمل أن تكون نهائية في حال حضر الخصوم.

مدير سجون المنطقة الشرقية لـ "عكاظ":

إصلاحيتان جديدتان في الدمام والأحساء وتخفيف التكدس في الخبر

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277273.htm

خالد البلاهدي ـ الخبر

أكد المدير العام المكلف للسجون في المنطقة الشرقية العميد عبد الله بن علي البوشي افتتاح إصلاحيتين جديدتين في الدمام والأحساء لاستيعاب العدد الكبير من النزلاء داخل السجون، وأضاف أنه تم تخفيف تكدس النزلاء في سجن الخبر بتحويل عدد منهم إلى السجون في الدمام والقطيف، بعد التكدس الذي شهده السجن في عدد النزلاء، وأكد أن هناك حلا لمشكلة التكدس سوف يتحقق في أقل من سنة بعد افتتاح عنابر جديدة تنفذها الشعبة الهندسية حاليا لاستيعاب أكثر عدد من النزلاء.

وقال لـ «عكاظ»، بعد رعايته حفل ختام الأنشطة الرياضية وتوزيع الميداليات والجوائز للفرق الفائزة من النزلاء في إصلاحية الدمام، أول أمس، إن مكافأة ربع المدة التي يحظى بها السجين، تعتبر من البرامج الإصلاحية، ولا بد للنزيل أن يكون مشاركا في الأنشطة، إضافة إلى حسن سلوكه داخل السجن، وذلك يشجع المسؤولين في السجن على تقييمه عبر لجنة مكونة حسب الأنظمة والتعليمات، التي وضعتها الإدارة العامة، وهذا الأمر يعتبر مساعدة في صالح النزيل وتخفف من مدة محكوميته، وأضاف أن هناك دراسات كثيرة يجري العمل عليها تصب أيضا في مصلحة النزيل وفي التخفيف من محكوميته، وتوضح الصورة للنزيل عن العفو وطريقة احتساب النقاط للنزلاء ونبين لهم أثر الالتحاق في البرامج الإصلاحية في التخفيف من مدة محكوميتهم، لأن المكرمات الملكية ليست محددة بوقت معين، بل هي على مدار العام.

وعن نصيب النزيلات من النساء في سجون المنطقة الشرقية من البرامج والأنشطة، قال إن هناك برنامج محو أمية داخل السجن والتحق به عدد كبير من النزيلات، كما أن هناك اتفاقية مع عدد من المصانع للأثاث والموبيليا والستائر والخياطة والتطريز داخل السجن ويعمل بها أكثر من 60 نزيلة ونزيلا، بالإضافة إلى تدريبهن على استخدام الحاسب الآلي، إضافة إلى المشاركات الخارجية في الأشغال اليدوية لعدد من النزيلات.

وثمن البوشي خطوة الإدارة العامة للسجون بابتعاث عدد من الضباط والأفراد لعدد من الدول للتدريب والتأهيل، وقال إن أفرادا وضباطا من سجون المنطقة الشرقية استفادوا من هذه الدورات، و هناك 2 من الضباط تم ابتعاثهم للولايات المتحدة الأمريكية، للاستفادة من البرامج الإصلاحية الحديثة هناك وتطبيقها على النزلاء داخل السجون بعد عودتهم.

القبض على زوج ليلى الهارب بعد 7 سنوات من المطاردة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277273.htm

عبدالرحمن القرني ـ عسير

ألقت السلطات الأمنية في محافظة خميس مشيط ظهر أمس الثلاثاء القبض على زوج (ليلى) المتغيب لمدة سبع سنوات عن استكمال إجراءات زوجته اليمنية وطفليهما، بعد أن شكل مدير الحقوق المدنية في المحافظة العقيد محمد جعفر اليامي فريق عمل ميدانيا لمتابعة الزوج المتغيب، حتى تم القبض عليه يوم أمس، حيث جرى التحقيق معه وسجل اعترافه بابنيه وزوجته أمام باحث القضية، وتم إيقافه لاستكمال الأوراق والتحقيقات، وكشفت مصادر لـ"عكاظ" بأن القضية ستحال يوم السبت المقبل إلى المحكمة الشرعية في خميس مشيط للفصل فيها، وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة عسير العقيد عبدالله عائض القرني بأن قضايا الخلافات العائلية بين الزوج والزوجة تحل عن طريق المحكمة الشرعية وينحصر دور الشرطة في إحضار الزوج وإرساله للمحكمة.

الزوج عبد الله سفر الذي التقته "عكاظ" في غرفة التوقيف أوضح أنه تقدم بطلب للجهات الرسمية في المنطقة بهدف الزواج من اليمن، إلا أن طلبه قوبل بالرفض بحجة أنه مقتصر فقط على كبار السن والمعاقين، وأكد بأن ما دفعه للزواج من هناك هو عدم مقدرته على دفع المهر للزوجة السعودية، وأشار إلى أن مهر زوجته اليمنية لم يتجاوز الـ" 2000" ريال فقط. وتعود تفاصيل القصة عندما ارتبط عبد الله سفر بزوجته اليمنية قبل ما يزيد عن 10 سنوات، وأدخل زوجته للسعودية عبر تأشيرة عمرة، وحينما لم يتمكن من إصدار شهادات ميلاد لأطفاله، قرر هجر عائلته في العام 1421 هـ بعد أن رزق من زوجته بوعد ورائد، بعدما أقدم على طرد زوجته في الشارع، وأخذ ابنه الرضيع ووضعه بجوار دار الرعاية الاجتماعية بأبها، التي تولت رعايته إلى أن كشفت ليلى عن هوية طفلها، وتم تسليمه لها بمحضر، وظلت تصرف على نفسها وأطفالها بواسطة المحسنين منذ ذلك التاريخ.

سعود الفيصل: المملكة تهتم بحقوق الإنسان من منطلق إسلامي

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277273.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

ينطلق اهتمام المملكة بمبدأ حقوق الإنسان من تعاليم الدين الإسلامي وقيمه التي تكفل هذه الحقوق وتصون كرامة الإنسان، أتى ذلك ضمن حديث لسمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في مؤتمر صحافي ونظيره الهولندي ماكسيم فيرها خن في الرياض أمس.

وتطرق وزير الخارجية لعملية السلام والدور الاسرائيلي عقب التصريحات الأخيرة التي أطلقها عدد من المسؤولين في حكومه نتنياهو قائلا: «إننا نحتاج لمسؤولين معتدلين، وموقف معتدل لإسرائيل وليس كما يريد نتنياهو، وما نسمعه هو فأل سيئ»، مضيفاً أن الأمل يكمن في اتخاذ خطوات لتطبيق السلام بدلا من عملياتها في الأراضي الفلسطينية، ووقف المستوطنات وتهويد القدس، وأن حل النزاع سيساهم في حل العديد من المشكلات في الشرق الأوسط. وأردف أن هناك تفاهماً بين المملكة وهولندا حول إحياء عملية السلام من خلال التفاهمات الدولية والمبادرة العربية، مرحباً بالمقترحات الأمريكية في إطار عملية السلام. وتناول سعود الفيصل ما احتوته المباحثات مع نظيره الهولندي، فأوضح أن هولندا كان لها دور إيجابي في دعم القضية الفلسطينية وتقديم المساعدات إضافة إلى الدور الإيجابي في التعاون على مكافحة الإرهاب وعما تواجهه باكستان حالياً، أعرب عن أمله في أن يعم الاستقرار ذلك البلد، والمملكة أوفت بالتزامها ودعمها ضمن مؤتمر أصدقاء باكستان. وعن التحفظ الإماراتي لاختيار الرياض مقراً للبنك المركزي، قال: «إننا نود أن نتعرف على مجالات التحفظ للسعي نحو إنشاء البنك المركزي». ومن ناحيته، أوضح وزير الخارجية الهولندي أن بلاده تشيد بالدور السعودي في عملية السلام وإطلاقها المبادرة العربية، مؤكداً أن بلاده تدعم عودة مفاوضات السلام في الشرق الاوسط. وتطرق للتعاون والاتفاقيات المبرمة بين البلدين وخاصة في مجال التعليم والتبادل الطلابي.

بعد اختيار المملكة للمرة الثانية لعضوية مجلس حقوق الإنسان

النفيسي: ثقة المجتمع الدولي يحمّل المملكة مسؤوليات مهمة لتكريس مبدأ عالمية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض لأربعاء 18 جمادي الأولى 1430هـ - 13 مايو 2009م - العدد 14933
http://www.alriyadh.com/2009/05/13/article429222.html

الأمم المتحدة - أحمد حسين اليامي:

تم أمس في اقتراع سري داخل قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة إعادة انتخاب المملكة العربية السعودية بأغلبية (154) صوتاً لعضوية مجلس حقوق الإنسان وذلك للمرة الثانية على التوالي.

وفي تصريح صحافي بعد إعلان نتائج الانتخابات، قال مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير خالد بن عبدالرزاق النفيسي: «إن فوز المملكة العربية السعودية اليوم في عضوية مجلس حقوق الإنسان وللمرة الثانية على التوالي يمثل تعبيراً عن المكانة الدولية التي تتبوأها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - ويعكس مدى ثقة المجتمع الدولي بما تقدمه المملكة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان الذي كفلته الشريعة الإسلامية، دستور المملكة والتي لا تنظر إلى حقوق الإنسان كمجرد اتفاقيات وصكوك دولية وإنما كفرائض إلهية وتكاليف وواجبات شرعية، تفرض على كل من تتعلق به مراعاتها».

وأضاف: «تتعهد المملكة العربية السعودية للقيام بدورها في تحقيق أهداف المجلس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنسيق الفعال وتعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة (60/251) على المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني».

وعن تطلعات المملكة لعضويتها في مجلس حقوق الإنسان للفترة الثانية، قال السفير خالد النفيسي: «نحن في المملكة نتطلع للاستمرار بالقيام بدور إيجابي في مجلس حقوق الإنسان الدولية لشرح وجهة نظر المملكة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان من ناحية وللاستفادة من تجارب المجتمع الدولي في هذا المجال بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والأنظمة المعمول بها في المملكة من ناحية أخرى».

ومن أهم التطورات التي قامت بها المملكة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي هي مشاركتها في هذه المنظمات والمجالس العاملة على تعزيز وحماية مفهوم حقوق الإنسان.

أما في المجال الوطني فقد عملت المملكة على نشر ثقافة حقوق الإنسان في كثير من مناطق المملكة خاصة الاهتمام بدعم وتعزيز الأنظمة التي تحمي حقوق الطفل والمرأة وما يرتبط بها من مشاكل أسرية كالعنف والتمييز.

وختم مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السفير خالد النفيسي تصريحه الصحافي قائلاً: «لا شك بأن ثقة المجتمع الدولي التي منحها للمملكة العربية السعودية يحمل على عاتقها مسؤوليات مهمة للغاية، كونها تأتي لتكريس مبدأ عالمية حقوق الإنسان وترابط وتداخل هذه الحقوق. والمملكة قادرة - بإذن الله تعالى - على حمل هذه المسؤولية من خلال تفاعلها مع الأسرة الدولية في وضع المعايير والضوابط التي تحكم مسائل حقوق الإنسان والتي ستعمل من خلال التشاور المتواصل مع الدول الصديقة والشقيقة لعكس تصوراتها لقضايا حقوق الإنسان بتجرد».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عام الشكوى .. والمجتمع المظلوم!!

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 12/5/1430 هـ الموافق 07 مايو 2009 العدد 5687
http://www.aleqt.com/2009/05/07/article_225627.html

علي الشدي

نستطيع بكل ثقة أن نطلق على هذا العام .. عام الشكوى ونؤرخ به كما كان يفعل الأجداد فالكل يشتكي من كل شيء .. والقنوات الفضائية والإذاعات والصحف تعج بالشكوى حول المرور وسوق الأسهم والخدمات الطبية والتعليم وغيرها وحقوق الإنسان هيئة وجمعية تتلقى الشكاوى .. بعضها معقول وبعضها من المضحك المبكي .. إحداهن اشتكت لجمعية حقوق الإنسان لأن هاتفها سرق من فوق مكتبها. ومن لم يجد وظيفة يشتكي ويدعي بأن في بلادنا بطالة مع أن بها ملايين الوافدين للعمل وليس للسياحة .. ولكن السر كشفه وزير العمل الدكتور غازي القصيبي في تصريحه الأخير الذي قال فيه "إن الذين ينتظرون أن تمطر السماء وظائف حكومية سيطول انتظارهم" وأضع هنا خطاً تحت "حكومية" لأن معظم الشباب الباحثين عن العمل ينتظرون ما خف دوامه وكثرت إجازاته .. حتى لو كان المردود المالي والخبرة المكتسبة أقل.

نعود إلى موضوع الشكوى فنرى أن الازدحام في الشوارع يتصدرها مع أن كلاً منا لا يتنازل عن حق الآخر في الطريق لتسير الحركة كما ينبغي، ولا يمكن أن يذهب أخوان يدرسان في الجامعة نفسها أو يعملان في جهة العمل نفسها في سيارة واحدة لتخفيف الزحام. ومن الشكوى والصيف على الأبواب عدم توفير مقاعد للسفر إلى أي مكان داخل المملكة وخارجها .. وربكة الخطوط السعودية في كل عام وكأن الأمر جديد عليها والآن دخلت معها شركات جديدة لكنها ضعيفة وليست في مستوى التحدي وكان الأجدر أن تدمج في شركة واحدة قوية تنافس وتوفر الخدمة الجيدة لمصلحة المسافرين. ويتحمل المسافر أيضا بعض المسؤولية فهو لا يخطط للسفر في وقت مبكر وإنما يقرر في آخر لحظة ثم يضج بالشكوى.

وأخيراً: هناك الشكوى من مواقع الإنترنت .. التي تسيء وتقذف وتتهم بلا رادع أو ضابط .. ولقد تحركت أخيراً جهات عديدة ومنها هيئة الصحفيين حينما تعلق الأمر بالإعلاميين والإعلاميات .. وهذا شيء مطلوب .. ولكن من سيدافع عن المجتمع ككل فهو يتعرض بجميع فئاته للإساءة من هذه المواقع ومن بعض الفضائيات المشبوهة ومن رجال ونساء يدعون أنهم كتاب رواية ويقذفون المجتمع بممارسات .. لا توجد إلا لدى الشواذ في كل مجتمع؟!

المرور .. وخالف تكشف

أذكر أنني زرت ذات مرة قسماً من أقسام الشرطة فإذا حكمة اليوم في مدخل القسم تقول "إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب" وأبديت ملاحظة لرئيس القسم بأن هذه الحكمة لن تساعدهم أثناء التحقيقات مع الموقوفين .. فأمر بمسحها فوراً وطلب مني حكمة بديلة .. فاقترحت "قل الحق ولو على نفسك" واليوم أجدني في الموقف نفسه مع المرور، الذي بدأ في نشر حملة إعلامية للمراقبة بالكاميرات شعارها "خالف تعرف" وأخشى أن تفهم بأنك إذا خالفت ستكون مشهوراً، ولذا أقترح استبدال العبارة بشعار "خالف تكشف" لكي نفوت الفرصة على هواة الشهرة حتى لو بالمخالفة المرورية.

حقوق المرأة ما زالت في مهب الريح

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 جمادى الأولى 1430 - 11 مايو 2009 العدد 3146 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3146&id=11251&Rname=55

ليلى أحمد الأحدب

آمنتان.. الأولى في طريقها إلى "بقالة" الزواج، والأخرى في طريقها إلى الترحيل. آمنة الأولى نشرت قصتها الوطن بتاريخ 2009/5/6 وهي فتاة سعودية بعمر عشر سنوات تم عقد قرانها على شاب يكبرها بأكثر من خمسة عشر عاماً، قالت: والدي يرغب أن يزوجني وشقيقاتي ونحن صغيرات لأن ذلك أفضل لنا، ثم ذكرت أن والدتها قالت لها: إن زوجك سيذهب بك إلى البقالة ويشتري لك كل ما تريدين، وكان تعليق والدها بأنه يخشى عليها من العنوسة! أما الطفلة آمنة فقالت: شعرت أني أختلف عن صديقاتي وأنهن سوف يعشن حياة أسعد مني، وسوف يصبحن معلمات وطبيبات، أما أنا فلا أعرف مصيري، وأضافت أنها كانت تتمنى أن تكبر أكثر لتصبح معلمة مثل معلمتها سلمى..

آمنة الثانية نشرت قصتها صحيفة الحياة بتاريخ 2009/5/9 وهي مقيمة يمنية تزوجت منذ 19 عاماً وأنجبت خمسة أطفال، وتوفي والداها وتحكّم بها إخوتها الحاصلون على الجنسية والذين يكفلونها وزوجها الذي عانت من ضربه وشتمه لها أمام أطفالها؛ وكانت قاصمة الظهر عندما احتاجت لعملية في المرارة فرفض زوجها فحاولت ممارسة عمل لتأمين مبلغ العملية الجراحية ولما عرف زوجها بالأمر قام بإهانتها وضربها، فرفعت قضية خلع بعد أن أجرت الجراحة على نفقة أهل الخير، وعندما علم أخوها الذي يكفلها بذلك أخذ كل أوراقها الثبوتية وسلّمها لزوجها، على أن يتم ترحيلها لليمن، من أجل حرمانها من ميراث والدها.

القصتان ليستا جديدتين على المجتمع السعودي ولا على المجتمع العربي، وقد تباحث معي أمس أحد الحقوقيين في قضية سيدة سعودية أرملة تريد الزواج، لكن إخوتها يعضلونها من الزواج خشية المطالبة بميراثها من والدها، ولذلك قاموا بضربها ثم رميها من طابق المنزل ولولا لطف الله لكانت في عداد الموتى، وقضية أخرى حول سيدة توفي زوجها وحرمت من رؤية أبنائها بحكم وصاية الأعمام عليهم، وهي قضية تذكرني بمقيمة عربية جاءتني من عشر سنوات وحكت لي قصة مشابهة عن وفاة زوجها السعودي قبل منحها الجنسية السعودية، وهي مهددة بالترحيل بعد أن أخذ الأعمام طفلها وفصلوه عنها عنوة؛ وهكذا قصة وراء قصة تحكي لنا ظلم الرجل للمرأة، ومع ذلك نسمع بمن يطالب بحقوق الرجل، ومن ينصح بعدم الكلام عن حقوق المرأة لأن المرأة علا صوتها فجأة ويُخشى أن تتغوّل وتأكل الرجل المسكين ذات عشية فتصبح البلاد خالية من الرجال!

الحقيقة أن كل من يهين المرأة ويظلمها ويهدر كرامتها هو شخص خالٍ من الرجولة، وهذا الكلام ليس من عندي بل هو كلام سيد البشر عليه الصلاة والسلام: (ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم) وكلام الإمام علي بن أبي طالب: (يغلبن الكريم ويغلبهن اللئيم)، وأنا أبصم على هذا الكلام بالعشرة، لأن الرجل الحقيقي هو الذي تشعر المرأة بالأمان في ظلّه وتدرك أنه قادر على حمايتها، فالقوة والأمانة هما أساس الرجولة على حد وصف ابنة النبي شعيب للنبي موسى عليهما السلام.

عوداً إلى قضية آمنة الطفلة، التي تشارك في ظلمها امرأة هي أمها، فتعطيها فكرة عن الزواج أنه بقالة، ولا أدري لماذا تخطر لي أغنية قديمة لنجاح سلام تقول فيها: طالعة من بيت أبوها.. رايحة لبيت الجيران، لتتحوّل الأغنية إلى: طالعة من بيت أبوها .. رايحة إلى "بقالة" الزواج.... فهنيئا لك يا ابنتي آمنة كل الحلوى وكل مقدمات الزواج بالإكراه!!

بعض القضاة الذين يُمضون عقد قران الطفلة ينسون - أو يتناسون بالأحرى - أن هذا الأمر عندما كان يحصل في العصور القديمة فإنه كان يمنع نكاح الطفلة حتى تحيض وترى الدم، وجاء في عصرنا الحالي – وهو عصر حقوق الإنسان والطفل والمرأة - من أفتى بجواز نكاح الطفلة إذا كانت تقدر على ذلك، وبما أننا نقدّر مشايخنا ونحترمهم، فإننا نطلب منهم أن يحترموا التخصص، كما يطلبوا منا، فنطرح عليهم السؤال التالي: من هو الذي يستطيع أن يحدّد إذا كانت

هذه الطفلة تستطيع تحمل الزواج وأعباءه؟ أم أنكم يا مشايخنا الكرام تنظرون إلى الأمر من الزاوية الجنسية الحادة والضيقة جداً؟ واسمحوا لي أن أتحدث بصراحة، فأخبركم من الناحية الطبية أن جسد الطفلة ليس قادراً على تحمّل الجماع، لأن عظام الحوض عندها لم يكتمل نموها بحيث تمكّنها من ذلك، عدا أن الأعضاء التناسلية والأنسجة الرخوة والعضلات المحيطة بها ليس لها من المرونة ما يسمح بذلك دون حصول تمزقات رهيبة؛ أما الذي يبدو أن مشايخنا لم يضعوه في اعتبارهم فهو القدرة النفسية للطفلة على القيام بأعباء الزواج، والسؤال المطروح هنا: هل يمكن لأنثى أن تتزوج وهي لا تعرف كيف تتحمّل الرجل ومزاجيته واختلافه ناهيك عن أنها لا تعرف شيئاً عن حقوق الزوج والزوجة فكل حقوقها موجودة في البقالة؟!

هذا غيض من فيض أسئلة يمكن توجيهها إلى من أفتى بصحة هذا الزواج، وأذكر بما أفتى به الدكتور القرضاوي رئيس اتحاد علماء المسلمين، بعد أن درس الموضوع من كل جوانبه، أن يمنع زواج الفتاة ما لم تبلغ الثامنة عشرة، وقد كتبت في أكثر من مقالة أن زواج النبي عليه الصلاة والسلام بعائشة كان خضوعاً لرؤيا رآها، ورؤيا النبي جزء من الوحي، وكان ذلك لإكرام أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهل أحدهم رأى رؤيا بزواجه من قاصر؟ ومن منكم سيقوم بذبح ابنه في الحقيقة إذا رأى أنه يذبحه في الحلم كما فعل إبراهيم عليه السلام مع ابنه إسماعيل؟!

أما آمنة الأخرى فإني عرضت مشكلتها هنا لمن لم يطّلع عليها، وهي أيضاً غيض من فيض مشكلات المرأة الأسرية التي لا تعرف لمن تلجأ لا لتحصّل حقوقها، بل كل ما تريده هو حقها في حضانة أولادها، فكم من أم وطفل ظُلما بسبب قصور نظام الحضانة الذي يستند إلى رأي فقهي وحيد بينما الآراء الفقهية الأخرى أوسع من ذلك، على سبيل المثال حضانة الأم لولدها حتى يبلغ الخامسة عشرة، وحضانتها لابنتها حتى تتزوج الابنة على المذهب المالكي، ويبدو أن الغلط سهل جدا بين الوصاية والحضانة، وما أختم به هذه المقالة ينطبق على حالتي آمنة الصغيرة وآمنة الكبيرة، وهو أنه ليس أسوأ من قطف الثمرة قبل نضوجها كما يحصل عند فصل الطفل عن أمه قبل الأوان أو تزويج الطفلة وانتهاك براءتها وتدمير شعورها بالأمان.

مصداقية حقوق المرأة

المصدر:جريدة الوطن الثلاثاء 17 جمادى الأولى 1430 - 12 مايو 2009 العدد 3147 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3147&id=11276&Rname=349

راكان حبيب

ثلاث حالات تُلفت انتباهي في حجج الذين يقفون ضد أي صوت ينادي بحقوق المرأة. وربما يكتشف غيري حالات أكثر في ردودهم في الصحف والمنتديات. وعلى أية حال سوف أكتفي الآن بتعريف واحدة منها فقط، وهي حالة الشك التي ينظرون منها إلى كل من يتحدث ولو بحق بسيط للمرأة. فهم لا يطيقون النظر في المضمون ولا في المقصد فيبدؤون بالتشكيك في مصداقية دعاة حقوق المرأة ويتهمونهم بالمصلحة الشخصية من ممارسة المرأة لحقوقها.

لا أريد أن أفجع هؤلاء بقائمة الحقوق التي يرى العقلاء أنها سُلبت من المرأة. وهي على أية حال قائمة طويلة ومتعددة سوف أذكر (بعض) المسلوب منها وتصب مباشرة في مصلحة الذين يحاربون حقوقها: حرية التصرف في مالها وراتبها. فالراتب من حق الزوجة وليس الزوج، وقف تزويج الفتاة على من هو في سن جدها. تجريم الأزواج والآباء المعنفين لزوجاتهم ومحارمهم جسدياً وأخلاقياً، المساواة في فرص العمل. وقف ولاية الطفل على والدته (وجدته) في السفر.. والمطالبة بتنظيف الأسواق من المتسكعين والمتحرشين.

المشكلة أن هؤلاء الذين يعانون من حالة التشكيك حاصروا أنفسهم داخل معان محددة ومتواضعة من الحقوق مثل قيادة السيارة. والمشكلة الأكبر أنهم يعتبرون قيادة السيارة شأن عظيم فيتخيلون من داخل (صندوق)الحالة أنها لو تحققت فسوف تجر المفاسد. لذلك تجدهم لا يفكرون أبداً في سلطة النظام وزيادة تفعيلها في معاقبة الذين يعترضون طريقها أريد أن أبين حقيقة واحدة وأستغرب كيف غابت عن حصافة (الضد) فأنا لا أريد أن أتكلم عن أسباب وتبريرات ولكن أريد أن أشير إلى النية والمقاصد التي تنطلق منها المطالبة بحقوق المرأة. نريد هذه الحقوق لبناتنا وأخواتنا خاصة من فتيات المستقبل. إذ نخشى إذا لم نضمن من الآن أنظمة ومعايير حقوق النساء.. ونهيئ لهن البيئة الملائمة لممارسة دورهن في المجتمع، أن نضطر تحت أي ظرف في يوم من الأيام إلى وضع معايير (مرقعة) ومؤقتة وتجريبية تسيء لنا ولهن كما هو حاصل لدينا في كثير من الممارسات التجريبية التي لا أريد ذكرها حتى لا نعيد المواجع. ترى أليست هذه المقاصد العامة تستوجب الحوار وتفرض علينا أن نضع أيدينا ونجعلها يداً واحدة؟

الاهتمام بالمرأة يعكس اهتماما بالمجتمع كله

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 جمادى الأولى 1430 - 9 مايو 2009 العدد 3144 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3144&id=11212

فابيولا بدوي

تناقش في مصر حاليا مبادرتان تخصان حقوق المرأة، تعديل قانون الأحوال الشخصية، وزيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان. وبصرف النظر عن مدى أهمية المبادرة الخاصة بدعم تمثيل المرأة في البرلمان، إلا أن الواقع يؤكد على أن قوانين الأحوال الشخصية هي ما يجب أن تحظى باهتمام بالغ من قبل القائمين عليه من أجل تحقيق أقصى مصلحة عامة للأسرة والطفل.

والحقيقة أن مؤسسات عديدة في كافة البلدان العربية تعمل على تقديم مبادرات في هذا الخصوص، من أجل تحسين وضع الأسرة والمجتمع. خصوصا في ظل ثغرات طالما تظهر بين الحين والآخر تعرقل تطبيق القوانين مثل حق رؤية الصغير ونفقة الزوجة وزواج القصر وصغار السن وما إلى ذلك.

والاهتمام بواقع المرأة المعاش إنما يعكس بشكل لا لبس فيه اهتماما بالمجتمع كله، حيث إن مجتمعاً تنتشر فيه ظواهر التفكك الأسري أو العنف والطلاق يترتب عليه بطبيعة الحال ضياع أجيال بأكملها، مما يعني ضياع المستقبل. ومما لا شك فيه أن قوانين الأسرة في الغالبية العظمى من بلداننا لم تلب احتياجات المرأة (الأم والزوجة) التي تتطلع إليها والتي يمكن أن تكون أكثر عدالة، وتتناسب مع متغيرات العصر والتزامات دولنا بالشريعة الإسلامية قبل أي التزام بالمواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل. وأن تشتمل هذه القوانين المعدلة على نصوص واضحة لدعم حقوق المرأة بعد الطلاق وبالتالي حماية الأطفال.

أما فيما يخص مسألة دعم مقاعد المرأة في البرلمان، فهذا موضوع آخر تماما، ربما لا يستلزم قرارات ملزمة بقدر ما يستلزم تغييرا عمليا في الثقافة الاجتماعية لدى الطرفين رجالاً ونساء.

وهذا لن يتحقق إلا بالتأكيد المستمر من قبل وسائل الإعلام على الحاجة إلى الخبرات والكفاءات التي تساعد على تنمية المجتمع بصرف النظر عن جنس من يحمل هذه الخبرات. إن مسألة ممارسة المرأة لأدوار قيادية وسياسية في المجتمع يستدعي بالضرورة زيادة الوعي بأهمية دور هذه المشاركة. وهذه مسألة تراكمية لن تتم بين ليلة وضحاها، ولن يتم الاقتناع بها بقوة القوانين، ربما أتاحت هذه القوانين الفرصة حتى تثبت المرأة جدارتها، لكن دورها لن يتعدى هذه الحدود.

إلا أن الأسرة وحماية حقوق المرأة والطفل في داخلها، وفي حالات تعذر الاستمرار، هذه دعائم تحتاج إلى الكثير من التنظيم والوضوح في قوانيننا حتى يصعب النفاذ من خلال بعض الثغرات فيها لعرقلة مسارها وتنفيذها. وهذا ليس مطلباً نسائياً بل هو مطلب من أجل صالح وحماية المجتمع كله دون استثناء.

أخبار ذات علاقة من صحف الخليج

قرقاش: الإمارات جادة في مكافحة الاتجار بالبشر

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الأحد ،2009/05/10
http://www.alkhaleej.ae/portal/62a7e8df-4d5f-4ad7-8a31-b4beb59cc75e.aspx

أكد الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي أهمية تفاعل نقاشات المجلس الوطني الاتحادي مع القضايا الاجتماعية الحساسة كجرائم الاتجار بالبشر التي تمس بسلامة المجتمع المدني.

جاء ذلك تعقيباً على الجلسة الحادية عشرة من دور الانعقاد الثالث للمجلس الوطني الاتحادي التي شهدت رداً له على سؤال وجه إليه حول قضايا الاتجار بالبشر.

وأشار الدكتور قرقاش إلى أن مسألة الاتجار بالبشر هي قضية وطنية تطال الكيان الاجتماعي في الدولة، وتحتل مكانة متقدمة على جدول أولويات القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تبذل جهوداً جبارة لحماية مجتمع الدولة من تداعيات هذه الجريمة العابرة للوطنية. ولفت أيضاً إلى أن إثراء النقاش حول هذا النوع من القضايا يدل على المستوى الحضاري الذي توصلت إليه الدولة على الصعيدين التنفيذي والتشريعي.

ولفت إلى أن دولة الإمارات لم تنكر يوماً وجود هذه الجريمة العابرة للحدود، ولكنها وفي الوقت نفسه أكدت مراراً أن جريمة الاتجار بالبشر ليست بالحجم الذي يسعى البعض إلى تصويره وتضخيمه لغايات ومآرب أخرى، مؤكداً أن الدولة جادة تماماً في التعامل مع هذه الجريمة الفادحة بحق الإنسانية وذلك من خلال تسخيرها لكافة القنوات التشريعية والتنفيذية وتعميق علاقات التعاون الدولي في هذا الإطار.

وفي هذا الإطار، صرح قرقاش قائلاً: ''لا شك أن النقاشات التي دارت في جلسة المجلس الوطني حول قضايا الاتجار بالبشر في الدولة، تشكل دافعاً قوياً لعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتعتبر منصة مثالية لتسليط الضوء على جهود الدولة في هذا السياق''. (وام)

أطلقت موقعها الإلكتروني رسمياً

قرقاش: لجنة الاتجار بالبشر تعزز التواصل المجتمعي

المصدر: جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/05/12 الموافق 1430/5/17
http://www.alkhaleej.ae/portal/074c1121-b621-47d2-a1d4-eaa5b2f8e3e9.aspx

أبوظبي "الخليج":
قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بإطلاق الموقع الإلكتروني للجنة www .nccht .gov .ae بصورة رسمية في خطوة طموحة ترمي إلى تعزيز أطر التواصل مع كافة شرائح المجتمع المدني لتوعيتهم حول مخاطر جرائم الاتجار بالبشر . ويأتي إطلاق الموقع الجديد انسجاماً مع استراتيجية اللجنة الرامية إلى رفع مستوى الوعي وإخطار الناس بتداعيات هذه الآفة الخطيرة .
بهذه المناسبة، أكد الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، حرص الدولة على توفير كافة الإمكانات اللازمة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر والحد من هذه الظاهرة الخطيرة العابرة للوطنية .
وأشار إلى أن الموقع الجديد سيلعب دوراً تفاعلياً في توطيد أطر التواصل مع أفراد المجتمع في الدولة لتعريفهم بجرائم الاتجار بالبشر وكيفية تجنبها، حيث يتيح الموقع إمكانية التواصل مع اللجنة والاستفسار أو الإبلاغ عن أية حالات اتجار يشتبه فيها .
ويتضمن الموقع الجديد للجنة مجموعة من الخدمات والمزايا التفاعلية التي من شأنها تعريف الجمهور بطبيعة عمل اللجنة والجهود التي تبذلها في سبيل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وذلك من خلال اختصاصات اللجنة التي تم إفراد خانة خاصة بها على الموقع . كما تم إفراد خانة خاصة بالقوانين والاتفاقيات المحلية والدولية المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر، مثل القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 والتعاريف الخاصة بجرائم الاتجار .

انتخاب أمريكا لعضوية مجلس حقوق الإنسان

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الأربعاء ،2009/05/13 الموافق 1430/5/18
http://www.alkhaleej.ae/portal/6740c143-eeb3-4eec-8c46-a2dff7621125.aspx

انتخبت الولايات المتحدة عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الأولى، أمس، بعدما غيرت إدارة الرئيس باراك أوباما سياسة مقاطعة المجلس التي كانت إدارة بوش تتبعها. والولايات المتحدة واحدة من 18 دولة منتخبة لشغل مقاعد في المجلس المؤلف من 47 مقعداً ومقره جنيف. وجرت الانتخابات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
(رويترز)

"العمل الإسلامي" تنظم ندوة حول العامل الأجنبي

المصدر: جريدة الأيام البحرينية الأربعاء 13 مايو 2009 الموافق 18 جمادى الأولى 1430
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=399016

تعتزم جمعية العمل الاسلامى تنظيم ندوة حول موضوع قرار وزارة العمل والذي صدر مؤخرا حول حرية انتقال العامل الاجنبي في البحرين، وهو القرار الذي أثار جدلا واسعا ومخاوف لدى الكثير من القطاع التجاري الخاص من ضياع حقوقهم، كما ان ذلك كان مبعث هاجس وخوف لدى مكونات المجتمع الاقتصادية خصوصا في وسط الايدي العمالة البحرينية من تداعيات خطيرة لمثل تلك الخطوة على مستقبلهم العمالي. لذا فقد ارتأت اللجنة السياسية بجمعية العمل الأسلامي أن تثير الموضوع لدى أصحاب الشأن على المستويين الموقف الاهلي والموقف الرسمي. وتستضيف الندوة الأمين العام لاتحاد العمال السيد سلمان السيد محفوظ لتقديم ورقة الاتحاد النقابات.

الكويت تشيد بجهود اليمن في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاربعاء 13 مايو 2009 ،18 جمادى الأولى 1430 ، العدد 12915
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=499115&date=13052009

جنيف - كونا –
أشادت الكويت بالجهود التي تبذلها اليمن لحماية حقوق الانسان، وخصوصا الاجراءات التي اتخذتها في اطار مكافحة الفساد، نظرا لما يشكله من مخاطر على المجتمع والتنمية. جاء ذلك خلال مداخلة الوفد الدائم للكويت لدى الامم المتحدة في جنيف، التي القاها المستشار نجيب البدر في جلسة الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل المنبثق من مجلس حقوق الانسان لمراجعة التقرير الذي قدمه وفد اليمن.
ونوه الدبلوماسي الكويتي بمصادقة اليمن على معظم الاتفاقيات والصكوك المعنية بحقوق الانسان، مشيرا الى ان مصادقتها على معاهدة الامم المتحدة لمكافحة الفساد وانشاءها جهازا مستقلا لمكافحة الفساد ليجسد ادراكها العميق بمخاطر الفساد على المجتمع والتنمية. وقال البدر ان وفد بلاده يوصي بأن تتابع اليمن جهودها في مكافحة الفساد المالي والاداري، مؤكدا ضرورة قيام المجتمع الدولي بتوفير المساعدة التقنية لهذا الشأن. وأشاد البدر بالمنهجية والأطر المتبعة في اعداد التقرير الوطني اليمني لحالة حقوق الانسان الذي يجسد ادراك اليمن بأهمية تعزيز جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية في ظل تطور واتساع التعامل مع قضايا حقوق الانسان.

بدعم اوروبي

تدريب ضباط الداخلية على ثقافة حقوق الانسان

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاربعاء 13 مايو 2009 ،18 جمادى الأولى 1430 ، العدد 12915
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=499346&date=13052009

بغداد ـ كونا ـ
اكد مسؤول امني رفيع في وزارة الداخلية العراقية على اهمية اشاعة ثقافة حقوق الانسان بين منتسبي الوزارة والعمل على تثقيف منتسبي القوات الامنية لضمان تنفيذ الواجبات بمهنية وتجرد.
يأتي ذلك فيما اعلنت الوزارة طرد المئات من منتسبيها لاسباب عدة من بينها تلقيهم رشى وقيامهم بانتهاكات لحقوق الانسان فضلا عن تورط عدد منهم في جرائم تسببت باحالتهم الى القضاء العراقي.
والتقى الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية عدنان هادي الاسدي بعدد من ضباط الشرطة المرشحين للمشاركة في دورة حول ادارة النظام العام وحقوق الانسان والتي جاءت بناء على دعوة وجهت من قبل ستيفن وايت نائب رئيس بعثة الاتحاد الاوروبي لدعم دور القانون في العراق.

حقوق الإنسان بين الفقه والقرآن

المصدر: جريدة الأيام البحرينية الأربعاء 13 مايو 2009 الموافق 18 جمادى الأولى 1430
http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=32&ArticleId=399016

الشيخ حسن العصفور

لا شك أن مجمل مسائل الفقه الإسلامي تستهدف حماية الحقوق بين الناس وإقامة العدل، ورفض الظلم والجور. إلا أن هناك تفاوتاً واضحاً وبوناً شاسعاً بين مستوى الاهتمام القرآني بحقوق الإنسان، وبين موقعيتها في الفقه الإسلامي، ذلك لأن نتاج العملية الاجتهادية للفقهاء كان في الغالب محكوماً بالبيئة السياسية والثقافية السائدة في مجتمعات الأمة، تلك البيئة الخاضعة لواقع الاستبداد والتخلف. وقد تناول الشهيد مطهري في كتابه محاضرات في الدين والاجتماع هذه المشكلة بوضوح، فقال في بحث له عن «الاجتهاد في الإسلام» تحت عنوان: أثر شخصية الفقيه في فتاواه، ما يلي: «عمل الفقيه والمجتهد هو استنباط الأحكام الشرعية، إلا أن معرفته وإحاطته وطراز نظرته إلى العالم تؤثر تأثيراً كبيراً في فتاواه. على الفقيه أن يكون محيطاً إحاطة كاملة بالموضوع المطلوب منه إصدار فتوى فيه. فإذا افترضنا فقيهاً دائم الانزواء في بيته أو مدرسته، ثم نقارنه بفقيه آخر يعايش حركة الحياة حوله، نجد أن كليهما يرجعان إلى الأدلة الشرعية لاستنباط الحكم، ولكن كلا منهما يستنبط حكمه على أساس وجهة نظره الخاصة. لو أن أحداً أجرى مقارنة بين فتاوى الفقهاء، وتعرف في الوقت نفسه على ظروف حياة كل فرد منهم وطريقة تفكيرهم في مسائل الحياة، لعرف كيف أن المنظورات الفكرية لكل فقيه ومعلوماته عن العالم الخارجي المحيط به تتأثر بها فتاواه، بحيث أن فتوى العربي تفوح منها رائحة العرب، ومن فتوى العجمي رائحة العجم، ومن فتوى القروي رائحة القرية، ومن فتوى المدني رائحة المدنية». من هنا فإن نقد الفقه الإسلامي ليس نقداً للشريعة أو للدين ذاته، وإنما هو نقد لما استنبطه وفهمه هذا الفقيه أو ذاك من المصادر

الدينية، فالشرع المقطوع به من قبل الله تعالى كاملٌ حقٌ لا يصح التردد في قبوله، أو توجيه النقد إليه، لكن ما يفهمه ويستنبطه الفقيه من الشرع، هو جهد بشري محتمل للصواب والخطأ. لذلك يختلف الفقهاء فيما بينهم في أصول الاستنباط ومبانيه، كما يختلفون في الآراء والفتاوى الفقهية، وديدن الفقهاء نقدهم لبعضهم بعضاً في مسائل الاختلاف، وهي أكثرية مسائل الفقه؛ لأن المتفق عليه والمقطوع به لا تزيد نسبته على 5% من مجموع مسائل الفقه. وللنقد دور كبير في إثراء علم الفقه وأصوله، وهو لا يعني التقليل من عظمة هذا العلم الأصيل، ولا الاستهانة بالجهود الكبيرة التي بذلها الفقهاء في تحقيق أبحاثه ومسائله. فإن من يطلع على كنوز الفقه ويقرأ عن إخلاص الفقهاء وصرف أعمارهم وحياتهم في مدارسة العلم وغمار البحث، يدرك قيمة تلك الجهود الجبارة العظيمة. ويجب الاعتراف بأن قضية حقوق الإنسان لم يظهر الاهتمام بها على المستوى العالمي، إلا في أعقاب الإعلان الأمريكي للاستقلال سنة 1776م، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، المنبثق من حركة الثورة الفرنسية عام 1789م، حيث كان نقطة الانطلاق لصياغة نظرية عامة متكاملة للحريات العامة. ثم تكرّست موقعية حقوق الإنسان عالميّا بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الأمم المتحدة عام 1948م. واللافت للنظر عدم مواكبة الفقه الإسلامي لتطور مسيرة حقوق الإنسان في هذين القرنين الأخيرين، مع ما حققته هذه المسيرة من تقدم على الصعيد المعرفي في أوساط المفكرين الغربيين، وكذلك تتابع التقدم السياسي باعتماد مواثيق حقوق الإنسان على المستوى الدولي، ثم تصاعد الاهتمام بحقوق الإنسان إعلاميّا وشعبيّا، بتكوين منظمات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. بينما لم تُبْدِ حركة الفقه الإسلامي أي تفاعل يذكر مع هذه المسيرة الصاعدة لقضية حقوق الإنسان. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وملحقاته، لم يَحْظَ بدراسة علمية ناقدة تؤصل موادّه وفق موازين الفقه الإسلامي. ولم يتبنّ الفقهاء حقوق الإنسان كعنوان لباب من أبواب الفقه يبحثون فيه ما يرتبط بجوانب هذه الحقوق من مسائل شرعية. إضافة إلى ذلك، لم تراجع الفتاوى والآراء الفقهية التي يبدو منها التصادم مع ما أقرّته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، على صعيد حرية المعتقد، والعلاقة مع الآخر الديني، وفي مجال الإدارة السياسية، وحول دور المرأة ومشاركتها العامة. ولا يصح لنا أن نتجاهل بعض المبادرات التي قام بها بعض العلماء والمفكرين لمقاربة موضوع حقوق الإنسان على ضوء الشريعة الإسلامية، وكذلك انعقاد بعض المؤتمرات واللقاءات العلمية المهتمة بهذا الموضوع إلّا أنها لم تَرْقَ إلى مستوى الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن قصورها عن مقاربة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه أغلب المجتمعات الإسلامية في مخالفته لمبادئ ومواثيق حقوق الإنسان، ولم تصل إلى حدّ تركيز هذا الموضوع في منهجية ومنظومة البحث الفقهي. وأتفق هنا مع ما ذكره الأستاذ الشيخ حيدر حبّ الله -في بحث نشره في مجلة الاجتهاد والتجديد العدد الثالث، تحت عنوان: فقه الجهاد في الإسلام- من أن الفقه الإسلامي، كسائر العلوم البشرية، يحتاج إلى إعادة هيكلة وتبويب كل فترة؛ لأن تبويب الفقه وتقسيم مباحثه ليس أمراً جزافيّا أو اتفاقيّا عادةً، وإنما يلعب دورا في مسيرة العلم، أو يكشف عن تصوّر له، فقد يعيق حركته، وقد يدفعه إلى الأمام، كما قد يجعله مواكباً للواقع وقد يصيّره أعجز من أن يؤثر فيه أو يصاحبه، من هنا تحتاج العلوم - عادةً - إلى هيكلة تستجيب لطبيعة التطورات من جهة، كما تدفع العلم نفسه نحو المزيد من الإنتاج من جهة أخرى. وللفقيه الراحل السيد محمد الشيرازي تجربة رائدة على هذا الصعيد، حيث أفرد في موسوعته الفقهية، أجزاء لعناوين مستحدثة في البحث الفقهي مثل: فقه البيئة، فقه المرور، فقه العولمة، فقه الاجتماع، فقه السياسة، فقه الإدارة، فقه الحقوق، وغيرها من الأبواب الجديدة التي لم يسبق إفرادها بعناوين مستقلة في الكتابات الفقهية. إنني أتمنى من الحوزات والمراكز العلمية الدينية: أن تضع مقرراً لتدريس حقوق الإنسان ضمن برامجها الدراسية، وأن يشرع الفقهاء بتناول موضوع حقوق الإنسان في أبحاثهم العالية «بحث الخارج»، كما يبحثون سائر أبواب الفقه، وأن تضم الرسائل العملية التي يصدرها الفقهاء متضمنة لفتاواهم فصلاً حول حقوق الإنسان، ومن الأهمية بمكان إعادة بحث المسائل الفقهية التي يبدو منها التعارض مع مواثيق حقوق الإنسان بجرأة وشجاعة، تلتزم ضوابط الشرع، وتتجاوز تحفظات الأجواء الفقهية السائدة والخاضعة لرأي السّلف.

حرية التعبير

المصدر: جريدة القبس الكويتية الاربعاء 13 مايو 2009 ،18 جمادى الأولى 1430 ، العدد 12915
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=499346&date=13052009

جابر محمد الهاجري :

جاء في المادة 36 من الدستور الكويتي: إن حرية الرأي مكفولة، ويحق لكل إنسان أن يعبّر عن وجهة نظره بالقول أو بالكتابة، دونما محاسبة طالما أنه لم يتجاوز القوانين أو يمس بكرامات الآخرين.

الكويت الحديثة والمدنية والمتحضرة تتباهى أمام الدول الأخرى، بقيمها وحضارتها في تعامل الدولة مع الإنسان بكل رقي وعدالة، ودستور الكويت هو مفخرة لكل الكويتيين شاء من شاء وأبى من أبى، وعليه فإن ما يقال أثناء الحملات الانتخابية الحالية، يجب ألاّ يؤخذ بمآخذ أخرى، وعلى المتضررين اللجوء إلى القضاء العادل والنزيه، وسيأخذ كل ذي حق حقه، أما محاولات النيل من الحريات العامة تحت حجج لا تقنع أحداً، فهذا أمر مرفوض، وأيضا مرفوض رفضاً تاماً كل ما من شأنه النيل من المكتسبات العامة، أما قصة الهيبة، فلن تأتي بإرسال قوات الأمن بشكل يثير الحيرة من أجل ضبط أحد ما وإحضاره، كل ما أدين به هو انتقاد أداء مسؤول ما في صورة تهز فعلياً الهيبة الحقيقية للقانون والدولة، من حق أي مسؤول تضرر من أي كلام قيل أن يلجأ إلى القضاء الذي هو أرقى أنواع الخصومة، من دون استخدام مشاهد «الأكشن»، التي جاءت للبعض كهدايا تدعم مواقفهم الانتخابية، هناك من تراجع عن أقواله وبدلها واعتذر، وهناك منهم من يرى أنه لم يتجاوز القانون، وان كان هناك من تجاوز، فهو لا يتعدى «جنح صحافة» من وجهة نظره. تزدحم أروقة قصر العدل هذه الأيام بزوارها من رؤساء تحرير الصحف اليومية ومديري القنوات الفضائية المحلية، ولا بأس في ذلك، لأننا نلجأ إلى قضاء عادل يضمن حقوق الجميع، ولكن الحساسية المفرطة تجاه النقد التي ظهرت فجأة عند بعض المسؤولين، يجب تحجيمها من قبلهم، وعدم إعطائها ما لا تستحقه، خاصة أن الأخطاء كثيرة في أدائهم، وانتقاد الأداء لا ينتقص من شخصياتهم، لأننا جميعا ننشد مصلحة وطن، ومصلحة مواطن ضاع بين حانا ومانا. الكويت بخير وستبقى بخير بإذن الله، ولكن يجب ألاّ يتطرف البعض سواء من هم في السلطة التنفيذية، أو من سيمثلون الشعب بعد أيام قليلة، التعسف مرفوض والعناد لا يولد إلا العناد.

إن الدستور صمام أمان للبلاد والعباد، وهو المرجع الذي يجب ان نحتكم إليه لتحديد الاتجاهات في حال ضاعت البوصلة، المزايدات لا تغني ولا تسمن، ولكن حرية التعبير هي التي تميز الكويت عن غيرها، ويجب المحافظة على هذه النعمة، التي هناك من لا يرغب في دوامها من باب الحسد الذي ملأ بعض النفوس.

حريتنا متمسكون بها ودستورنا هو المرجع الآمن لنا لتجاوز جميع المعضلات والمشاكل التي تواجهنا..